محمد مكي نصر الجريسي (ت.١٣١٦هـ)
وفونولوجيا أصوات القرآن الكريم
دراسة في قضايا الصوت المركب

إعداد

د. أحمد أبو بكر الصديق أحمد

مدرس بقسم أصول اللغة - كلية اللغة العربية بالقاهرة

محمد مكي نصر الجريسي (ت.١٣١٦هـ) وفونولوجيا أصوات القرآن الكريم دراسة في قضايا الصوت المركب

أحمد أبو بكر الصديق أحمد

مدرس بقسم أصول اللغة – كلية اللغة العربية بالقاهرة

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن جهود الشيخ محمد مكي نصر في دراسة الظاهرة الفونولوجية في أصوات القرآن، وما قدمه من ملاحظات ودراسات صوتية؛ تدور – في جملتها- حول الموازين الصوتية التي يرجع إليها القارئ في أداء الأصوات عند مجاورتها لغيرها، وقد بثها في ثنايا الأبواب والفصول التي شكل منها كتابه المثمَّن " نهاية القول المفيد فيما يتعلق بتجويد القرآن المجيد".

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع؛ أن الشيخ – رحمه الله- لم يقصر اهتمامه على وصف أصوات العربية وصفا دقيقا فحسب- اعتكافا في محراب المخارج والصفات؛ تحديدا، وتوزيعا، وتنميطا- بل أهم من هذا كله: أنه جعل دراسة الأصوات سبيلا إلى فهم التاثير والتأثر اللذين يجريان على أصوات الكلمة الواحدة والكلمات المتجاورة. وأكثر الكثير مما قاله في ذلك صحيح، لا تنقصه المعرفة الحديثة، ولا يجري عليها كبير استدراك؛ إلا في زيادات تقتضيها كشوف حديثة.

وقد كان المنهج الوصفي خير معين في إنجاز تلك المهمة العلمية. وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون على: مقدمة، وتمهيد، وعنوانه: الفونولوجيا: أهميتها، ومنهج مكي في دراستها، وفيه مطلبان: الأول:

الدراسة الفونولوجية – الطبيعة، والضرورة، والثاني: محمد مكي نصر والسياق الصوتي. وفصلين: الأول: الظواهر التركيبية في الصوامت، وفيه مباحث: الأول: الإدغام، الثاني: الإظهار، الثالث: الإخفاء، الرابع: الإقلاب، الخامس: التفخيم والترقيق. والثاني: الظواهر التركيبية في الصوائت، وفيه مبحث واحد: الصوائت الطويلة، وفيه مطلب واحد: المد والقصر. وخاتمة، وجريدة للمصادر والمراجع، وثبت للموضوعات، وملخص باللغتين: العربية، والإنجليزية.

الكلمات المفتاحية: محمد مكي نصر الجريسي – فونولوجيا – أصوات القرآن الكريم – قضايا الصوت المركب.

Mohammed Makki Nasr Al-Jarisi (T.1316 H) and The Phonologies of the Voices of the Holy Quran Study in composite sound issues

Ahmed Abu Bakr Siddiq Ahmed

Teacher in the Language Origins Department - Faculty of Arabic Language in Cairo

Abstract:

This study aims to reveal the efforts of Sheikh Mohammed Makki Nasr in the study of phonological phenomenon in the voices of the Koran, And his phonetic observations; revolve - in its entirety - about the voice controls that refer to the reader in the performance of sounds when adjacent to others. He spread them in his book " nihayat alqawl almufid fima yataealaq bitajwid alquran almajid".

It led me to choose this topic; that the Sheikh - God's mercy - did not limit his attention to describe the voices of Arab accurately only. But most important of all: it has made the study of sounds a way to understand the influence and influence of the sounds of one word and adjacent words. And much more than what he said in this is true, does not lack modern knowledge, and is not being a great remedy; only in increases required by modern statements.

The descriptive approach was the best in this scientific mission. The nature of the research required to be: Introduction, and a prelude, entitled: Phonology and its importance, and the approach of Makki in its study, which has two requirements: First: Phonological study - nature, and necessity. The second: Mohamed Makki Nasr and the context of the voice. There are two chapters: the first: the

Phonological phenomena in consonants, and the subjects of it: the first: diphthong, the second: manifestation, the third: concealment, the fourth: the inversion, the fifth: velarization and thtning. The second: Phonological phenomena in the vowels, and the topics: The first: long vowels, and conclusion, and a newspaper for sources and references, and fixed for the topics, and a summary in Arabic and English.

Keywords: Muhammad Makki Nasr Al-Jarisi - Funology - Voices of the Holy Quran - Complex Sound Issues.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمدا يوافي نعمه، ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبَعد:

حظيت دراسة الصوت اللغوي – عند علماء التجويد والقراءات– بقدر كبير من التأمل والنظر، وقد أسهمت تلك الجهود الجادة والمتتابعة – عبر الأزمان والأجيال– إسهاما معتبرا في دراسة صوتيات لغة القرآن(١). ومن ثم؛ صيانة هذا الكتاب من التحريف، وحمايته من اللحن والغلط على ألسنة المستعربين وغيرهم.

ومن هذا المنطلق لم يألُ صاحبنا مكي – أحد أعلام التجويد في القرن الرابع الهجري(٢)– وسعا، أو يدخر جهدا؛ رعاية لحقوق التلاوة القرآنية، وعناية بمقتضيات الإجادة، أملا في تحقيق الغاية، والوصول إلى النهاية – أن يسبر أغوار الظاهرة الفونولوجية القرآنية، ويتلمس أبعادها وحدودها في دراسة دقيقة تقوم على المنهج الوصفي الاستقرائي

---

(١) يكفي للوقوف على تلك الجهود وطبيعتها؛ مراجعة أحد كتابين يعدان أصلا في هذا الباب، أحدهما: لأستاذنا الدكتور عبد العزيز علام، وعنوانه: " عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحدثية". والثاني: للدكتور غانم قدوري الحمد، وعنوانه: " الدراسات الصوتية عند علماء التجويد".

(٢) سبق التعريف به في بحثنا: محمد مكي نصر الجريسي (ت.١٣١٦ه) والأصوات اللغوية – دراسة في قضايا الصوت المفرد ١٨٢٦/٢–١٨٣١، منشور في مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، القاهرة، ع١٣، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

descriptive inductive approach، محاولا أن يقدم مجموعة من الضوابط الحاكمة لتلك الظاهرة، يحتكم إليها العالم، ويعتصم بها القارئ في رحلته مع كتاب الله – قراءةً وإقراءً– إيمانا بأن القراءة الجيدة تفاعل بين الأصوات، وما هذه الأحكام وتلك الضوابط إلا تعبير عن صور من التفاعل الأصواتي، ينبغي على القارئ أن يلتزم بأدائها بصورة كاملة ودقيقة حين يقرأ النص المعجز؛ حتى يتميز هذا النص بقداسته وإعجازه عن بقية النصوص.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع: (محمد مكي نصر الجريسي (ت.١٣١٦هـ) وفونولوجيا أصوات القرآن الكريم) أن الشيخ – رحمه الله– اتخذ القرآن الكريم منطلقا لاستقراء ملامح الظاهرة الصوتية، فكانت آياته مرتكزا لتطلعاته، وسوره مضمارا لاستلهام النتائج. ومعتقدي أن النص المقدس ينبغي أن يكون هو المدونة الأولى والحجر الأساس في كل درس لغوي؛ لأن القاعدة إنما تستقى من المادة الممحصة، وقد استمدت العربية أصولها من القرآن، وأولويات هذه الأصول هي الأصوات؛ لأن الأصوات هي عماد أي لغة.

كذلك لم يقصر الشيخ – رحمه الله– اهتمامه على وصف أصوات العربية وصفا دقيقا فحسب– اعتكافا في محراب المخارج والصفات؛ تحديدا، وتوزيعا، وتنميطا– بل أهم من هذا كله: أنه جعل دراسة الأصوات سبيلا إلى فهم التاثير والتأثر اللذين يجريان على أصوات الكلمة الواحدة والكلمات المتجاورة. فانبثقت في النهاية جملة موفورة من المباحث والأبواب التي تدور – في جملتها– حول الموازين الصوتية التي يرجع إليها في أداء الأصوات عند مجاورتها لغيرها.

ومما حفزني – أيضا- على مواصلة السير في هذا الطريق، الرغبة والطموح في اكتمال الصورة واتضاح الحقيقة؛ فقد أعددت بحثا عن جهود الشيخ – رحمه الله- في دراسة قضايا الصوت المفرد، وقد وعدت أن يستأنف القلم المسير – بعد أن ينال ترويحة قصيرة، يعد فيها للأمر عدته، ويأخذ له أهبته- في دراسة قضايا الصوت المركب، واليوم – بحمد الله- تحققت الأمنية وتم المراد، إيمانا بأن الأصوات تدرس بشمولها، ولا ينبغي أن يستقل فرع بدوره بعيدا عن الآخر، أو أن يدرس الصوت بمنأى عن وضعه الفونولوجي.

لأجل هذه الأسباب – مجتمعة – كانت ضرورة استدعاء هذا البحث؛ لدراسة الظاهرة الفونولوجية عند علم من أعلام الأداء القرآني في القرن الرابع عشر الهجري، جعل دراسة الأصوات مقدمة منطقية لتلاوة القرآن؛ راجيا أن تكون تلك الدراسة لبنة نافعة في صرح تراثنا القرآني والصوتي؛ مؤملا مزيدا من الدراسات والأبحاث، ليبقى الطود شامخا قويا، والصرح شابا فتيا.

ولبلوغ الهدف المرجو، فرضت علينا طبيعة الدراسة استخدام المنهج الوصفي؛ القائم على معايشة الظاهرة، وملاحظتها، واستقراء أفرادها – ما أمكن- وتوصيف الواقع وتقريره، ثم الدراسة والتحليل للمعطيات. ومن ثم؛ الوصول إلى النتائج، واستنباط القواعد، وتقنين القوانين التي تحكم الظاهرة، وتضبط علاقاتها مع غيرها، وتضع حدودا فاصلة بينها وبين شقيقاتها.

ومن الدراسات التي طرقت هذا الميدان – من قبل، والتي وقفت عليها- دراسة لأستاذنا الدكتور عبد العزيز علام – رحمه الله- بعنوان: "

من ظواهر السياق الصوتي عند علماء التجويد"[1]. كما ألف أستاذنا الدكتور عبد المنعم عبد الله – رحمه الله– بحثا آخر، بعنوان: " علم الأداء القراني – أهميته وموقعه في ميدان الدراسات الفونولوجية، نظرة تطبيقية"[2] .

ولكي يكون تحليل الموضوع دقيقا غير متشعب، نسجنا حوله خطة حملت في فحواها: مقدمة، وتمهيدا، وعنوانه: الفونولوجيا: أهميتها، ومنهج مكي في دراستها، وفيه مطلبان: الأول: الدراسة الفونولوجية – الطبيعة، والضرورة، والثاني: محمد مكي نصر والسياق الصوتي. وفصلين: الأول: الظواهر التركيبية في الصوامت، وفيه مباحث: الأول: الإدغام، الثاني: الإظهار، الثالث: الإخفاء، الرابع: الإقلاب، الخامس: التفخيم والترقيق، والثاني: الظواهر التركيبية في الصوائت، وفيه مبحث واحد: وعنوانه: الصوائت الطويلة، وفيه مطلب، وعنوانه: المد والقصر، وخاتمة، وجريدة للمصادر والمراجع، وثبت للموضوعات، وملخص باللغتين: العربية، والإنجليزية.

وأحمد الله – تعالى– على ما رزقني من الصبر والمثابرة على إتمام هذا العمل (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ). (هود:٨٨)

---

(١) بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية بالقاهرة، ع ٨، ١٩٨٩/١٩٩٠م .

(٢) وهو بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، ع١٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

تمهيد: الفونولوجيا[١]: أهميتها، ومنهج مكي في دراستها

المطلب الأول: الدراسة الفونولوجية – الطبيعة، والضرورة–

يشكل الصوت المفرد – في الحقيقة والواقع النطقي– اللبنة الأولى في البناء التركيبي للكلمة، وما يقع فوقها من مستويات بنيوية أعلى، ولكن هذا لا يعني – البتة– أن الأصوات في الكلمة أو في المستويات البنيوية التي تعلوها، تبقى محتفظة بخصائصها وسماتها الصوتية التي تتسم بها باعتبارها أصواتا مفردة.

إن الصوت في الكلمة وفي البُنَى المتنوعة يكتسب – كما يقرر الدرس الصوتي الحديث– خصائص أو ملامح جديدة؛ بسبب التفاعلات الناجمة عن جواره لغيره من الأصوات، وذلك في إطار الضوابط والمعايير التي تنظم العلاقات البينية بين التجمعات الصوتية، وتسمح لمجموعها بالتعايش على نحو سلمي متناغم[٢]. وهذه الملامح هي ما اصطلحت

---

(١) ينظر في تحديد مفهوم الفونولوجيا وأنواعها، وتاريخ ظهورها وتأسيسها، وأهم روادها ومكوناتها، والعلاقة بينها وبين الفوناتيك، ومنهج الدراسة والتحليل، وأراء المدارس اللغوية الأوربية والأمريكية في ذلك، د. عصام نور الدين: علم وظائف الأصوات اللغوية – الفونولوجيا– ص٢٤–٣٩، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م. وأيضا: د. عبد القادر شاكر: علم الأصوات العربية – علم الفونولوجيا– دراسة تبحث في مستوى التشكيل الصوتي القديم الجديد ص١٥–١٧، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

(٢) يطلق بعض اللغويين المحدثين على هذا اللون من الدراسة مصطلح: علم الأصوات التطوري ((Evolutionary Phonetics)، بينما يسميه آخرون علم الأصوات التجمعي (Combinatory Phonetics). ويسميه فريق ثالث: علم ==

الدراسات الحديثة على تسميته بـ" الصفات المكتسبة" Acquired characteristics، وهذه الصفات تختلف – إلى حد ما- عن خصائص الصوت – سواء أكانت مُشخِّصة أم مُحسِّنة- باعتباره وحدة تجريدية مستقلة؛ منفردة، معزولة عن التركيب أو السياق.

" إن بين الأصوات المتجاورة في السياق ظواهر من التفاعل متعددة، يؤدي كل منها إلى نتائج ذات بال في التطور الصوتي، إذ الأصوات في السياق تشبه – إلى حد ما- العناصر الكيميائية في المختبر، أو المواد المشحونة بالكهرباء، فتجاور مادتين من هذه المواد يحدث بينهما تجاذبا، إذا كانتا مختلفتين في شحناتهما الكهربائية؛ بأن كانت إحداهما موجبة،

==

الصرف الصوتي (Morpho-Phonology)، وهذه التسميات المتعددة تكشف عن المجالات أو الوظائف التي يؤديها هذا العلم، فهو تارة يدرس التطورات والتغيرات التي تطرأ على الأصوات حال تركيبها مع غيرها. وتارة أخرى: يحدد الضوابط والقوانين التي تضبط إيقاع الأصوات حال تسييقها مع غيرها في تجمعات أو عناقيد صوتية في سلوك تناسقي أو إحكام تركيبي دقيق. كما أن كثيرا من الموضوعات التي يدور حولها الصرف، إنما تنبني على قواعد صوتية؛ مرجعها ذلك التأثر المتبادل بين الحروف حين تتألف ويتصل بعضها ببعض. برتيل مالمبرج: علم الأصوات ص٢٥٥، تر: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة١٩٨٤م. وقارن بـ د. عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي ص٣٠، دار أزمنة، عمان١٩٩٨م. د. سمير شريف استيتية: اللسانيات – المجال، الوظيفة، المنهج- ص٦١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

والأخرى سالبة، أو يحدث تنافرا إذا كانتا متفقتين في شحناتهما، بأن كانتا كلتاهما موجبة أو سالبة"(١).

وكما يقول ثان: " إن للأصوات فيما بينها نحوا خاصا، إن علاقاتها تحكمها قواعد وأصول معينة، فنجد – مثلا- أن الصوت الفلاني يدغم في الأصوات الفلانية في مواضع معينة، ونجد أن هذا الصوت ينقلب صوتا جديدا إذا وقع في سياق صوتي معين؛ ونجد أن صوتا ثالثا يحذف إذا توفر فيه – وفيما يجاوره من أصوات- شروط معينة، وقد يظهر لهذا الحذف أثر ما في سواه من الأصوات المجاورة؛ ونجد أن المقطع الفلاني إذا وقع في هذا الموقع من الكلمة نطق بقوة نفس أكبر، وبجهد من الأعضاء أعنف ..."(٢) .

ويقول ثالث: " وللبيئة الصوتية تأثير كبير على الصوت، إذ قلما ينجو صوت من التأثر بالأصوات التي حوله، أو التأثر بالموقع الذي يشغله في الكلام. وقلما ينطق الصوت وسط الكلام مثلما ينطق منعزلا وحيدا. ومن الأمثلة التأثيرية: الإطالة، والتقصير، والتأنيف، والتشفيه، والإهماس، والإجهار، والتغوير، والإطباق، والإهماز، والتقديم، والتأخير. كل هذا يحدث للأصوات اللغوية بتأثير السياق الصوتي، أي: البيئة الصوتية"(٣) .

---

(١) د. فوزي الشايب: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص١٩، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

(٢) د. محمود السعران: علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي ص١٨٨، دار النهضة العربية، بيروت، بدون ت.

(٣) د. محمد علي الخولي: الأصوات اللغوية ص١٨٠، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

ولا تقتصر آثار التأثير والتأثر والعلاقات التبادلية والتفاعلية بين الأصوات المتجاورة عند هذا الحد المذكور فحسب، بل تمتد إلى الخصائص والسمات الفيزيائية للصوت: " فقد أثبت الرسم الطيفي بواسطة المطياف الإلكتروني (Spectrograph) أن الخصائص الفيزيائية للصوت (كدرجة النغمة Frequency، وعلوها Intensity) يمكن أن تتأثر بحسب الصوت المجاور له"(١) . والذي لا شك فيه – أيضا– أن الأصوات المجردة تختلف عن الأصوات وهي تؤدي وظائفها داخل السياق، من حيث كمية الجهد، والطاقة، والنشاط اللازم لإنتاج الدلالة.

أجل؛ إن الدراسة الوصفية للصوت المفرد – والذي اصطلح على تسميتها بـ الفونتيكا– هي حجر الأساس للدراسة التنظيمية أو التشكيلية – والذي اصطلح على تسميتها بـ الفونولوجيا– " إن فهم طبيعة العمليات اللسانية ضمن البنية الصوتية للغة ونتائجها ومحدودياتها تتطلب معرفة كافية بطبيعة الصفات الصوتية للحروف كأصوات كلامية؛ لأن تلكم العمليات إنما هي تفاعلات بين الصفات الصوتية للحروف عندما تتجاور في الكلام المتصل، حيث تؤثر صفات حرف على صفات حرف آخر، أو يتأثر حرفان كل بالصفات الصوتية للحرف الآخر؛ فتحدث تغيرات في ألفاظ المتكلم في الكلام المتصل"(٢).

---

(١) د. عبد اللطيف إبراهيم الشيخ: أحكام التجويد في ضوء علم الصوتيات الحديث ص١١٧، بحث منشور بمجلة بيادر، نادي أبها الأدبي، السعودية، ع٥، ١٩٩١م .

(٢) د. عبد المنعم الناصر: شرح صوتيات سيبويه – دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه ص١٧١، دار الكتب العلمية، بيروت، ==

أو بعبارة أخرى: تعد الظواهر الصوتية الناشئة عن التركيب – وهي موضوع الفونولوجيا- تطبيقا عمليا للمخارج والصفات – وهما حجرا الزواية في الفونتيكا- في الكلام الإنساني. ومعنى ذلك: " أنه عند البدء بدراسة أصوات لغة ما، تنتهي مهمة الباحث المتخصص في علم الأصوات النطقي، لتبدأ مرحلة علم آخر، أصلح تسمية له في نظري، هي علم النظم الصوتية Phonology"(١). فالعلاقة بينهما جِدٌّ وثيقة، إذ إن كليهما متمم للآخر، ولا يمكن لأحدهما الاستغناء عن الآخر، بيد أن لكل معطياته ووسائله

ويوضح طبيعة تلك العلاقة بعض المحدثين؛ ناقلا رؤية يوسف فاشك Josef Vachek – أحد أعلام مدرسة براغ-: " عندما تبدأ الدراسة من الفونتيكا؛ أي من دراسة الصورة الصوتية، وتتدرج في طريقتها حتى تصل إلى الصورة الواقعية، فإنك ستجد نفسك في مجال الفونولوجيا. أما إذا بدأت من الصورة الواقعية ، أي من الفونولوجيا وعملها، فإنك ستصل إلى الصورة المجردة للأصوات، أي ستجد نفسك في مجال الفوناتيك"(٢).

ولعل هذا يفسر لنا وجهة نظر سيبويه الرائدة والوجيهة في استهلاله باب الإدغام – بمفهومه الأوسع لديه- ببيان شاف وتحليل واف لأصوات العربية – مخرجا وصفة- وقد كشف عن الغاية من ذلك – وهو محق لا

==

ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

(١) اللسانيات – المجال، الوظيفة، المنهج- ص٦١.

(٢)علم وظائف الأصوات اللغوية – الفونولوجيا- ص٥٠،٥١.

شك- في قوله: " وإنما وصفت لك حروف المعجم بهذه الصفات؛ لتعرف ما يحسن فيه الإدغام وما يجوز فيه، وما لا يحسن فيه ذلك ولا يجوز فيه ..."(١) .

ففي هذا النص يصرح سيبويه " بأنه إنما فعل ذلك من أجل أن يمهد الأرضية التي تساعد الدارس على معرفة الأسباب التي تؤدي إلى التغيرات السياقية في صفات الحروف في الكلام المتصل؛ أيٌّ منها جائز وحسن؟ وأي منها غير ذلك؟ وأين يكون الإدغام؟ وأين الإخفاء؟"(٢).

وأعود فأقول: إن هذه الدراسة الوصفية للصوت المفرد – على أهميتها وديناميكيتها- لا تمثل قيمة كبيرة إلا بقدر ما تتلوها من دراسات فعلية للأصوات؛ عندما تنخرط في سياق أو تركيب، أو تعيش مع غيرها في بيئة صوتية بعينها. ذلك أن: " التفاعل بين الأصوات هو المسئول مسئولية مباشرة عن جميع التغييرات والتطورات الصوتية التي تعرض للأصوات والصيغ. فليست التطورات الصوتية إلا الأثر المباشر، والنتيجة الحتمية لتفاعل الأصوات المتجاورة في السياق"(٣).

وقد آثر بعض اللغويين المحدثين أن يسمي هذه الظواهر بالظواهر الموقعية، وثمَّن دورها في خدمة العربية: " فالموقعية هي دراسة لسلوك الأصوات في الموقع، طبقا لما يقتضيه هو، سواء أكان هذا الموقع بداية

(١) أبو بشر عمرو بن عثمان: الكتاب٤/٤٣٦، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م

(٢) شرح صوتيات سيبويه – دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه ص١٦٨.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص١٩، ٢٠.

الكلمة، أو وسطها، أو نهايتها. أما دراسة الأصوات المفردة المنعزلة انعزالا مصطنعا عن السياق ليست دراسة موقعية ... والظواهر الانعزالية ظواهر أصوتية بحتة، أما إذا نظرنا إلى المادة اللغوية من وجهة النظر السياقية، فسيكون صوابا أن نقول: إننا لو جدنا أية ظاهرة أصواتية خاصة بموقع أو نقطة اتصال بين الأصوات، فمن المفيد – أو ربما كان من الأكثر إفادة– أن نعبر عنها بأنها موقعية في الجملة أو الكلمة"(١).

ثم ذكر في موضع آخر: أن " نقطة الاتصال تدرس الموقعية فيها بالنسبة للحرف الصحيح يلتقي بالصحيح، وبالنسبة لحرف العلة يلتقي بحرف العلة. والتقاء الصحيحين مسئول – إلى حد كبير– عن خلق دراسة الأصوات الصحيحة، ثم هو أوضح ما ينبني عليه علم القراءات..."(٢) .

---

(١) د. تمام حسان: مناهج البحث في اللغة ص١٤٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

(٢) مناهج البحث في اللغة ص١٤٨.

المطلب الثاني: محمد مكي نصر والسياق الصوتي(١)

تعد الضوابط أو الأحكام التركيبية إحدى المرتكزات التي تشكل البنيان الذي يقوم عليه فن الأداء القرآني، إن لم تكن – من وجهة نظري- أخطرها على الإطلاق. وقد كان مكي – رحمه الله- على وعي بتلك الحقيقة، وأهمية المراعاة الدقيقة للتفاعلات الفونولوجية، ودورها في صون اللسان عن الخطأ في التلاوة القرآنية؛ حين بين أن تجويد القرآن يتوقف على أربعة أمور: أحدها: معرفة ما يتجدد لها (أي: الحروف) بسبب التركيب من الأحكام(٢).

---

(١) مصطلح يقصد به: دراسة الأصوات من خلال موقعها في التركيب، ورصد ما يحدث لها من ظواهر، تحت عملية التأثير والتأثر التي تتم داخل المفردات والصيغ، ويرادفه مصطلح الجوار الصوتي. د. عبد العزيز علام: من ظواهر السياق الصوتي عند علماء التجويد ص٣٢٧، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة، ع٨، ١٩٨٩/١٩٩٠م، وقارن بـ د. عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي ص١٥٥. ويرادفهما – أيضا- مصطلح البيئة الصوتية، والتي حدد عناصرها د. محمد علي الخولي لصوت ما على النحو الآتي: ١- الموقع: هل الصوت استهلالي، أم وسطي، أم ختامي؟ ٢- البيئة القبلية: ما هي الأصوات التي تسبق الصوت بشكل مباشر أو غير مباشر؟ ٣- البيئة البعدية: ما هي الأصوات التي تتلو الصوت بشكل مباشر أو غير مباشر؟ الأصوات اللغوية ص١٨٠، وقارن بـ مناهج البحث في اللغة ص١٤٦-١٧٠.

(٢) محمد مكي نصر: نهاية القول المفيد ص٢٥، تصحيح ومراجعة: الشيخ علي الضباع، تدقيق وضبط: أحمد علي حسن، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

ولم يقف الأمر– على المستوى التنظيري– عند هذا الحد، بل نبه القارئ إلى ضرورة إجادة أداء الأصوات وإتقان أحكامها حال تسييقها في بيئاتها الصوتية المتنوعة، أو انخراطها في جوارات أو سياقات متعددة، وأن ذلك مما يتوقف عليه الوصول إلى الغاية أو تحقيق النهاية في تلاوة القرآن الكريم: " فإذا أحكم النطق بكل حرف على حِدَته؛ مُوفِّيا حقه (مخرجا وصفة)، فليُعمِل نفسه بإحكامه حالة التركيب؛ لأنه ينشأ عن التركيب ما لم يكن في حالة الإفراد، وذلك ظاهر؛ فكم ممن يحسن الحروف مفردة ولا يحسنها مركبة، بحسب ما يجاورها من: مقارب، ومجانس، وقوي، وضعيف، ومفخم، ومرقق؛ فيجذب القوي الضعيف، ويغلب المفخم المرقق، فيصعب على اللسان النطق بذلك على حقه؛ إلا بالرياضة الشديدة حالة التركيب، فمن أحكم صحة التلفظ حالة التركيب حصل حقيقة التجويد بالإتقان والتدريب ..."(١) .

وقد حدد الشيخ – رحمه الله– ماهية هذا العلم في ضوء وظيفته، فقال: " وأما حقيقة التجويد: فإعطاء كل حرف حقه؛ أي من كل صفة ثابتة له، ومستحقه: أي ما ينشأ عن تلك الصفات، كترقيق المستفل، وتفخيم المستعلي ....سواء كانت تلك الحروف أصلية أو فرعية، مركبة أو مفردة"(٢) .

وقد نبه – رحمه الله أيضا– على الفرق بين حق الحرف ومستحقه بدقة وعمق، وأوصى القارئ بضرورة مراعاة الشقين؛ حتى لا يتغير

(١) نهاية القول المفيد ص٢٤، وأيضا ص٨٤،٨٥.

(٢) نهاية القول المفيد ص٢٢،٢٣.

مدلول الكلمة أو يفهم منها معنى آخر، وحتى تسلم التلاوة من اللحن؛ خفيا أم جليا، وتبرأ من الرداءة في النطق[1] .

وهذه النصوص تكشف – بوضوح – وعي الشيخ – رحمه الله – بقضية التأثير والتأثر بين الأصوات إذا تجاورت، أو عاشت في بيئة صوتية معينة، كما تدل – أيضا – على أنه كان مدركا أن الدرس الصوتي لا يقتصر على تحرير مخارج الحروف وتحقيق صفاتها – وإن كان ذلك ضرورة؛ لأن المعرفة العميقة والدقيقة بنظرية المخارج والصفات، يسهل فهم الظواهر التركيبية قاطبة – بل لا بد من دراسة ما يحدثه السياق الصوتي من آثار على صفات الأصوات. ولا بد من مراعاة مخرجات تلك الدراسة؛ حتى تخلو القراءة من الرداءة، وتتحقق للأداء السلامة.

ولعل تدبرا خاشعا وتأملا قانتا في محراب آية كريمة من آي الذكر الحكيم، يوضح صحة قول الشيخ – رحمه الله – في أهمية معرفة الظواهر الصوتية التي تنشأ عن التركيب، وضرورة القدرة على أدائها، قال تعالى: (النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَى أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا) الأحزاب: ٦.

إن هذه الآية قد تضمنت عددا كبيرا من التغيرات الصوتية الناشئة عن ائتلاف الأصوات في كلمات، وائتلاف الكلمات في جمل، وهذا بيان موجز لتلك الظواهر:

---

(١) نهاية القول المفيد ص٢٣.

١- إبدال لام المعرفة في كلمة (النبي) نونا، وإدغامها في النون.

٢- سقوط همزة الوصل من كلمة (المؤمنين – المهاجرين)؛ لوقوعها في درج الكلام.

٣- إخفاء النون الساكنة في كلمة (أنفسهم) في الفاء بعدها، وكذلك التنوين في كلمة (ببعض) في الفاء من كلمة (في).

٤- الصلة في كلمة (وأزواجه)، ومدها لوقوع الهمزة بعدها في كلمة (أمهاتهم)، في ظاهرة أدائية قرآنية، تعرف عند أهل الفن بـ " مد الصلة".

٥- تقصير مدة الواو في (وأولو)، فإن نطقها يكون (وأولُ)، وذلك لوقوع الساكن بعدها؛ اللام من كلمة (الأرحام)، وكذلك تقصير مدة الياء في (في)، وذلك لوقوع الساكن بعدها؛ اللام من كلمة (الكتاب).

٦- ترقيق اللام من لفظ الجلالة (الله) لوقوعها بعد الكسر المحقق في لفظ (كتاب).

٧- زيادة مدة الألف في كلمتي (إلا – إلى)، لوقوع الهمزة بعدهما في كلمتي (أن- أوليائكم)، وهي إن كانت من كلمتين أخريتين، لكن النطق المتصل يجعل نطقها معقبا لنطق الألف مباشرة، فيحصل التأثر، وهو ما يعرف عند أهل الفن بـ " المد المنفصل".

٨- زيادة مدة الألف في كلمة (أوليائكم)، لوقوع الهمزة بعدها، وهو ما يعرف عند أهل الفن بـ " المد المتصل".

٩- إدغام النون الساكنة في (أن) بتاء (تفعلوا) إدغاما بغنة.

١٠- إدغام الميم الساكنة في (أوليائكم) بميم (معروفا) إدغاما بغنة.

١١- إخفاء التنوين في كلمة (معروفا) في الكاف من كلمة (كان).

ولا نعدو الصواب إذا قلنا: إن الاهتمام بالظاهرة الفونولوجية يخدم النص القرآني محفوظا من التحريف، سليما في النطق، سلسا في الأداء؛ وذلك لارتباطه الوثيق بالبنية القرآنية في محاولة جادة لتحرير كلماتها، وضبط أدائها، ومعرفة حق كل حرف ومستحقه، ومده التأثيري على ما حوله دون إفراط ولا تكلف.

ومن هذا المنطلق كانت عناية مكي – على المستوى العملي- بتوصيف الإطار التركيبي وطبيعة نسيجه، والتفاعلات الناجمة عن أثر التجاور بين مفرداته الصوتية، والظواهر الأدائية المتمثلة في الكيفيات النطقية المختلفة؛ من إظهار لحرف، وإدغام لآخر، وإقلاب لثالث، وإخفاء لرابع، ومد لخامس، وترقيق لسادس، وتفخيم لسابع ... وغير ذلك من القضايا الفونولوجية التي بسط القول فيها؛ مراعاة للانسجام الصوتي بين الوحدات الصوتية المتجاورة، ودرءا للخلل الناجم عن كيفية الأداء.

وقد استطاع الشيخ – بعبقرية وألمعية- أن يقدم مجموعة من الملاحظات القيمة، القائمة على الوصف والتحليل والاستقراء لأنساق القرآن الكريم المتنوعة، ولم يقتصر في توصيفه وتحليله على نوع معين من الأصوات، وإنما درس الأصوات الجامدة (الصوامت)، كما درس الأصوات الذائبة (الصوائت)، فتنوعت القضايا الفونولوجية في ثنايا النهاية، واستطاع أن يحصي التطورات التي تعرض للأصوات في سياقاتها المختلفة، ووضع بين أيدينا كما هائلا من الضوابط والمعايير

[1]التي تمثل – في لحمتها وسداها- الأصول والأحكام التي نحتكم إليها في أداء الأصوات حال تركيبها مع غيرها في سياقات متنوعة، وهو ما يمكن أن نسميه بالدراسة التنظيمية أو التشكيلية أو الفونولوجية لأصوات القرآن الكريم.

وعناية الشيخ – رحمه الله- بهذه القضية، تنم عن حسه المرهف ومنهجيته الدقيقة في دراسة أصوات القرآن، فهذه الظواهر الصوتية الناجمة عن التفاعلات البينية للأصوات هي من اللحن الخفي الذي لا يدرك كنهه إلا جهابذة العلماء، ولا يتوقى الغلط فيه إلا نحارير القراء.

ولقد كان لاهتمام الشيخ – رحمه الله- بوصف تلك الظواهر التركيبية أثر في ترسيخ النطق الصحيح، واجتناب بوادر اللحن الخفي – وهي الغاية المرجوة من فن الأداء القرآني- لأن ألسنة الناطقين تميل نحو السهولة والاقتصاد في الجهد، ولو ترك الأمر من غير ضوابط لأدّى تراكم تلك الانحرافات إلى تغير النطق العربي، وابتعاده عن الصورة المثلى التي كانت سائدة وقت نزول القرآن. لكن جهود علماء التجويد في دراسة الأصوات العربية، وتوضيح خصائص النطق الفصيح – تكاملت مع جهود علماء العربية، فأدت – مجتمعة- إلى المحافظة على اللغة العربية حية؛ بعيدة عن التطور الصوتي الذي يؤدي إلى تغيير ملامحها الأساسية [2].

---

(١) أشار الشيخ إلى ذلك بقوله: " وسنورد من ذلك ما هو كاف إن شاء الله تعالى". نهاية القول المفيد ص٨٥.

(٢) د. غانم قدوري الحمد: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٥٠ بتصرف، ==

بقي أن أقول: إن تحليلات الشيخ – رحمه الله– وتفسيراته للظـــاهرة الفونولوجية القرآنية؛ قد بنيت على معرفة عميقة بمخـــارج الأصـــوات وصفاتها، وقدرة فائقة على النطق والأداء، نتجت من معايشته لكتاب الله قراءة وإقراء، فلم يكن اكتشاف تلك الظاهر ورصدها، وتوضيحها وتحذير الناطقين منها إلا دليلا على تلك المعرفة، وهو بهـــذا ينقـــل الدراســـات الصوتية من مستوى النظرية والمعيارية التي تشبه القـــوانين العلميـــة البحتة، إلى الدراسة التطبيقية والعملية والتجريبية، وهو ما ينـــادي بـــه علم اللغة التطبيقي (Applied Linguistics).

وسوف تكشف صفحات البحث عن جهد الشيخ في هذا الجانـــب مـــن دراسة الأصوات.

==

دار عمار، عمان، الطبعة الثانية١٤٢٨هـــ/٢٠٠٧م.

الفصل الأول: الظواهر التركيبية في الصوامت

المبحث الأول: الإدغام

يعدُّ الإدغام (Insertion) من أبرز الظواهر التركيبية للصوامت، وأكثرها شيوعا ودورانا في الكلام العربي، وهو مفهوم شائك Controversial concept بين اللغويين والنحويين والقراء(١). ولما لها من أهمية في اللغة، وبخاصة في القراءات القرآنية وعلم التجويد، وقف عندها الشيخ- رحمه الله- وأطال الوقوف، وقدَّم بنية تأسيسية، تناول فيها تعريف الإدغام، وشروطه، ومسبباته، والعوامل التي تتحكم فيه وتُسيِّرُه، وأحكامه، وأقسامه، والغاية التي تتحقق منه ... وغير ذلك مما سنوجز القول فيه على النحو التالي:

أولا: حقيقة الإدغام:

عرَّفه الشيخ – رحمه الله- لغة بأنه: الإدخال، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس: إذا أدخلته فيه، وأدغمت الميت في اللحد: إذا جعلته فيه. واصطلاحا: خلط الحرفين المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين؛

(١) استيفاء الحديث عن موقف النحاة واللغويين والقراء من مفهوم الإدغام أمر يطول، ويخرج بالقارئ من البحث عن تصور الشيخ – رحمه الله- لمعنى الإدغام؛ إلى طرح وجهات النظر المتباينة، وهذا غير مقصود في خطة البحث- إلا بقدر ما تستدعي الضرورة، ويخدم الفكرة الأساسية للبحث- ويمكن الرجوع – للوقوف على تفاصيل ذلك- إلى كتب علماء العربية وعلماء القراءات، ومقصودنا هنا: تركيز الضوء على رؤية الشيخ لمعنى الإدغام، وأبعاد هذه الرؤية.

فيصيران حرفا واحدا مشددا، يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة[١] .

محددات التعريف في رؤية الشيخ وأبعاده:

١- العلاقة واضحة بين التعريفين، وأن مفهوم الإدغام اصطلاحا مأخوذ من معناه اللغوي، وإن كان استعمال مصطلح الإدغام في وصف هذه العلاقات بين الحروف هو من المجاز كما ذكر الزمخشري[٢] . ويبقى لفظ " الخلط" الوارد في تعريف الشيخ – رحمه الله- مصطلحا جديدا لم نعهده عند علماء العربية القدامي في تحديدهم لمفهوم الإدغام. وإن كان يعبر عن حقيقة الإدغام التي يتم فيها خلط الصوتين – ولا سيما المتقاربان والمتجانسان- حتى يفنى أحدهما في الآخر فناء تاما[٣] . ويؤكد هذا الفهم؛ قول الشيخ – رحمه الله- في بقية التعريف: فيصيران (الصوتان: المدغم والمدغم فيه) حرفا واحدا مشددا، يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة.

٢- يلفت النظر في هذا التعريف أيضا: أن عملية الإدغام – في رؤية الشيخ- أشمل وأعم من النطق بمثلين؛ ساكن ومتحرك – وإنما تشمل

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٣٩.

(٢) أبو القاسم محمود جار الله الزمخشري: أساس البلاغة١/٢٨٩، تح: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

(٣) وأود أن أنبه أن هناك لونا من الإدغام لا يفنى فيه الصوت الأول في الثاني فناء كليا، بل يبقى أثر سمعي منه؛ كالغنة أو الإطباق أو ما شابه، وسنلاحظ ذلك في حديثنا عن الإدغام الناقص لاحقا.

قلب الصوت إلى نظيره وخلطه فيه، بحيث تذوب ماهية المدغم في المدغم فيه، وهذا هو مفهوم التقارب والتجانس في الأصوات.

أما تعريف الإدغام في الدراسات الصوتية الحديثة، فعرَّفه بعضهم بأنه: " نزعة صوتين إلى التماثل، أي: الاتصاف بصفات مشتركة، تسهل اندماج أحدهما في الآخر، ويقع ذلك خاصة في الحروف المتقاربة المخارج"(١) . ومصطلح " الاندماج" الوارد في هذا التعريف قريب من مصطلح " الخلط" الوارد في تعريف الشيخ – رحمه الله– ومرادف له. بينما عبَّر آخر بلفظ " الصهر"، فقال: " ... فإن الإدغام يمكن أن يفهم على أنه إزالة الحدود بين الصوتين المدغمين، وصهرهما معا". وعرفه مرة أخرى بقوله: " هو إدماج الصوتين المتتاليين ونطقهما دفعة واحدة؛ بقصد التخفيف والتيسير"(٢).

وأقول: إن هذه التحديدات تتفق – رغم تعدد الألفاظ واختلاف العبارات– على جامع مشترك يجمع بينها، وهو معنى الخلط والإدخال؛ الذي يؤدي إلى الاندماج والانصهار بين الصوتين: المدغم والمدغم فيه؛ تحقيقا للانسجام الصوتي Phonetic Harmony – باعتباره قطب الرحى الذي تدور حوله فلسفة المنهج الصوتي للبناء اللغوي العربي، أو المظلة الرئيسة التي تنضوي تحتها كثير من التطورات أو التغيرات

(١) د. الطيب البكوش: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص٦٧، تقد: د. صالح القرمادي، المطبعة العربية، تونس، ط٣، ١٩٩٢م.

(٢) د. أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص٣٨٧،٣٨٨، عالم الكتب، القاهرة،١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

الصوتية للتشكلات البنيوية في لغتنا- تيسيرا لعملية النطق، واقتصادا في الجهد العضلي المبذول – ما أمكن.

٣- هذا التعريف يشتمل على ما يسبق الإدغام من عمليات صوتية أخرى؛ كالحذف (يقصد به حذف حركة الحرف الأول " المدغم" إذا كان متحركا، لأن إسكان الأول شرط أساس لعملية الإدغام، والقلب (أي: قلب الحرف إلى نظيره إذا كان متقاربا أو متجانسا)، وذلك لأن النطق بالحرفين كالثاني – يقتضي ضرورة حذف الحركة عند وجودها، ثم قلب الأول من مثل الثاني، وإلا فلن يكون الصوت مشددا.

٤- ومن إلماحات الشيخ – رحمه الله- الذكية: التفاته إلى حقيقة الإدغام الفسيولوجية، وإشارته الجلية إلى أن الحرفين (المدغم والمدغم فيه) يصيران حرفا واحدا مشددا، يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة. وهو يومئ – أيضا- من طرف خفي بما سبق إليه الخليل من أن الإدغام علامته التشديد[١] .

٥- تنبه الشيخ – رحمه الله- إلى حقيقة لغوية مهمة – تزيد الحقيقة التي قبلها وضوحا وكمالا- ألا وهي: " أن التشديد لا يستلزم الإدغام، إذ بعض الكلمات فيه تشديد، وليس سببه الإدغام، بل هو ثابت في أصل وضعه، نحو: (إنَّ، كأنّ، لكنَّ) وأشباهها، ولا أثر للغنة فيها في نقص

(١) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين١/٤٩، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

التشديد ألبتة، بل تشديدها مستكمل ..."[١] . والمتبادر إلى الذهن من هذا الوصف: أن العلاقة بين التشديد والإدغام هي علاقة العموم والخصوص، فكل إدغام تشديد، وليس كل تشديد إدغاما.

قضية ورأي:

وهنا يرد على الخاطر سؤال عن طبيعة هذا الصوت المشدد الذي قصده الشيخ؟ هل هو صامت واحد طويل أم أنه صامتان؟

أما موقف الشيخ – رحمه الله– من هذه القضية: فقد اعتبر المدغمين حرفا واحدا مشددا– أي: صامتا طويلا بمفهوم الدراسات الصوتية الحديثة– يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعة واحدة – كما ذكر في تعريف الإدغام. وهو تعبير يصف طريقة نطق الصوت المضعف، بتلبث اللسان في موضعه مع المشدد زمنا أطول من تلبثه مع الحرف الواحد.

ونراه تارة أخرى يصرح بأن الحرف المشدد حرفان، فيقول: " اعلم أن الحرف المشدد هو في الحقيقة حرفان؛ أولهما: ساكن، وثانيهما: متحرك، ولذلك يقوم في وزن الشعر مقام حرفين. فيجب على القارئ أن يبيِّنه حيث وقع، ويعطيه حقه؛ لأنه إن فرط في تشديده حذف حرفا من تلاوته"[٢] .

ويقول مرة أخرى: " إذا لقي الحرف المشدد حرفا يماثله، نحو: (حَقَّ قَدْرِهِ) الزمر: ٦٧ ... فإن البيان في ذلك آكد لزيادة الثقل باجتماع ثلاثة

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٠.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٢٢.

أمثال ... فإن كان الحرف المماثل مشددا، نحو: (وَمَن يَّتَوَلَّ اللَّهَ) المائدة:٥٦ ...فيكون أولى بالبيان لما فيه من اجتماع أربعة أمثال. وقد تجتمع ثلاث مشددات متواليات ... نحو قوله: (وَعَلَى أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَك) هود:٤٨، فهذه ثلاثة أحرف مشددات متواليات قائمة مقام ستة أحرف، قبلها ميمان خفيفتان في " أمم"، فيجتمع في لفظ ذلك إذا وصل ثمان ميمات متواليات، اجتمعن من أصل ومن إدغام"[١] .

ولكي تتضح حقيقة هذا الصوت المشدد وطبيعته، أقول: لقد فرق المحدثون بين وجهتين متمايزيتين عن حقيقية الصوت المشدد: إحداهما: صوتية، والثانية: بنيوية.

وبيان ذلك: أن الإدغام – في رؤيته الصوتية– إنما هو تطويل للصوت الصامت، ولذا فإن الأصوات المدغمة تسمى بالأصوات المضاعفة. فإذا نظرنا في نطق الصامت المضعف إلى طبيعة العملية النطقية ووحدتها– قلنا: إنه صامت طويل، يشبه الحركة الطويلة، التي تساوي ضعف الحركة القصيرة. هذا من الناحية الصوتية[٢] .

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٢٢.

(٢) أشار إلى هذه الفكرة كل من: د. عبد الصبور شاهين: المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي ص٢٠٧، مؤسسة الرسالة، بيروت١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها ص٣٠٠، دار الثقافة، المغرب١٩٩٤م، د. أحمد عبد التواب الفيومي: أبحاث في علم أصوات اللغة العربية ص١٥٨،١٥٩، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م، د. عبد القادر عبد الجليل: علم الصرف الصوتي ص٥٨.

وقد فصَّل بعض المحدثين القول في طبيعة طول الحرف المشدد فسيولوجيا، وكيفية إنتاج هذا الطول وما يستلزمه – أيًّا ما كانت طبيعة الصوت– فقال: " أما كون المشدد حرفا واحدا طويلا؛ فذلك لأن التحركات العضلية التي تحدث في جهاز النطق – عند النطق به– هي هي بعينها التي تحدث عند النطق بالحرف البسيط غير المشدد، ولا فرق بينهما إلا في الزمن الذي تستغرقه نطق كل منهما"(١) .

وهذا الطول(٢) الزمني ناشئ – فيما أرى– من إطالة مرحلة الإمساك حال النطق بالمدغم، والسبب: إلغاء وضع الراحة (أعني عودة الأعضاء إلى طبيعتها وتأهُّبها للنطق بالحرف الثاني)، والضغط على المخرج أكثر من المخفف. وكذلك إطالة مرحلة الإطلاق، بسبب طبيعة الحرف المشددة.

وقال في موضع آخر: " فالحرف المشدد من الوجهة الصوتية: صوت واحد طويل. وإطالته: بامتداد هواء النَّفَس في مخرجه، وذلك في حالة ما

---

(١) أبحاث في علم أصوات اللغة العربية ص١٥٩.

(٢) مصطلح طول الصوت يقصد به: مدة نطقه التي تقاس عادة بأجزاء من الثانية. ويدعو بعض اللغويين طول الصوت: كمية الصوت أو استمرارية الصوت. د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٥٤، د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢٠٧،٢٠٨. وأطلق عليه آخر مصطلح المدى Duration ولم يبتعد عن جوهر ما ذكره السابقون، حيث عرفه: بأنه الزمن الحقيقي الذي يستغرق إحداث الصوت. د. سلمان العاني: التشكيل الصوتي في اللغة العربية – فونولوجيا العربية ص١١٥، تر: د. ياسر الملاح، مراجعة: د. محمود محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي بجدة، السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

إذا كان رخوا، وبإطالة مدة غلق مجرى الهواء، والتقاء عضوي النطق أحدهما بالآخر، وذلك في حالة ما إذا كان شديدا"[١] .

وهذه الحقيقة عبَّر عنها آخر بقوله: " السواكن المضعفة Geminated Consonants هو إطالة الأصوات المتمادة (الرخوة Continuants)، وقَفْل أطول في الوقفيات"[٢]. وكان الدكتور أحمد مختار واضحا حين عرَّف الإدغام بأنه إحلال صوت واحد ساكن طويل محل الصوتين الساكنين القصيرين[٣] .

ولم تخف هذه الحقيقة الصوتية لطبيعة الصوت المشدد عن المستشرقين، فقال كانتينو: " الحروف المضعفة: هي التي يمتد النطق بها فيضاهي مداها حرفين بسيطين تقريبا ..."[٤] . وقال في موضع آخر: " ... أن التشديد لا يغير من طبيعة الحروف الخاصة، بل يطيل من مداها فقط"[٥].

ويقول برجشتراسر: " وللمد موضع ثان في تركيب الأصوات غير مد الحركات هو التشديد، فإن الحروف المشددة – وخصوصا المتمادة منها– من أهم خصائصها: أن امتداد نطقها أطول من امتداد نطق الحروف غير

---

(١) أبحاث في علم أصوات اللغة العربية ص١٦٩.

(٢) التشكيل الصوتي في اللغة العربية – فونولوجيا العربية ص١١٩.

(٣) دراسة الصوت اللغوي ص٢٨٨.

(٤) جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية ص٢٥، تر: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية١٩٦٦م.

(٥) دروس في علم أصوات العربية ص٣٩.

المشددة. فالتشديد مد للحروف الصامتة نظير لمد الحروف الصائتة، أي: الحركات ..."[١] . وقال أيضا: " والممدود أي (فاعل) خاص بالعربية والحبشية، وهو مشتق من المشدد، أي (فعَّل) بتعويض مد الحركة عن مد الحرف بعدها، أي: تشديده"[٢] . وقد أكد تلك الحققية غير واحد من المستشرقين[٣] ، كما أنه لم تغب تلك الحققية – أيضا– عن أذهان العرب القدماء[٤] .

وبجوار هذه الوجهة وُجِد تصور آخر؛ يؤكد أن الصوت المشدد يقوم مقام صوتين، وليس صوتا واحدا أطيل مداه، كما ذهب أنصار الفريق الأول.

يقول أحد الداعمين لهذا التوجه في معرض حديثه عن طبيعة الحرف المشدد: " حقائق التركيب المقطعي في العربية تدل على أن ثمة حرفين مستقلين لا حرفا واحدا. ويؤيد ذلك أن نتأمل الفرق بين تشديد السين في كسَّر، وتشديد الدال عند الوقوف في خالد، فإنه يترتب على تشديد السين

---

(١) برجشتراسر: التطور النحوي للغة العربية ص٥٣، تر: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٢، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.

(٢) التطور النحوي للغة العربية ص٩٣.

(٣) هناك تفصيلات مفيدة لهذه القضية في كتاب فندريس المسمى: اللغة ص٤٨،٤٩، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، تقد: د. فاطمة خليل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع١٩٨٩، ت. ط٢٠١٤م. ولذا ينصح القارئ بالرجوع إليه.

(٤) قال الخليل: " اعلم أن الراء في اقشعر و اسبكر، هما راءان أدغمت واحدة في الأخرى، والتشديد علامة الإدغام". العين١/٤٩. ويبدو أن الخليل هو أول من استعمل مصطلح الإدغام، ثم تبعه تلميذه النجيب سيبويه، ثم أصبح مصطلح الإدغام – بعد ذلك– مصطلحا قارًّا في كتب الأقدمين، لا يخلو كتاب من ذكره.

في كسَّر فرق في المعنى بينها وبين كَسَر (تخفيف السين)، وهو إفادة التكثير والمبالغة، على حين أنه لا يترتب على تشديد الدال في خالدّ فرق بينها وبين خالد (بغير تشديد)، وهذا الفرق المعنوي بين كَسَر وكسَّر، يدل على وجود سينين في كسَّر لا سين واحدة؛ لأن الزيادة في المبنى هي التي تجلب الزيادة في المعنى ... فالطول إذا لا يعني التكرار، على حين إن الإدغام يشير إليه"(١) .

وقد استندت باحثة أخرى لتدعيم تلك الوجهة بنصوص تراثية، وبينت أنها فكرة قديمة، يقول مكي: " وكل حرف مشدد مقام حرفين في الوزن واللفظ، والحرف الأول منهما ساكن، والثاني متحرك. فيجب على القارئ أن يتبين المشدد حيث وقع ويعطيه حقه، ويميزه مما ليس بمشدد؛ لأنه إن فرَّط في تشديده حذف حرفا من تلاوته"(٢) .

وقد عرضت الباحثة وجهة الدكتور شاهين وعلقت عليها قائلة: " ... إن كلام الدكتور عبد الصبور شاهين هذا يعني: أن الدال المشددة في فعل الأمر (قَدِّمْ) هي دال واحدة طويلة من الناحية الصوتية (أي: نطقها وسماعها)، وهي تشابه الألف مثلا التي هي حركة طويلة بالنسبة للفتحة

---

(١) د. جعفر عبابنة: في حقيقة الإدغام ص٥٤، بحث منشور بمجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، الأردن، مج٣، ع٢، ١٩٨٥م. وقد ذكر أسبابا أخرى تدعم رأيه، يراجع ص٥٥،٥٦ من البحث نفسه.

(٢) أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة١/٢٤٥، تح: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، ط٣،١٤١٧هـ/١٩٩٦م.

التي هي حركة قصيرة تساوي نصفها. وهذا غير صحيح على ما أرجح"[١].

ثم تستطرد لتصحح الأمر – من وجهة نظرها- فتقول: " إن الدال المشددة أو المدغمة هي دالان، أولاهما: ساكنة، والثانية: متحركة، على الرغم من قصر مدة حبس الهواء في نطق الدال من (قَدِمَ)، وطولها وتوتر اللسان في مخرج الدال في (قَدِّمْ) ... ونقول: إننا نستطيع أن نطيل صوت اللام من (قَلَمْ)، فنصل إلى نفس نطق اللام من (قَلَّمْ)؛ لأن إطالة الصوت بها (وهو ما يقابل مدة توتر اللسان في مخرج الدال في كلمة قدِّم حسب تصور الدكتور عبد الصبور)، أقول: لأن إطالة الصوت باللام تستوجب سكونها، وللنطق بالمصوت الذي بعدها – وهو الفتح- لابد من نطق لام ثانية. وهذا يؤكد نطق لامين في (قلَّم)، ودالين في (قّم)، وأنها ليست دالا طويلة أو صامت طويلا، وإنما صامتان متماثلان تداخلا؛ لأنهما من المخرج نفسه، ولا يفصل بينهما مصوت"[٢] .

وقد قدَّم بعض اللغويين المحدثين كثيرا من الأدلة تؤيد تلك النظرة التي تبناها، " إن طريقة لفظ الأصوات اللغوية ليس هو المقياس لاعتبارهما (المدغم والمدغم فيه) صوتا واحدا أو صوتين، وإنما المقياس هو التحليل الذي يفسر الظواهر اللغوية تفسيرا أفضل. ومن

(١) د. مي الجبوري: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ص٨١، سلسلة رسائل جامعية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٠م.

(٢) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ص٨١،٨٢.

وجهة النظر هذه: نجد أنه لا بد من اعتبار الصوت المشدد في اللغة العربية صوتين لغويين متماثلين لا صوتا واحدا، لأسباب عدة"[١] .

وبعد أن عرض جملة من الأسباب[٢] التي تبرر صحة ما ذهب إليه، عقَّب قائلا: " من كل ما سبق يتضح لنا أن الصحيح المضعف لا يمكن اعتباره في العربية صحيحا واحدا (طويلا) من الناحية الصوتية اللغوية (الفونولوجية)، سواء أكان من الناحية اللفظية (الفونوتيكية) صوتا واحدا أم لم يكن، وسواء أرمز إليه في الكتابة بحرفين، أم بحرف واحد فقط"[٣].

مناقشة وترجيح:

يرى البحث: أن الوجهة الأولى التي تعدُّ المشدد صامتا طويلا؛ تتماشى مع القيمة الصوتية لظاهرة الإدغام، وهو تحقيق الخفة والسهولة الناشئة عن الاقتصاد في الجهد المبذول، واختصار التحركات الفسيولوجية لآلة النطق. فالنطق بصامت طويل أيسر من النطق بمتماثلين – وهو ما سنفصل القول فيه في المكان المناسب من هذا البحث[٤].

---

(١) د. داود عبده: أبحاث في اللغة العربية ص٣٠، مكتبة لبنان، بيروت١٩٧٣م.

(٢) لمراجعة هذه الأسباب، يراجع: أبحاث في اللغة العربية ص٣٠-٣٣، وأيضا لـه: دراسات في في علم أصوات العربية ص٢٧-٣٠، تحت عنوان: الصحيح المشـدد صحيحان قصيران أم صحيح واحد طويل؟ وسنورد منها ما يخدم الدراسة.

(٣) د. داود عبده: دراسات في في علم أصوات العربية ص٣٠، مؤسسـة الصـباح، الكويت١٩٧٣م.

(٤) يراجع: القيمة الصوتية للإدغام من هذا المبحث، فيها تفصيلات مفيدة، تثبت صحة ==

كما أن الرأي الأول يتسق – أيضا- مع الاتجاه العام لظاهرة الإدغام، فإن فكرة الإدخال التي تنبني عليها ظاهرة الإدغام – أو ما عبَّر عنه الشيخ – رحمه الله- بالخلط، والمحدثون بالاندماج أو الصهر تارة، أو الفناء تارة أخرى(١)- تعني: أن يتداخل الصوتان أحدهما بالآخر؛ بفضل عدم التكرار، لا أن يحذف أحدهما، وإنما الذي يحذف هو حركة الحرف حتى يتم الإدغام.

ولم يقل أحد من اللغويين- قديما ولا حديثا- بفكرة حذف أحد الصامتين في النطق حال الإدغام، حتى إن أول من عالج تلك الظاهرة بعمق، يقول: " هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعا واحدا لا يزول عنه"(٢) . بحيث لا يرجع الناطق مرتين إلى المخرج للفظ الصوت الثاني.

وقد أوضح عبقري اللغويين هذا المعنى، ومثَّل له بقوله: " ألا ترى أنك في قطَّع ونحوه قد أخفيت الساكن الأول في الثاني؛ حتى نبا اللسان عنهما نبوة واحدة، وزالت الوقفة (وهو يعني إراحة أعضاء النطق، واستعدادها مرة أخرى لإنتاج المثل الثاني) التي كانت تكون في الأول لو لم تدغمه في الآخر"(٣) . ويقول في موضع آخر: " فإن الحرف لما كان

==

الوجهة الأولى.

(١) الأصوات اللغوية ص١٨٢، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٣٤.

(٢) الكتاب٤/٤٣٧.

(٣) أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص١٤٢/٢، تح: محمد علي النجـــار، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٩٩م.

مدغما خفي (وهو يقصد إدخال أحدهما في الآخر)، فنبا اللسان عنه وعن الآخر بعده نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد (من حيث التحركات التقطيعية)"[١] .

ويظهر من هذه النصوص أنها تركز على اختزال الجهد الفسيولوجي المبذول في إخراج الحرفين المتماثلين (المشدد)، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ميلاد صامت طويل، وطوله ناشئ من طول مرحلة الإمساك والإطلاق الزمني، والتي كان سيستغرقها نطق الصامتين معا، أي: أنه طول مكتسب[٢] .

ثم إنه يجب أن نفرق بين الصوت المشدد من زوايتين، الأولى: صوتية. والثانية صرفية. ويبدو أن أنصار الفريق الثاني خلطوا بين الوجهتين – وهما متمايزتان- فكانت أدلتهم وبراهينهم تدور حول تحليل المشد بنيويا. ومما يؤكد أن حكمهم على الصوت المدغم بأنه صوتان صامتان قد انبنى على أساس صرفي – استدلال أحدهم: بأننا نرد كثيرا من الكلمات التي تبدو مختلفة إلى نفس الوزن، فالفعل الثلاثي يرد كله

---

(١) الخصائص ١/٩٣.

(٢) قسم المحدثون طول الصوت إلى قسمين: الطول الطبيعي، ويقصد به: طول الصوت المرتبط بكيفية نطقه، وتصنف الأصوات على هذا الأساس – بدءا بالأطول على النحو التالي: الصوائت، ثم الأنفيات، مثل: م، ن/ ثم الجانبيات، مثل: ل/ ثم التكراريات، مثل: ر/ ثم الاحتكاكيات، مثل: س، ز/- ثم الوقفيات، مثل: ت، ق. أما الطول المكتسب: فهو الطول الناشئ عن عوامل خارجية، مثل: النبر، والسياق الصوتي، ونغمة الكلام ..إلخ. د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٥٤،١٥٥، د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢٠٧،٢٠٨.

إلى وزن " فعل" بفتح العين أو كسرها أو ضمها في الماضي، ويفعل في المضارع، فكلمة مدَّ – مثلا– أصلها: مدَدَ، وكلمة يمُدُّ، أصلها: يمدُدُ، وإلا فنحن نزعم أن هناك بالإضافة إلى وزن " فعل" أوزانا أخرى، مثل: " فع" و " فال" و " فعى"(١) .

وقد صرح بذلك حين قال: " إن هناك أسبابا عدة تدفعنا إلى القول أن صوت المشدد إنما هو صوتان لا صوت واحد، منها: ان الصوت المشدد يقابل صوتين في بنية الكلمة، فالدال في (ارتدّ) تقابل دالين في (ارتددت)، والنون في (أسنّة) تقابل نونين في سنان"(٢) .

وأقول: إنه لا خلاف عند اللغويين – قاطبة– أن المشدد يمثل حرفين في التحليل المورفولوجي للبنية اللغوية، أولهما: ساكن، وثانيهما متحرك. وإنما محل الخلاف في التحليل الفوناتيكي الذي يعتبر المشدد صامتا طويلا؛ بسبب اختزال الطاقة المبذولة عند إخراجه. أما من الناحية البنائية (الصرفية أو الوظيفية): فإن الحرف المشدد صامت مكرر، يمكن تقسيمه إلى صامتين قصيرين، كما يحدث عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين. وبعبارة أخرى: إذا كنت تسأل عن البناء الذي ورد فيه الحرف المشدد، أهو الثلاثي أم الرباعي أم الخماسي؟ فإن الحرف المشدد يعد بحرفين(٣) . " والميزان الصرفي لا يتأثر بهذه

(١) داود عبده: أبحاث في اللغة ص٣٠.

(٢) أبحاث في اللغة ص٣٠.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية ص٢٠٧، أبحاث في علم أصوات اللغة العربية ص١٦٢،١٦٩.

التبدلات الصوتية؛ لأنه يعتمد الأصل في وزنها، وما جاء بعد ذلك من تحولات، فإنها تخضع لعوامل الزيادة في أصوات الميزان"[١] .

ويبدو لي أن المنهج في فهم الصوت المشدد ينبغي أن يراعي نوع الدراسة التي يعالجها الدارس، وعلى أساسها تتحدد طبيعة الصوت المشدد. فالدرس أو التحليل الصوتي يعتمد في تحديد طبيعة الصوت المشدد على ما هو منطوق ومسموع، فيكون الصوت المشدد على أساسه صوتا واحدا أطيل الاعتماد عليه. بينما الدرس أو التحليل الصرفي يعتمد في تحديد طبيعة الصوت المشدد على دوره في بنية الكلمة، فيكون الصوت المشدد على أساسه قائما مقام صوتين متماثلين صحيحين غير ناقص[٢] .

ويؤكد أن أنصار الفريق الثاني احتجوا لرأيهم بأدلة تدور حول التحليل الصرفي للبنية، استشهادهم بالتكوين المقطعي للحرف المشدد، ولا ضير في ذلك: حيث يكون الحرف المشدد – بنيويا– نواة مزدوجة في التركيب المقطعي للعربية، يكون الساكن قفلا لمقطع، بينما يكون المتحرك صوتا استهلاليا لمقطع تال.

---

(١) علم الصرف الصوتي ص٥٦. وقارن بـــ د. غانم قدوري الحمد، حيث تطابقـــت رؤيته مع رؤية الأصواتيين المحديثن في تقييم الحرف المشـــدد مـــن النـــاحيتين: الصوتية، والبنيوية. المدخل إلى علم أصوات العربية ص ٢٢٩-٢٣١، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٥هـــ/٢٠٠٤م. وأيضا له: علم التجويد – دراسة صوتية ميسرة ص٩١،٩٢، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٦هـــ/٢٠٠٥م.

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٩٨.

ومن ذلك: استدلالهم بالنبر الذي يقع على الصوت المشدد، وأنه يتطلب تحليل الصوت المشدد إلى صوتين متماثلين متواليين[١] ، وهذا دليل واضح على أن المشدد – صوتيا- إنما هو صامت طويل؛ لأن الدراسات الصوتية الحديثة تؤكد أن الصوت المنبور أطول منه حين يكون غير منبور، وأن النبر أحد العوامل الخارجية التي تكسب الصوت طولا[٢] .

ومن ذلك: استدلالهم بالفرق المعنوي بين كَسَر وكسَّر، وأنه يدل على وجود سينين في كسَّر لا سينا واحدة؛ لأن الزيادة في المبنى هي التي تجلب الزيادة في المعنى (وهو إفادة التكثير والمبالغة). وهذا اعتراف واضح بأنه زيادة في المبنى، وأن الأمر يتعلق بالبنية، وليس كل زيادة في المبنى تدل دائما على زيادة في المعنى، فإنما ذلك يرجع إلى عادات القبائل النطقية، حيث تميل بعض القبائل إلى تطويل البنية بينما يميل آخرون إلى تقصيرها، وكثيرا ما نرى في معجماتنا اللغوية أن فعل وأفعل بمعنى، هذا فضلا عما ألف في ذلك من مختصرات ورسائل لغوية[٣] .

---

(١) أبحاث في اللغة ص٣١.

(٢) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٥٥، د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢٠٨.

(٣) كتاب فعلت وأفعلت لأبي إسحاق السري، تح: د. رمضان عبد التواب، د. صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة،١٤١٥هـ/١٩٩٥م. وكتاب ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلف على حروف المعجم لأبي منصور الجواليقي، تح: ماجد الذهبي، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م. وغيرها.

كما أن التثقيل والتخفيف لغتان ترجعان – غالبا- إلى عادات القبائل اللهجية؛ دون أن يرتبط ذلك بالمعنى[١] .

وقد عدَّ بعض اللغويين المحدثين مثل هذا تطويلا للبنية- وأطلق عليه مصطلح الكمية- وأنه مما يُفرَّق به بين البنى المتنوعة، فقال: " وليس يخفى ما للكمية (الطول) من صلة في التفريق بين الصيغة والصيغة وبين الكلمة والكلمة، فالفرق بين فَعَلَ وفَعَّل فرق في الإفراد والتشديد، والفرق بين فَعَلَ وفاعَل فرق في الحركة والمد ... وبذلك تكون الكمية عظيمة الأهمية في مجال القيم الخلافية في اللغة"[٢] .

بقي أن أقول: إن استدلالهم بأن تشديد الدال عند الوقوف في خالدّ لا يترتب عليه فرق بينها وبين خالدْ (بغير تشديد)، ليس محل استدلال، ويكفي أن نقول: إن هذا من الوقف بتضعيف الصوت الأخير، وهي عادة لهجية ذكرها سيبويه[٣] ، واخْتُلِف في عزوها[٤] . وقد ذكر بعض المحدثين أن هذا التشديد " ليس المقصود به تضعيف الحرف، وإنما هو

---

(١) أورد د. غالب فاضل المطلبي جملة متنوعة من الأمثلة التي مالت فيها تميم إلى التشديد، بينما مالت القبائل الأخرى إلى التخفيف. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة ص١٧٠،١٧١، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، سلسلة دراسات (١٥٥) ١٩٧٨م.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص٣٠٠.

(٣) الكتاب٤/١٦٩.

(٤) يراجع في تفصيلات القضية: د. أحمد علم الدين الجندي: اللهجات العربية في التراث٢/٤٨٧-٤٨٩، الدار العربية للكتاب، القاهرة١٩٨٣م. د. صالحة راشد: اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ص٣٥٣-٣٥٥، دار المدني، السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م. وقد اكتفينا بالإحالة خشية الإطالة.

شبيه بقلقلة بطيئة للحرف الموقوف عليه، وهو يلاحظ في يومنا هذا في إلقاء الإملاء على التلاميذ، وفي كلام المحاضرين المتأنين والمتأنقين، ويلاحظ في وقف الدكتور طه حسين على جمل كلامه حين يحاضر، فهو يجعل تشديد الحرف الأخير المسكن للوقف وسيلة من وسائل الإبلاغ السمعي لإرادة التأكيد أو أي معنى آخر مناسب"[١] .

وأخيرا: فإن مما يثبت صحة المذهب الأول، أن وسائل التمكين الصوتي الحديثة – المختبرات والمعامل الصوتية- قد أيدته، فقد أخذ بعض الباحثين عينة لكلمات وقع فيها الإدغام، وأخرى لا إدغام فيها، ورسمها على جهاز الرسم الطيفي (Spectrograph)، وهذه العينات هي: (عفَّ- عفَفَ) و (جدَّ- جدَدَ) و (قطَّع- قطع) و (سمَّع- سَمِعَ)، ثم قدم الحكم مشفوعا بالصور، فكانت على النحو التالي:

١- أن طول صوت الفاء المضعف يساوي طول صوت الفاء المكرر في عفف، ويظهر هذا الصوت (الفاء المضعف) في النطق صوتا واحدا طويلا لا صوتين.

٢- أن طول صوت الدال المضعف يساوي طول صوت الدال المكرر في جدد، ويظهر هذا الصوت (الدال المضعف) في النطق صوتا واحدا طويلا لا صوتين.

٣- أن طول صوت الطاء المضعف يساوي ضعف طول صوت الطاء المفردة في قَطَع، ويظهر هذا الصوت (الطاء المشددة) في النطق صوتا واحدا طويلا.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٧٢.

٤- أن طول صوت الميم المضعف يساوي ضعف طول صوت الميم المفردة في سَمِع، ويظهر هذا الصوت (الميم المشددة) في النطق صوتا واحدا طويلا.

ونستنتج مما سبق أن طول الصوت المضعف يساوي ضعف طول الصوت المفرد، وأن الصوت المضعف عبارة عن صوت واحد طويل، وليس صوتين[١] .

ونخلص من ذلك إلى: أن المدغم – فوناتيكيا- إنما هو صامت طويل، وأنه – مورفولوجيا- صامتان قصيران متماثلان، وهذا يحل لنا إشكالية حكم الشيخ – رحمه الله- على الصوت المدغم – تارة- بأنه صامت طويل، وتارة أخرى: بأنه صامتان. فقد يبدو للوهلة الأولى أن رؤية الشيخ أو تقديره للحرف المشدد مضطرب أو متناقض، وأقول: إنه ليس مضطربا أو متناقضا ؛ بقدر ما هو تقييم للحرف المدغم من زاويتين مختلفتين – صوتية وبنيوية- وهو

موقف يدل على عمق النظرة ودقة الملاحظة وسلامة المنهج الذي عالج به مباحث الصوت.

تتمة:

بقي أن أقول: إن الشيخ – رحمه الله- لم يذكر شيئا عن مقدار طول الصوت المدغم، فحديثه عنه ليس حديثا عن قدر الطول بقدر ما هو حديث عن خلط الأول في الثاني، والنطق بهما دفعة واحدة. وسواء أكان

(١) الإدغام في ضوء علم اللغة الحديث ص٧٨-٨٠.

هذا المشدد صامتا طويلا أم صامتين مثماثلين؛ فإنه لم يوضح الزمن الذي يحتاج إليه نطقه: " وقد كان لعلماء التجويد مذهبان في فهم طبيعة الصوت المشدد، الأول: هو أن المشدد يقوم مقام حرفين، ويستغرق نطقه ما يستغرقه الحرفان من الوقت. والثاني: أن زمان الصوت المشدد أطول من زمان الحرف الواحد، وأقصر من زمان الحرفين"(١) .

وقد قدَّم بعض اللغويين المحدثين تصورا ثالثا عن طول الصوت المشدد، فبعد أن ذكر أن هذا الحرف – من وجهة النظر الصوتية- حرف واحد لا حرفان، قال: " إلا أن المدة التي يستغرقها النطق به تبلغ ضعفي مدة الحرف البسيط أو ثلاثة أضعافها"(٢) . وقد أيَّد تلك الوجهة أستاذنا الدكتور البركاوي – رحمه الله- حيث قال: " أما الاعتراض بأن زمن النطق بالمشدد أقصر من زمن الحرف الواحد فليس بشيء؛ حيث أثبتت الدراسات الصوتية الحديثة أن الزمن الذي يستغرقه النطق بالحرف المشدد يساوي إن لم يزد عن ضعف ما يستغرقه النطق بالحرف المفرد"(٣).

وقد رجَّح بعض الباحثين المذهب الثاني بقوله: " ولما كان علم التجويد يعني بالناحية الصوتية والعملية النطقية، فإني أميل إلى القول بأن الصوت المشدد صوت طويل يحتاج نطقه إلى زمان أطول من زمان

---

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٩٥،٣٩٦.

(٢) محمد الأنطاكي: المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها١/١٢٤، دار الشروق العربي، بيروت، ط٣، بد. ت.

(٣) د. عبد الفتاح البركاوي: مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني ص٢١٦، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٢م.

الصوت الواحد، ولكنه أقصر من زمان الصوتين. ولا نستطيع الدخول في التفاصيل، واستخدام أجزاء الثانية في تحديد زمان النطق بالصوت المشدد؛ لكون ذلك غير متيسر الآن"[١].

وإذا كان هذا الرأي لم يعتمد وسائل التمكين الصوتية الحديثة؛ لكون ذلك غير متيسر كما ذكر، فقد قام بعض المحدثين بإجراء تلك الدراسة على أصوات العربية قاطبة مدعومة بالصور التوضيحية Diagrams التي تقيس زمن الأصوات بالثواني Sounds Time in seconds، كما تقيس ذبذبة الأصوات بالدوائر في الثانية Frequency in circles per second، وأثبت أن مدى الأصوات المضعفة يساوي ضعف ما يستغرقه الصوت المفرد ويزيد، ونكتفي هنا بإيراد مثالين، الأول: الأنفيات Nasals (النون- الميم)، حيث أثبت القياس أن مدى الأنفيات البادئة (التي تقع في لبتداء الكلام) من ٧٠-١٠٠م/ث، ومتوسطة من ٧٠/٩٠م/ث، ومتوسطة مضعفة ٢٧٥-٣٣٠م/ث، وأخيرة١١٠-١٤٠م/ث، وأخيرة مضعفة٢٨٠-٣٢٠م/ث[٢].

والمثال الثاني: الاحتكاكيات Fricatives، وكانت القياسات على النحو التالي: بادئة: ١٠٠-١٨٠م/ث. متوسطة:١١٠-٢٠٠م/ث. متوسطة مضعفة:٢٨٠-٣٧٥م/ث. أخيرة:٩٠-٢٠٠م/ث. أخيرة مضعفة:٢٥٠-٣٥٠م/ث[٣].

---

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٩٩.

(٢) التشكيل الصوتي في اللغة العربية – فونولوجيا العربية ص١١٦.

(٣) التشكيل الصوتي في اللغة العربية – فونولوجيا العربية ص١١٨،١١٩. وينظر ==

والرأي الذي أطمئن إليه؛ اتساقا مع نظرية الاقتصاد في الجهد العضلي – المقصد الأول لعملية الإدغام- هو: أن الصوت المشدد صوت طويل يحتاج نطقه إلى زمان ضعف زمان الصوت الواحد، لا أكثر ولا أقل. وقد أيَّد تلك الوجهة بعض المحدثين، فبعد أن نقل عن التهانوي وابن القاصح تعريفهما الإدغام، عقَّب على ذلك بقوله: " ويستنبط من جملة هذين التعريفين عدة أمور، منها: أن الزمن الذي يستغرقه النطق بالحرف المدغم يساوي ضعف الزمن الذي يستغرقه النطق بالحرف غير المدغم"(١) .

وتبدو وجاهة هذا الرأي ومدى اتساقه مع نظرية الاقتصاد في الجهد العضلي؛ لا في المدى الزمني الذي يستغرقه النطق بالصوت المشدد – أيًّا ما كان- وإنما في اختزال التحركات التقطيعية من جانب، ومن جانب آخر: عدم تكرر تلك التحركات من وإلى مكان واحد مرتين متتالتين – على ما سنفصل القول فيه عند حديثنا عن قيمة الإدغام الصوتية-

وإذا كان الطول – في بعض تعريفاته- هو: الفترة التي يظل فيها عضو أو عدد من

الأعضاء الصوتية على وضع بعينه أثناء إنتاج صوت بعينه(٢) . فإن الإدغام يختصر تلك الأوضاع الفسيولوجية، مما يحقق السهولة واليسر.

==

للصور التوضيحية الملتقطة بواسطة الأجهزة الحديثة داخل المعامل والمختبرات ص١٢٢-١٢٨.

(١) مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني ص٢١٦.

(٢) د. عبد الرحمن أيوب: أصوات اللغة ص١٤٧،١٤٨، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ==

ويطيب لي أن أختم هذا الجدل الدائر حول مدى الصوت المشدد، بأن مدى أي صوت ليس مطلقا، بل إنه نسبي، والمدى النسبي لصوت ما يعتمد على الوسط الذي يكون فيه الصوت؛ كالسرعة التي يتكلم بها الفرد، كما يعتمد على موقعيته من حيث البدء والتوسط والنهاية، وطبيعته من حيث الرخاوة والشدة، والهمس والجهر، وعوامل أخرى تتحكم في كيفية إحداثه.

ومن هذا التحليل المبين أعلاه، يمكن أن نقول: إن الشيخ – رحمه الله– قد تمكن من تحرير المصطلح وتحقيقه على أعلى ما تقتضيه مستويات المنهجية العلمية والدقة البحثية: " وتدقيق المصطلح ليس هاجسا من هواجس التحري المعرفي، وليس ترفا يجري وراءه الفكر مستمتعا بلذة اكتشاف ما كان متواريا من شقائق الدلالة الفنية التي تتقيد بها الألفاظ في سياق العلم، ولكنه في كثير من المواطن – كما في موطننا هذا– ضرورة يمليها الاستصفاء الفكري ... والناس ما لم يتساءلوا عند كل معضلة عن أوجه الإشكال المصطلحي، فلن يستقيم لهم فكر نقدي، وما لم يجرؤوا على الشك في مسلماتهم المتصلة بالمفاهيم القائمة في أذهانهم، وما لم ينبشوا عن مواطن الاهتزاز في المتصورات التي يحسبونها راسخة مستوية صامدة، فلن يغادروا دائرة الظن والتخمين ليَنْزلوا منازلهم من العلم، ويستردوا حقوقهم من فضائل العقل"(١).

==

ط٢، ١٩٨٦م.

(١) د. عبد السلام المسدي: العربية والإعراب ص٦٤، دار الكتاب الجديد المتحـــدة، ==

ثانيا: القيمة الصوتية لظاهرة الإدغام:

ومما يحمد للشيخ – رحمه الله- أنه لم يقف عند حد الإشارة إلى ظاهرة الإدغام، أو الاقتصار على توضيحها، وإنما قدم تفسيرا أو تعليلا صوتيا لتلك الظاهرة، ينحصر في إرادة الناطق السهولة والخفة، والاقتصاد في الجهد العضلي، قال: " وفائدته: تخفيف اللفظ؛ لثقل عود اللسان إلى المخرج الأول، أو مقاربه، فاختار العرب الإدغام طلبا للخفة؛ لأن النطق بذلك أسهل من الإظهار، كما يشهد به الحس والمشاهدة، ولذلك شبه النحاة الإظهار بمشي المقيد؛ لأن الإنسان إذا نطق بحرف، وعاد إلى مثله أو مقاربه – يكون كالراجع إلى حيث فارق أو إلى قريب من حيث فارق"(١) .

والنظر في هذا النص يوضح لنا عبقرية الشيخ – رحمه الله- في تحليله لقيمة الإدغام الصوتية، وإدراكه الفرق بين الواقع الفسيولوجي لهذه العملية؛ مقارنة بعملية الإظهار. وبيان ذلك: أن الصوتين المدغمين – متماثلين أم متقاربين أم متجانسين- يتطلبان جهدا عضليا زائدا في حال الإظهار: لأن الواقع النطقي يقضي بأنه: يلزم – مع كل صوت من المثلين- أن تقوم أعضاء النطق بتحركين أو بضربتين: أحدهما: تحرك أمامي، به تاخذ أعضاء النطق الوضع المطلوب لنطق المثل الأول. وثانيهما: تحرك خلفي، ويحدث بعد انتهاء زمن الغلق أو التضييق، وفيه

==

بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.

(١) نهاية القول المفيد ص١٣٩.

تعود أعضاء النطق إلى وضع الراحة. ومثل هذا يحدث بالنسبة للمثل الثاني.

ومعنى هذا: أن في عملية الإظهار جانبين من الصعوبة: أولهما: ان التحركات التقطيعية التي تقوم بها أعضاء النطق أربعة تحركات. وثانيهما: أن هذه التحركات تتكرر من وإلى مكان واحد، على حد عبارة الشيخ (بمشي المقيد؛ يكون كالراجع إلى حيث فارق أو إلى قريب من حيث فارق). أما في حال الإدغام؛ فإن هذه التحركات تختصر إلى اثنين على النحو التالي: فإدغام المثلين في قوله تعالى: (اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا) (النمل:٢٨)، يتم بتنفيذ التحرك الأمامي، حيث تلتصق الشفتان التصاقا محكما، وبعد أن ينتهي زمن الغلق المطلوب لنطق الباء، تَهُمُّ الشفتان بالرجوع إلى وضع الراحة، فيأتي الأمر من المخ؛ بأن تبقى الأعضاء في مكانها لإحداث الغلق المطلوب من أجل المِثْل الثاني، ثم بعد أن ينتهي زمن الغلق الثاني، تعود الأعضاء إلى وضع الراحة.

وهذا يعني أن حدوث الإدغام مرده إلى صعوبة التتابع الصوتي في النطق؛ نظرا لصعوبة العودة إلى المخرج بين متتاليين. وإذا تغاضينا عن الهمِّ بالرجوع إلى وضع الراحة، تصبح التحركات اثنين: (تحرك أمامي+ تحرك خلفي). وفرق كبير في الجهد العضلي المبذول بين أن يكون أربعة تحركات في حال الإظهار، وأن يكون تحركين عند الإدغام. ومن ثم؛ كان الباعث على الإدغام في المثلين، وفي المتقاربين، وفي المتجانسين: الخفة، والسهولة، والاقتصاد في الجهد العضلي[١] .

(١) د. عبد العزيز علام: عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية ==

وقد أوجز الشيخ – رحمه الله– تلك الإجراءات النطقية المختزلة حال الإدغام بعبارة مقتصدة وقاطعة؛ حين قال في التعريف: " ... يرتفع اللسان عند النطق بهما (الصوتين: المدغم والمدغم فيه) ارتفاعة واحدة". وذلك بدلا من الرجوع إلى وضع الراحة، ثم العودة مرة أخرى لنطق المِثل الثاني بإجراءات مثل الأولى.

ويوضح الأمر ثان، فيقول: " ولا شك أن فناء صوت في آخر، تلك الظاهرة التي نسميها بالإدغام يترتب عليه دائما اقتصاد في الجهد العضلي، والوصول بالنطق إلى مرماه من أقصر الطرق. فإدغام الثاء في التاء في مثل " لبثتم"، يوفر علينا انتقال اللسان من مخرج الثاء إلى مخرج التاء، كما يوفر علينا الجمع بين عمليتين متناقضتين، ففي الأولى منهما: نسمع صفير الثاء التي هي من الأصوات الرخوة، وفي الثانية: نسمع صوتا انفجاريا للتاء. ووضع اللسان بالنسبة للحنك الأعلى والثنايا مختلف في كلتا العمليتين، إذ في الأولى يترك فراغا يتسرب منه الهواء، وفي الثانية يلتقي بالحنك التقاء محكما ينحبس معه الهواء. ولكنا في حالة الإدغام نحتاج إلى وضع واحد للسان، وإلى عملية واحدة، وفي هذا اقتصاد محسوس في الجهد العضلي"[1] .

==

الحديثة ص١٧٨–١٨٠، ط١، القاهرة، بد. ت. (بتصرف واختصار وزيادة).

(١) الأصوات اللغوية ص٢٥١. وقارن بـ المنهج الصوتي للبنية العربية ص٢٠٧، حيث يوضح د. شاهين كيفية إخراج الدال المشددة في نحو (قدِّمْ)، مقارنة بالدال المخففة في نحو (قَدِمَ)، والإجراءات النطقية اللازمة لكل منهما.

ويقول ثالث: " فعندما ينطق الإنسان أصوات اللغة يميل إلى أن يحصل على الحد الأقصى من التأثير بالحد الأدنى من الجهد، وهذا هو السبب في أننا نحرص – ونحن نجمع الأصوات – على الاقتصاد بقدر الإمكان في الحركات المخرجية، التي ليست ضرورية للتأثير الصوتي المطلوب. فإذا كان لازما – مثلا– أن ننطق بصوتي تاء (T) متواليين، في مثال: Get table، فإننا لا ننطق عادة التاء الأولى بصورة كاملة، أي: مع إغلاق متبوع بانفجار؛ لأن هذا سيكون عملا زائدا، بأن تفتح أولا مجرى الهواء لتغلقه مرة أخرى من أجل التاء الثانية، التي تتماثل مع سابقتها من حيث المخرج، وكيفية النطق، بل إننا نتماسك بالاتصال الأول، ونكتفي بإغلاق طويل (تظهر في وسطه حدود مقطعية)"[1] . وهذا يعني أننا نوفر خطوتين، هما: ١– فتح التاء الأولى. ٢– وغلق التاء الثانية.

ومن هذه الحقائق والآراء المبينة أعلاه، يمكننا أن نقول: " إن تحقيق ظاهرة الإدغام في المستوى الصوتي ذو غرض قصدي، مساره التخفيف والتيسير في عملية الإجراء النطقي. فاللسان يعلوه الثقل وهو يرتفع ويعود في اللحظة ذاتها؛ ليرتفع مرة ثانية، بغية تحققي إنتاجية الصوتين"[2].

---

(١) علم الأصوات ص١٣٤. وقارن بـــ دراسة الصوت اللغوي ص٣٧٢،٣٧٣.

(٢) علم الصرف الصوتي ص٥٥. وقارن بـــ د. محمد يحيي الجبوري: مفهوم القـــوة والضعف في أصوات العربيـــة ص١٢٨، دار الكتـــب العلميـــة، بيـــروت، ط١، ١٤٢٧هـــ/٢٠٠٦م.

محمد مكي نصر وميلاد نظرية:

إن تعليل الشيخ – رحمه الله– للإدغام بتخفيف اللفظ كما ذكرنا في النص السابق؛ تعبير مصيب ومعبر، استبق به نظريات علم الصوت الحديث، وبهذا يكون محمد مكي نصر قد سبق عالم الأصوات الأمريكي Ziph الذي صاغ قانون الجهد الأقل أو الاقتصاد في الجهد Principle of least Effort "or" Economy of Effort، ويهدف هذا القانون إلى تحقيق حد أعلى من الأثر بحد أدنى من الجهد والطاقة(١) .

وبهذا يكون محمد مكي نصر قد سبق – أيضا– عالم الأصوات الأمريكي Whitney الذي صاغ ما عرف بقانون السهولة واليسر Ease of articulation، وقرَّر أن كل " ما نكتشفه من تطور في اللغة، ليس إلا أمثلة لنزعة اللغات إلى توفير المجهود الذي يبذل في النطق"(٢) . وأكَّد ذلك بول كبراسكي Paul Kiparsky: " إنها لحقيقة مهمة، ولا يمكن إنكارها: أن التغيرات الصوتية تحدث غالبا في اتجاه تسهيل أعظم للنطق"(٣).

ويقرر دراسو الأصوات المحدثون أن نظرية السهولة هي من أكبر العوامل التي تؤدي إلى تطور اللغات، " وليس معنى هذا: أن هذه النظرية تنطبق على كل الحالات، وإنما يمكن تطبيقها على كثير من التطورات الصوتية في اللغة ... هذا ويجب أن ينظر إلى هذه النظرية، لا على أنها

---

(١) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص٦١.

(٢) دراسة الصوت اللغوي ص٣٧٤.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص٦٤.

العامل الوحيد في تطور الأصوات، بل على أنها قد تكون أحد العوامل ذات الأثر البين في التطور الصوتي، فقد سبق أن أشرنا إلى أن التطور الصوتي – بصفة عامة– ليس إلا نتيجة عدة عوامل مجتمعة"[1] . وبذلك يكون الشيخ – على حق– حين فسَّر ظاهرة الإدغام بميل اللافظ إلى الأسهل، والأخف في النطق؛ لأن هذه الظاهرة – في الواقع – ضرب من ضروب التطور الصوتي.

تعقيب:

نخلص من هذا العرض إلى:

١– إن تصور الشيخ – رحمه الله– لحقيقة الإدغام ومسبباته، وطبيعة العملية فسيولوجيا تتسق– بل تكاد تتطابق– مع وجهة نظر المحدثين؛ مع الفارق الكبير في الوسائل والأدوات، فما كان للرجل من وسيلة يدرس بها أصوات القرآن إلا الذائقة الفطرية والملاحظة الذاتية.

٢– إن رؤيته في تعليل أو تفسير حدوث ظاهرة الإدغام رؤية مؤيدة من الدراسات الصوتية الحديثة، ولست مبالغا إن قلت: إنها كانت سابقة لها، بل كانت بمثابة إرهاص لكبرى النظريات والقوانين الصوتية التي تحكم مسيرة التطور الصوتي حتى عصرنا الراهن.

---

(١) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٣٥،٢٣٦، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٥م. وقارن بـ دراسة الصوت اللغوي ص٢٧٣. وأيضا: علم الصرف الصوتي ص١٤٤.

٣- إن عنايته ببيان العلة، والإجابة الشافية عن سؤال لماذا؟ يدل دلالة واضحة على دقته المنهجية؛ لأن بيان العلة أمر مهم في إثبات الأحكام.

ثالثا: ميكانيكية الإدغام ورؤية الشيخ وآلياتها:

لم يفُت الشيخ – رحمه الله- في ثنايا حديثه عن الإدغام أن يوقف القارئ على ميكانيكية عملية الإدغام، وآليات تنفيذها في الواقع النطقي، وقد أصاب المحز حين اتسمت نظرته بالشمول، ولم تقف نظرته عند حد الإجراءات الصوتية والنطقية لعملية الإدغام، بل تناولت خطوات العملية من البداية حتى النهاية؛ على النحو التالي:

أولا: الأسباب الموجبة للإدغام، وأنها تنحصر في أمور ثلاثة لا رابع لها: " أحدها: التماثل: وهو أن يتحد الحرفان مخرجا وصفة، كالباءين والميمين ... وثانيها: التجانس: وهو أن يتفقا مخرجا ويختلفا صفة؛ كالتاء مع الطاء، والدال مع التاء ... وثالثها: التقارب: وهو ان يتفقا مخرجا أو صفة، كالدال والسين المهملة، فإنهما متقاربان مخرجا ... وكالتاء والثاء، فإنهما متقاربتان صفة ... وكاللام والراء، فإنهما متقاربان فيهما (أي: مخرجا وصفة)"[١] .

ويفهم من هذا النص: أن هناك عنصرين جوهريين يحكمان عملية الإدغام، هما: ١- مخارج الأصوات. ٢- صفات الأصوات. وهذا يعني أن العلاقة بين صوتي الإدغام تدور حول المخرج والصفة، بالشكل الذي يساعد على تحقيق الانسجام بينهما، وذلك عن طريق الإدغام.

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٤٠.

ثانيا: شروط الإدغام، وأنها شرطان لا ثالث لها: " شرط للمُدْغَم: وهو أن يلاقي المُدغَم فيه خطًّا؛ سواء التقيا لفظا أم لا ... والشرط الثاني: في المدغم فيه: وهو كونه أكثر من حرف إن كان من كلمة ..."(١) .

ولم يشترط الدكتور عبد الصبور شاهين التقاء المدغمين خطًّا، قال: " وإن كنا نرفض فكرة الالتقاء الخطِّي في هذا المقام؛ لأن الالتقاء الصوتي هو الأساس، وظاهر أن الفاصل الصوتي بين الهاءين عارض، في نحو: " إِنَّهُ هُوَ" (البقرة:٣٧) وبين النونين ثابت، في نحو: " أَنَاْ نَذِيرٌ" (العنكبوت:٥٠)"(٢) .

ويرى البحث: أن فكرة الالتقاء الخطي جوهرية في تلك العملية؛ إذ إن وجود الفاصل الخطِّي يحول دون التقاء المدغمين مباشرة، ومن ثم؛ ارتفاع اللسان بهما مرة واحدة. ويمكن توضيح ذلك من خلال الكتابة الصوتية: " التقاء الصوتين خطًّا ولفظا، المثال: من ربَّهم، minrabbihim---mirrabbihim فالراء والنون لا يفصل بينهما فاصل خطي – كما يظهر في الكتابة الصوتية– لذلك أدغمتا. ومثال التقاء الصوتين خطا لا لفظا: إنه هو innah huwa إذ التقت هاء إن مع هاء هو خطا، فلا يظهر فاصل خطِّي بينهما، لذلك جاز الإدغام، بالرغم من وجود الفاصل اللفظي. التقاء الصوتين لفظا لاخطا، نحو أنا نذير

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٤٠.

(٢) د. عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء ص١٣١،١٣٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

ananadir فنلاحظ أن الصوتين " النونين" بينهما فاصل خطِّي وهو الألف، لذلك امتنع الإدغام"[١] .

ثالثا: وإذا توفرت الشروط، وتحققت الأسباب، فلا بد أن ترتفع الموانع، وقد قسَّمها إلى قسمين: " متفق عليه، ومختلف: فالمتفق عليه ثلاثة: وهي كون الأول من المثلين أو المتقاربين منونا أو مشددا أو تاء ضمير ... والمختلف فيه من الموانع: الجزم ..."[٢] .

وقد أشار الشاطبي – رحمه الله– إلى تلك الموانع بقوله:

إذا لم يكُن تا مخبرٍ أو مخاطَبٍ أو المكتَسِي تنوينَه أو مُثقَّلا

كـكنتُ تراباً أنتَ تكره واسعٌ عليمٌ وأيضا تمَّ ميقاتُ مُثِّلا

وعندَهُم الوجهانِ في كلِّ موضعٍ تسمَّى لأجلِ الحذفِ فيه معلَّلا

كيبتغِ مجزوماً وإن يكُ كاذباً ويخلُ لكم عن عالمٍ طيبِ الخَلا[٣]

وتقوم فلسفة هذه الموانع على مراعاة خصائص العربية وسماتها في تشكيل أبنيها وصيغها، من نحو: امتناع التقاء الساكنين، وخشية الإجحاف بالبنية، والالتباس وعدم الوضوح، أو الفصل بين المدغمين كما

---

(١) الإدغام في ضوء علم اللغة الحديث ص٨٣، رسالة دكتوراه، إعداد: وجدان عبد اللطيف موسى الشمايلة، إشراف: د. عبد القادر مرعي الخليل، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، الأردن٢٠٠٢م.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٤١،١٤٢.

(٣) القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي: متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع ص١٠،١١، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزعبي، مؤسسة ألف لام ميم للتقنية، السعودية، ط٩، ١٤٣٦/٢٠١٥م.

في التنوين باعتباره حاجزا حصينا يجري مجرى الأصول، وقد ألمح الشيخ – رحمه الله، باختصار واقتدار– إلى كل ذلك[1] .

وبعبارة أخرى أقول: إن امتناع الإدغام في الحالات المذكورة؛ قائم على مراعاة الغاية المرجوة من الإدغام– تلك التي ارتضاها واصطلح عليها العلماء قديما وحديثا– وهي: الاقتصاد في الجهد العضلي، الذي يؤدي – بدوره– إلى السهولة واليسر في النطق؛ وذلك لأن الإدغام في مثل هذه المواضع ينتج مزيدا من الثقل في الكلام.

ويكفي أن ندلِّل على ذلك: بأنه لو تمَّ الإدغام والمدغم فيه حرف واحد، وهو ضمير المخاطب المفرد (الكاف) في نحو: خلقك؛ لأدَّى إلى التباس صيغة بأخرى أو أنتج مزيدا من الثقل واللبس، إذ إننا إذا أدغمنا فإننا سوف نلفظها خلّك. وذلك بخلاف نحو: خلقكم، فقد أدغمت القاف في الكاف، أي: في ضمير جمع المخاطبين؛ لأن صوت الكاف المدغم فيه يتبعه صوت الميم، فالمدغم فيه الكاف في " كم" أكثر من حرف.

رابعا: الإجراءات الصوتية:

وإذا وجد الشرط والسبب، وارتفع المانع، لزمت بعض الإجراءات الصوتية التي أجملها بقوله: " ثم اعلم أن الحرفين إن تماثلا – والأول ساكن– ففيه عمل واحد، وهو الإدغام، أو الأول متحرك، ففيه عملان: إسكان، وإدغام. وإن لم يتماثلا بأن تقاربا أو تجانسا – والأول ساكن–

(١) نهاية القول المفيد ص١٤٢.

فعملان: قلب، وإدغام. أو متحرك، فثلاثة أعمال: إسكان، وقلب، وإدغام. فالساكن أقل عَمَلا من المتحرك ..."[١] .

ونستخلص من هذا النص المذكور: أن الأصوات اللغوية تتأثر بعضها بالبعض الآخر في أثناء التأليف الفونولوجي، تأثرا يؤدي إلى إلغاء التنافر بينها – وما الإدغام إلا وسيلة من وسائل إلغاء هذا التنافر– وهذا يستلزم تنوع العمليات الصوتية التي تسبقه، والتي تتم من أجله، باعتباره أكثر الظواهر الفونولوجية شيوعا في كلام العرب بعامة، وفي كتاب الله بخاصة، وهاك البيان:

١– العملية الأولى: تسكين الحرف الأول (حذف الحركة)؛ لأن اتصال الصوتين شرط في الإدغام، والحركة حاجز قوي بين الصوتين، فإذا ما أردنا الإدغام وجب حذف الحركة، وذلك إذا ما كان الصوتين متماثلين، أو متقاربين، أو متجانسين، والحرف الأول متحركا.

٢– العملية الثانية: القلب والتحويل، وذلك إذا كان الصوتان متقاربين أو متجانسين؛ لأن الإدغام لا يكون إلا بين المتماثلين:

" ... فلو أخذت في إدغام المقارب في مقاربه من غير قلب استحال؛ لأن الإدغام أن تجعل الحرفين كحرف واحد ترفع اللسان بهما رفعة واحدة، وذلك لا يتأتى مع اختلاف الحرفين؛ لأن الحرفين وإن تقارب مخرجاهما فهما مختلفان في الحقيقة، فيستحيل أن يقع عليهما رفعة واحدة؛ فلذلك وجب قلبه إلى لفظ الثاني"[٢] .

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٤١.

(٢) موفق الدين بن يعيش: شرح المفصل١٠/١٣١، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة ==

٣- العملية الثالثة: الإدغام مباشرة دون عمليات صوتية سابقة، وذلك إذا كان الصوتان مثلين بالأصل أو بالصيرورة (بأن كان متقاربين أو متجانسين في أصلهما)، والأول منهما ساكنا، والآخر متحركا. فإذا تحقق هذا الشرطان تصبح البيئة الصوتية مهيأة للإدغام مباشرة.

ونظرا لقلة الإجراءات الصوتية في هذا الضرب، لم يعده بعض المحدثين من الإدغام: " فأما ما قيل: إنه إدغام المثلين، فهو ليس – في رأينا- إدغاما- ولكنه تضعيف محض، مثل: قدْ دَخل – فالدال الأولى لقيت دالا مثلها، ونطق الصوتان صوتا واحدا مشددا دون أدنى تغيير"(١) .

خامسا: التحركات التقطيعية (الفسيولوجية) لآلة النطق:

وقد أوجزها في قوله: " فيصيران (المدغم والمدغم فيه) حرفا واحدا مشددا، يرتفع اللسان

عند النطق بهما ارتفاعة واحدة"(٢) .

وقد أوضح ذلك بعض المحدثين في قوله: " ما يحدث عند إدغام حرفين مثلين، هو: أن ثانية مراحل إخراج الحرف الأول، وهي الإطلاق، وأولى مراحل الحرف الثاني وهي إمساكه لا تتحققان، فيبقى من عملية

==

بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، بد. ت. وقد أكد ابن يعيش على ضرورة هذا الإجراء الصوتي وفلسفته اللغوية حال إدغام غير المتماثلين في مواضع أخريات من كتابه، وقد أحلنا عليه خشية الإطالة. ينظر ص١٣٢، من الجزء ذاته.

(١) علم الأصوات ص١٤٧.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٣٩.

إخراج الحرفين مرحلة إمساك الأول منهما ومرحلة إطلاق الثاني، فتكون النتيجة تركيبا صوتيا متصلا من حرفين، لهما مرحلة إمساك واحدة، ومرحلة إطلاق واحدة، فيبدوان كأنهما حرف واحد طويل فيه شدة في النطق؛ لذا سموه مشددا"(١) .

تعقيب:

بعد عرضنا لرؤية الشيخ – رحمه الله- الشمولية عن طبيعة ميكانيكية الإدغام – والتي تؤكد أن عملية الإدغام عملية معقدة، تتضافر مجموعة من العمليات والإجراءات؛ لإخراجها على النحو الذي يحقق الانسجام المنشود والخفة المرجوة- يثور في الذهن سؤال، مؤداه: أي الحرفين يؤثر في الآخر؟

وقد أجاب الشيخ – رحمه الله- عن هذا التساؤل في النهاية؛ وعبَّر عن تفاصيله بدقة، واستشهد له، فقال: " وكيفية الإدغام: أن تجعل الحرف الذي يراد إدغامه مثل المدغم فيه، فتجعل اللام في نحو: " الشَّمْسُ" (التكوير:١) شينا، وفي نحو: " النَّارُ" (يونس:٨) نونا، والنون في: " مَن يُّؤْمِنُ " (التوبة:٨٩) ياء، وفي: " مِن وَّاقٍ" (الرعد:٣٤) واوا، فإذا حصل المثلان، وجب إدغام الأول في الثاني حكما إجماعيا"(٢) .

ومعنى ذلك: أن الحرف الأول من المتجاورين هو الذي يكون عرضةً للتغير في صفاته، بأن يأخذ من صفات الحرف التالي له في الكلام

---

(١) شرح صوتيات سيبويه – دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه ص١٧٨.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٣٩.

المتصل، فيكون مثيلا له أو شبيها له في بعض الصفات، وأن الآخر يبقى على حاله دون تغير. وهذا وصف لما يجري عندما يلتقي حرفان غير مثلين على شروط الإدغام، فيتماثلان فيدغمان، ويخرجان بالتشديد.

" إن هذا الاتجاه في الإدغام هو السائد في الكلام، والأكثر حدوثا كعملية صوتية بين الحروف، وتتفق في ذلك نتائج الدراسات الحديثة حيث لوحظ كثيرا في اللغات الطبيعية"(١) .

وهذا ما تطلق عليه الدراسات الصوتية الحديثة مصطلح " التأثر المدبر" أو " المماثلة الرجعية. غير أن هناك أمثلة أخرى للإدغام تنحو منحى معاكسا – وإن كان قليلا(٢)– حيث يتأثر الصوت الثاني بالأول، وهو ما يسمى بـــ " التأثر المقبل" أو " المماثلة التقدمية، ولم يوله الشيخ – رحمه الله– اهتماما، حيث انصب حديثه عن الإدغام القرآني(٣).

---

(١) شرح صوتيات سيبويه ص١٨١،١٨٢، وقارن بـــ: د. أنيس الأصـــوات اللغويـــة ص١٨٠، دراسة الصوت اللغوي ص٣٨٨، أثر القراءات والأصوات فـــي النحـــو العربي ص٢٣٧.

(٢) أشار د. أنيس إلى أن النوع الأول كثير الشيوع في اللغة الفرنسية والعربية أيضا، بينما يشيع النوع الثاني في اللغة الإنجليزية، كما أنه قد يوجد أيضـــا فـــي اللغـــة العربية. الأصوات اللغوية ص١٨٠، وأيضا شرح صوتيات سيبويه ص١٨٢. وقد أكَّد ذلك د. عبد العزيز الصيغ: " وهذه الظاهرة (يقصد: التأثير التقـــدمي) قليلـــة الشيوع في العربية، إذا قورنت بالظاهرة الأخرى التي يكون فيهـــا التـــأثير فيهـــا رجعيـــا". المصـــطلح الصـــوتي ص٢٤٤، دار الفكـــر، دمشـــق، الإعـــادة الأولى١٤٢٧هـــ/٢٠٠٧م، عن ط١، ٢٠٠٠م

(٣) والإدغام بنوعيه (الصغير والكبير) عبارة عن فناء الصوت الأول فـــي الثـــاني، بحيث ينطق بالصوتين صوتا واحدا كالثاني، وهو لهذا تـــأثر رجعـــي. د. أنـــيس: ==

وقد فسَّر بعض المحدثين كثرة حدوث المماثلة المدبرة مقارنةً مع المماثلة المقبلة بأنها تخضع لقوانين طبيعية تتعلق بطبيعة عمل كل من الجهاز العصبي والجاهز العضلي للإنسان؛ حيث تتم عملية إخراج الكلام بأن يقوم الدماغ بالإيعاز لكل عضو من أعضاء النطق بأداء دوره ضمن الشكل المخطط للفظة. ونظرا لسرعة تنفيذ الخطة الكلامية فمن المتوقع أن يحدث استباق للحدث الكلامي قبل وقته، فيحدث تداخل بين حدثين كلامين.

فإذا أدَّت عملية النطق واستباق إخراج الحروف إلى أن ينقلب الحرف الأول مثيلا للثاني، تحققت المضارعة التامة – وهي أبرز أنواع الإدغام– أما إذا أدَّت إلى أن يكتسب الحرف الأول بعضا من صفات الحرف التالي فستكون العملية مضارعة جزئية، لا يتم فيها انقلاب حرف إلى حرف آخر مختلف عنه.

أما المضارعة المقبلة فهي عمل يعاكس طبيعة الأمور المتوقعة، فيميل الحرف اللاحق لأن يصير شبيها أو مثيلا للحرف الذي سبقه في الكلام. ويخضع ذلك لعوامل تغير اتجاه الإدغام، من ذلك: أن تتغلب صفة صوتية لحرف معين على القاعدة العامة في الإدغام، فيكون الآخر هو التابع للأول من الحرفين(١) .

وقد أكَّد تلك الحقيقة المستشرقون: " والصوت المشبه يسبق – في أغلب الأحيان– الصوت المشبه به، أي أن هناك في الواقع حالة تعجل،

==

الأصوات اللغوية ص١٨٧.

(١) شرح صوتيات سيبويه ص١٨٢–١٨٧. بتصرف واختصار.

فالعقل باشتغاله بنطق صوت ما في في داخل مجموعة صوتية يجعله يصدره قبل أوانه، وينتج مرتين متتابعتين الحركات الصوتية التي يقتضيها هذا الصوت"[١] .

والواقع أن الإجابة على هذا التساؤل تكشف لنا – من وجه آخر– طبيعة العلاقة بين الإدغام والمماثلة[٢] .

يقول بعض المحدثين: " والإدغام عند رواد المدرسة اللغوية الحديثة هو التماثل Similarity أو درجة منه، وفي تحقيقه يتحول الحرفان المتجانسان إلى حرفين يمتلكان صفة التماثل، والإدغام صنف من صنوف التماثل الصوتي Assimilation في مساقها الرجعي (Regressive Anticipatory)"[٣] . ويقول آخر: " ولما كان الإدغام إدخالا للصوت

---

(١) اللغة ص٩٣، ٩٤.

(٢) تعددت تعاريف المماثلة وتنوعت بتنوع المدارس اللغوية، والمذاهب النقدية الراهنة، ولكننا نقدم – بين يدي القارئ– بعضا من أبرز وأهم تلك التعاريف التي حدَّدها كبار اللغويين، فقد عرَّفها بعضهم بأنها: " التعديلات التكيفية للصوت بسبب مجاورته – ولا نقول ملاصقته– لأصوات أخرى". كما عرَّفها بعض آخر: " تحول الفونيمات المتخالفة إلى متماثلة، إما تماثلا جزئيا أو كليا". نقلا عن د. أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي ص٣٧٨. وفي الكتاب تفصيلات مفيدة لتقسيمات المماثلة بمختلف الاعتبارات. وقارن بـ أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص١٩٠.

(٣) د. عبد القادر عبد الجليل: الأصوات اللغوية ص٢٩٩، دار صفاء، عمان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م. د. أنيس: الأصوات اللغوية ص١٨٧، د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢١٩، دراسة الصوت اللغوي ص٣٧٩، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص١٩١.

الأول في الصوت الثاني عد من التأثر الرجعي"[١] . ويقول آخر: " والتأثير الرجعي من أكثر ظواهر التأثيرات بين الأصوات شيوعا في العربية، وهو أوضح ما يكون في الإدغام الأكبر"[٢] .

ولم تغب تلك الحقيقة عن أذهان المستشرقين، يقول المبرج: " ولا يفوتنا أن نذكر أن في العربية بابا واسعا يسمى الإدغام، وهو قائم على المماثلة الرجعية"[٣] . وذكر جونز أن المماثلة قد تتسع لتشمل الحالات التي يتم فيها فناء أحد الصوتين في الآخر، بحيث يؤلفان صوتا واحدا، وسمى هذا النوع Coalescent Assimilation الذي يقابل الإدغام[٤]. وقد عرَّف بالمر المماثلة الصوتية تعريفا ينطبق على حقيقة الإدغام تماما، فقال: " إنها تماثل صوت مع صوت آخر، فيصبح صوتا مضاعفا"[٥] .

وقد أطلق د. أحمد مختار على الإدغام مصطلح المماثلة الكاملة Complete Assimilation [٦] . وسماه د. غانم الحمد بالمماثلة

---

(١) د. عبد الغفار حامد هلال: أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ص١٨٧، دار الطباعة المحمدية، القاهرة١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

(٢) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ص٢٤٥.

(٣) علم الأصوات ص١٤٦.

(٤) نقلا عن د. خليل إبراهيم العطية: في البحث الصوتي عند العرب ص٧١، منشورات دار الجاحظ، بغداد١٩٨٣م.

(٥) E. H. Palmer, Grammar of the Arabic Language, London1874. P.23

(٦) دراسة الصوت اللغوي ص٣٨٧، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص١٩١.

الكلية[١] . وهو ما عبَّر عنه د. شاهين بقوله: " إن الإدغام هو أحد أشكال المماثلة، بل هو أقيس أشكالها جميعا في العربية"[٢] . وهو ما فسَّره غيره بقوله: " والإدغام أعلى صور المماثلة بين الأصوات، فإذا كانت المضارعة تؤدي إلى تقريب صوت من صوت، فإن الإدغام يؤدي إلى قلب الصوت إلى مثل نظيره، ونطقهما نطقا واحدا"[٣] .

ويفهم من هذه النصوص ومن أخريات غيرها في كتابات المعاصرين في اللسانيات الحديثة أن الإدغام الاصطلاحي الذي انتخب الشيخ – رحمه الله– مادته من القرآن الكريم، صنف من صنوف التماثل – بمفهومه الواسع عند المحدثين– الذي يعني كل تغيير يحدث بين صوتين متجاورين فيقارب بينهما مهما كان مبلغه. ولعل هذه الفكرة هي التي عبَّر عنها سيبويه – في غير موضع من كتابه– بفكرة المضارعة أو التقريب[٤] .

وكان بعض المحدثين أوضح في التعبير على أن المماثلة مفهوم عام للتقريب؛ تشمل مجموعة من العمليات الصوتية التركيبية المشروطة والمقصودة، من بينها الإدغام، قال: " ويدخل في مفهوم المماثلة موضوعات الإدغام والإعلال والإبدال والإمالة والإتباع وغيرها مما يدخل

---

(١) المدخل إلى علم الأصوات العربية ص٢١٣.

(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص٢٣٦.

(٣) المدخل إلى علم الأصوات العربية ص٢١٤.

(٤) الكتاب: باب الإدغام٤/٤٧٧،٤٧٨، وأيضا: باب الإمالة٤/١١٧،١١٨.

في مفهوم (تقريب الصوت من الصوت)، أو ما سمَّاه ابن جني (الإدغام الأصغر)"[١] .

وقد قدَّم بعض المحدثين تصورا جادا وموفقا عن طبيعة العلاقة بين المماثلة والإدغام، وأثبت أن بينهما عموما وخصوصا وجهيا؛ فهما يجتمعان في حالة التفاعل الصوتي الكامل، بينما ينفرد الإدغام بحالة التضعيف الناشئ عن التقاء المثلين (حالة الاندماج الصوتي الكامل) في حين أن المماثلة لا علاقة لها بهذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس يكون الإدغام أعم من المماثلة. بينما تنفرد المماثلة بشمولها لكل حالات التأثر (سواء أكان كاملا كما في الإدغام أم جزئيا كما في غيره، وسواء أكان مقبلا أم مدبرا، وسواء أكان متصلا أم منفصلا، وسواء أكان المتماثلين صامتين أم صائتين أم مختلفين)، ومن ثم تكون المماثلة أعم من الإدغام من هذا الوجه[٢] .

ثم يختتم حديثه عن طبيعة تلك العلاقة بقوله: " على أن الإدغام الاصطلاحي يحدث أحيانا مع بقاء أثر للصوت المدغم، كما في إدغام المتجانسين، وكما هي الحال في الإدغام بغنة، ومع هذا تظل العلاقة بين الاصطلاحين (الإدغام والمماثلة) – كما حددناها– عموما وخصوصا وجهيا"[٣] .

---

(١) مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية ص١٢٣.

(٢) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص٢٣٥،٢٣٦. بتصرف واختصار

(٣) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص٢٣٦.

وأقول: إنها محاولة رائدة ومشكورة؛ تفض كثيرا من الإشكالات التي قد تحوم في أذهان الباحثين، حول طبيعة العلاقة بين الإدغام والتماثل.

ولم يكن الاستشراق بمنأى عن تلك الحقيقة، وتوصيف العلاقة بين الطرفين على نحو سليم وصحيح، حيث قال في صدد حديثه عن التماثل: " وهذا التشابه نظير لما سماه قدماء العرب إدغاما، غير أن التشابه والإدغام، وإن اشتركا في بعض المعاني، اختلفا في بعضها؛ وذلك أن معنى الإدغام: اتحاد الحرفين في حرف واحد مشدد، تماثلا أو اختلفا، نحو: " آمنّا" و " ادّعى". أما " آمنّا" فالنون المشددة نشأت عن نونين، أولاهما: لام الفعل، والثانية: الضمير، فاتحادهما إدغام وليس بتشابه. وأما " ادّعى" فأصل الدال المشددة: دال وتاء، الدال فاء الفعل، والتاء تاء الافتعال، قلبت دالا، فهذا إدغام وهو تشابه أيضا"[1] .

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فقد ذكر الشيخ – رحمه الله– لونا آخر من الإدغام سماه بالإدغام الناقص[2] – وسوف نبسط القول فيها عند حديثنا عن أقسام الإدغام– يمثل لونا آخر من المماثلة، سماها الدرس الصوتي الحديث بالتشابه الجزئي أو المماثلة الجزئية، ليشمل الإدغام القرآني بقَسيمَيْه درجات التأثر المتمثل في المماثلة بنوعيها.

ومن تتمة القول: أن ننبه أن الأدغام الذي اصطلح الشيخ – رحمه الله– على معالجته، وانتخب مادته من القرآن الكريم؛ خدمة للأداء ومراعاة لحقوق التلاوة، يندرج بقسميه – سواء أكان مماثلة كلية أم

(١) التطور النحوي للغة العربية ص٢٩.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٩.

جزئية، أو بعبارة القراء: كاملا أم ناقصا- تحت ما سماه الدرس الصوتي الحديث بالمماثلة التجاورية أو المتصلة Contact Assimilation أو المباشرة Immediate حيث تقع بين أصوات متاخمة Contiguous sounds وذلك في مقابل ما اصطلح على تسميته بالمماثلة التباعدية أو المنفصلة Distant Assimilation أو غير المباشرة Nonimmediate تلك التي يقع فيها التأثر بين أصوات غير متاخمة Noncontiguous sounds [١].

بقي أن أقول: إن مفهوم التماثل الذي يعني الإدغام – في بعض أحواله- لم يكن غائبا عن ذهن الشيخ – رحمه الله- وهو يعالج مسائل الإدغام وقضاياه، فقد ورد هذا الاصطلاح في النهاية مرادفا لمفهوم الإدغام، وذلك حين ذكر أن من الحروف ما لا يدغم في شيء، وهو سبعة أحرف: الهمزة، والألف، والخاء، والطاء، والظاء، والصاد، والزاي، فالسبعة بمعزل عن التماثل إلا الأربعة الأخيرة باعتبار الإدغام فيها[٢].

وأود في هذا السياق – قبل الانتقال إلى فكرة أخرى من قضايا الإدغام التي تناولها الشيخ- أن أنبه إلى أن ما ذكره بعض الباحثين[٣] من عدم وجود علاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للإدغام، وأن نظرة القدماء

---

(١) دراسة الصوت اللغوي ص٣٧٩. وقارن بـــ اللسانيات – المجال، والوظيفة، والمنهج ص٩٣-٩٥. وأيضا: علم الصرف الصوتي ص١٤٧.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٤٢،١٤٣.

(٣) د. جزاء محمد المصاورة في بحثه الموسوم بـــ " الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي" منشور في مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع) ع٦، مايو٢٠١٣م.

للإدغام لم يكن فيها دقة، وأنه كان من الممكن معالجة ظاهرة الإدغام تحت مسمى آخر أو ظاهرة أخرى (وهي الإبدال)، وأن الدرس اللغوي الحديث لم يكن على صواب عندما جعل الإدغام نوعا من المماثلة الصوتية، وأن هناك تداخلا بين مصطلح الإدغام ومصطلحات لغوية أخرى – كل هذه الدعاوى لا تقوم على دليل أو برهان من عقل أو نقل، وإنما تخالف الواقع اللغوي لهذه الظاهرة، وقد أطلنا الوقوف في كل جزئية من تلك الجزئيات، وأوضحنا وجه الصواب فيها. ولذا فإن تلك الادعاءات تحتاج من صاحبها إلى إعادة نظر واستبيان، للاهتداء إلى وجه الصواب، فالحكمة ضالة المؤمن أنَّى وجدها، فهو أولى الناس بها.

ويطيب في هذا المقام أن نقتطف بعضا مما قال، ليتبين القارئ رؤيته وتصوره حول هذه الظاهرة، حيث يقول في تحرير المصطلح: " ولعل المتدبر هذه الظاهرة، المستقرئ لبحوثها، الناظر في أمثلتها، يجد أن هناك خللا في إطلاق مصطلح (الإدغام) على هذه الظاهرة، إذ لا تناسب مطلقا بين هذا المصطلح وما يعنيه، ولا يجاب عن ذلك بما شاع من القول: (لا مشاحة في الاصطلاح)، وأن المصطلح ليس بالضرورة أن يحمل الدلالة اللغوية للفظه، أقول: هذا لا ينطبق على الإدغام؛ لأن القدماء نصوا صراحة على أن مصطلح الإدغام مأخوذ من المعنى اللغوي، بل انطلقوا في تفسيرهم لهذه الظاهرة من هذا المعنى"[1] .

ويقول في موضع آخر عن المصطلح؛ مستنكرا العلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي: " بل إن اختيارهم لمصطلح الإدغام كان منبثقا عن

(١) الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي ص٣١٢،٣١٣.

فكرة الإدخال؛ لأن الإدغام في اللغة يعني الإدخال، وهو مأخوذ من إدغام اللجام في فم الفرس، ولو كان الإدغام لا يعني عندهم إدخال الحرف في الحرف لما اختير هذا المصطلح عَلَمًا على هذه الظاهرة اللغوية، إذ غالبا ما تكون الوشائج بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي قوية ظاهرة"(١).

ويقول نافيا علاقة الإدغام بالمماثلة: " الحقيقة أن المحدثين عندما قالوا إن الإغام نوع من المماثلة لم يكونوا دقيقين في ذلك، وكانوا يعنون الإبدال لا الإدغام، أو قل إدغام المتقاربين لا المثلين"(٢).

ولا خلاف في أن المتقاربين والمتجانسين ميدان خصب للتماثل والانسجام، أما إدغام المثلين: " فإن الإنسان ينساق إليه انسياقا لا خيار له فيه، فهو آلية نطقية حتمية"(٣). أو بعبارة أخرى: هو عملية تلقائية، وليست مفتعلة، ولكن ذلك لا ينفي – على أية حال – العلاقة الوثقى بين الإدغام والمماثلة، وقد فصلنا القول في تلك المسألة من قبل.

ويوضح في موضع آخر تداخل العلاقة بين الإغام وغيره من المصطلحات: " نجد في الدرس اللغوي القديم تداخلا بينا في المصطلحات الدائرة في مدار الإدغام، هذا التداخل ينبئ عن تخليط في فهم حقيقة الإدغام واضطراب في تحديد مفهومه. ومن هذا المصطلحات: التخفيف

(١) الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي ص٣١٣، ٣١٤.
(٢) الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي ص٣١٩.
(٣) المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها ١/١٢٤.

... ومن هذه المصطلحات أيضا: التشديد ... ومن تلك المصطلحات: التثقيل ... وأما المصطلح الثالث: فهو التضعيف"(١) .

وأقول: إن إطلاق تلك التسميات على حقيقة واحدة هو من باب التوسع أو التجوز في العبارة(٢)؛ حيث نظر كل منها إلى حقيقة تلك الظاهرة من زاوية فسماها باسمها، فالذي سَمَّوْه بالتخفيف، نظروا إلى الغاية الكبرى أو القيمة الصوتية من تلك العملية، وهي التماس الخفة أو تيسير النطق. والذين وَسَمُوه بالتشديد، راعوا مظهر الإدغام وصورته النطقية، وقد صرح الخليل بأن الإدغام علامته التشديد، وكذلك اللغويون المحدثون(٣) . والذين نعتوه بالتثقيل أو التضعيف – وهما مترادفان– قد نظروا إلى حقيقة أو ماهية ما يئول إليه الصوت المدغم بعد الإدغام(٤)، وليس في ذلك ما يدل – البتة– على تخليط في فهم حقيقة الإدغام واضطراب في تحديد مفهومه – كما ذكر الباحث.

---

(١) الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي ص٣٢٢-٣٢٥.

(٢) وإن كان الأولى عندي توحيد المصطلح وتحريره، حتى لا تضيع الحدود بين المصطلحات، أو تتماهي الفوارق بين المفاهيم، حفاظا على الحقائق العلمية من ناحية، وتيسيرا على الباحثين وطلاب العلم من ناحية أخرى. لأن قضية العلم تتلخص – في نظري– في ركيزتين: تحرير المصطلح، وتحقيق المنهج. أما التحشية العلمية وما تتطلبه، فالأمر فيها سهل، وإن كان مُهِمًّا.

(٣) Palmer, Grammar of the Arabic Language, P.11

(٤) والحقائق الصوتية تقرر أن السواكن المضعفة ليست إلا سواكن طويلة، كما أنها تنطق بقوة أشد مما عليه في حالة القصر (الإفراد). أو بعبارة أخرى: فإن درجة توتر أعضاء النطق في الحرف المشدد هي أعلى منها في الحرف البسيط. اللغة ص٤٩، المحيط في أصوات العربية ص١٢٣.

خامسا: مراتب التشديد:

إن حديثنا عن الحرف المشدد وطبيعته وطوله تقودنا – في الحقيقة إلى تساؤلين آخرين: الأول: هل تحتاج بعض المشددات إلى جهد عضلي زائد عن البعض الآخر؟ والسؤال بعبارة أخرى: هل تتفاوت درجة توتر أعضاء النطق وقوتها الفسيولوجية طبقا لحقيقة الصوت المضعف، أم أن الأمر سواء؟

الثاني: هل يختلف الصوت المشدد في مقدار التلبث في نطقه (الطول- الكم) تبعا لطبيعة الصوت المشدد، أم أن الأمر سواء؟

وأقول: إن من إشراقات الشيخ – رحمه الله- الرائعة إجابته الشافية على هذين التساؤلين؛ حيث التفت إلى أن المشدد ليس على درجة واحدة فسيولوجيا، وإنما يختلف تبعا لطبيعة نطق هذا الصوت المشدد، وقد أسس سُلَّمًا لدرجات المشدد – من حيث الحركات التقطيعية والجهد الفسيولوجي اللازم لإنتاجها- حين قسم المشددات – على هذا الأساس- إلى ثلاثة أنواع:

١- ضرب فيه ما يزيد تشديده: وهو الراء المشددة؛ لأن إخفاء تكريرها يزيد في تشديدها فوق تشديد سائر الحروف... وينبغي أن يزاد في هذا الضرب اللام المفخمة في اسم الله عز وجل ...

٢- وضرب ليس فيه ما يزيد تشديده ولا ما ينقصه: وهو كل ما أدغم ليس فيه تكرير ولا إظهار غنة الحرف الأول ولا إطباقه ولا استعلاؤه، نحو الياء من " ذُرِّيَّةً" (آل عمران:٣٤)، والجيم من " لُجِّيٍّ" (النور:٤٠)، وهذا الضرب تشديده دون تشديد الراء المشددة قليلا ...

٣- وضرب فيه ما يُنقص تشديده: وهو كل ما أدغم مع بقاء الغنة او الإطباق أو الاستعلاء، نحو: " مَن يُّؤْمِنُ" (النمل:٨١) و " وَاللَهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطٌ" (البروج:٢٠) ... وهذا الضرب تشديده دون تشديد الضرب الثاني، واجتمع في قوله: " دُرِّيٌّ يُّوقَدُ" (النور:٣٥) ثلاث مشددات مرتبة، فتشديد الراء أمكن قليلا من تشديد الياء الأولى، وتشديد الياء الأولى أمكن من تشديد الياء الثانية(١) .

وواضح من هذا النص – على طوله- أن الراء واللام المشددتين تحتاجان جهدا عضليا زائدا عن بقية المشددات، وأن درجة توتر أعضاء النطق حال إنتاجهما تصل إلى أعلى مدى، بسبب ما فيهما من تكرير وانحراف؛ يتطلب جهدا فسيولوجيا كبيرا حال إفرادهما، فكيف إذا كانت مشددتين! ولذا وجب على اللافظ التوقي عند نطقهما حتى لا يخل بالأداء. ويقل هذا المعدل تدريجيا، حتى يصل إلى مرحلة وسطى عند بقية الأصوات المشددة التي ليس فيها صفة قوية، مثل: الغنة- الإطباق- الاستعلاء وغيرها من الصفات التي تستلزم جهدا من أعضاء آلة النطق. ثم يقل هذا الجهد العضلي حتى يبلغ أدنى مستوياته حال النطق بالياء المضعفة مع الغنة وما ماثلها، حيث تلطف الغنة من درجة توتر أعضاء النطق في مرحلتي الإمساك والإطلاق، فلا يحدث الإحكام القوي الذي يسبب عبئا على أعضاء النطق.

وقد أجاب الشيخ – رحمه الله- عن السؤال الثاني، حين قسم المشددات – من حيث زمن أدائها- على ثلاث مراتب:

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٢٢،١٢٣.

١- ما يشدد بسرعة، وهو ما ليس فيه غنة.

٢- ما يشدد بتراخ، وهو وما فيه غنة. ثم عقب على ذلك بقوله: " أقول وهذا صريح في أن الغنة يتوقف أداؤها على التراخي.

٣- ما يشدد بتراخي التراخي، وهو إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء[١] .

وإذا كان هذا هو رأي الشيخ – رحمه الله- في درجات الحرف المشدد كميا، فأين يقف رأيه بالنسبة إلى الدرس الصوتي المعاصر؟ الواقع أن علماء الأصوات المحدثين لم يبتعدوا كثيرا عما قاله الشيخ – رحمه الله- بل إنهم لم يتجاوزوه إن أردنا الدقة. فقد صنفوا أصوات العربية - بدءا بالأطول- على النحو التالي: الصوائت، ثم الأنفيات، مثل: م، ن/ ثم الجانبيات، مثل: ل/ ثم التكراريات، مثل: ر/ ثم الاحتكاكيات، مثل: س، ز/- ثم الوقفيات، مثل: ت، ق[٢] .

ولعلنا نلاحظ أن هذا التصنيف يعتمد – في المقام الأول – على الزمن الذي يستغرقه الصوت في آلة النطق، وإذا غضضنا الطرف عن الصوائت – باعتبارها أطول الحروف مخرجا؛ حيث إن مخرجها مقدر ينقطع الصوت فيها بانقطاع النفس، كما أنها تمثل صنفا من الأصوات قائما برأسه في مقابل الصنف الآخر- وجدنا أن الشيخ قد جعل الأنفيات (الميم والنون) من أطول الحروف الصامتة كَمًّا؛ لأن الغنة صفة لازمة

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٢٤، وأيضا ص١٧٠.

(٢) د. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص١٥٤، د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢٠٨.

للنون والميم لا تنفك عنها بحال من الأحوال، تحركتا أو سكنتا، ظاهرتين أو مدغمتين أو مخفاتين، والغنة تحتاج إلى تمهل؛ لأنها تشبه اللين الذي في صوت المد، فكيف إذا كانتا مشددتين؟ ومما يؤيد هذا الفرض؛ أن هناك بحوثا أكوستيكية وتجارب معملية تقرر: مشابهة الأنفيات للياء والواو في السمات الطيفية، مثل: ظهور بعض المكونات واختفاء البعض الآخر، وانخفاض التردد، وشدة الطاقة، حيث يشترك كل من الغنة Nasal manner واللين Glide manner في شدة الصوت Intenisty manner [1].

كما أنه جعل إدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء يشدد بتراخي التراخي؛ وتفسير تلك المعادلة الصوتية – من وجهة نظري– أنه قد اجتمعت في تلك البيئة الصوتية طبيعة الحروف الغنّاء – التي هي من أطول الحروف كمًّا– مع طبيعة الحروف الصائتة (الواو والياء) – التي هي أطول الحروف على الإطلاق، فاستغرق إخراج المشدد في هذه الحالة زمنا أطول من غيره. وقد أظهرت التجارب الأكوستيكية تميزا في ملامح مكونات غنة النون المدغمة في الياء والواو، من زيادة في اتساع الحزمة الترددية، وزيادة في شدة الغنة، فضلا عن استمرار الغنة

(١) د. محمد صالح الضالع: التجويد القرآني دراسة صوتية فيزيائية ص٣٧، دار غريب، القاهرة٢٠٠٢م. نقلا عن J.M. Pickett في كتابه: " The sounds of Speech Communication p.p.130, University Press, Baltimore1980.

وانتشارها في أكثر من مقطع حسب التركيب الصوتي للكلمة بصورة أوضح من بقية حروف الإدغام(١).

وقد قدَّم بعض المحدثين(٢) تصورا لا يختلف كثيرا عما ما ذكره الشيخ – رحمه الله– حين رتب المشددات بحسب ما تحتاج إليه من الوقت في نطقها إلى ثلاث درجات: ١– ما يشدد بسرعة، وهو الأصوات الشديدة (الانفجارية– الوقفيات). ٢– ما يشدد بتراخ وتمهل، وهو الأصوات الغناء. ٣– ما يشدد بتوسط، وهو الأصوات الرخوة (المتمادة– المستمرة).

ولم تقف محاولة الشيخ المشكورة عند هذا الحد، بل إنه عقد تتمة تحت عنوان " في تجويد الحرف المشدد"(٣) . قدم فيها بعض التنبيهات والتحذيرات التي يجب على القارئ أن يتبعها أو يتوقاها حتى يخرج الحرف المشدد مستوفى أدائيا عند قراءة القرآن الكريم، نجمل القول فيها على النحو التالي:

١– يجب على القارئ أن يبيِّن الحرف المشدد حيث وقع، ويعطيه حقه؛ لأنه إن فرط في تشديده حذف حرفا من تلاوته.

٢– إذا لقي الحرف المشدد حرفا يماثله؛ فإن البيان آكد؛ لزيادة الثقل باجتماع ثلاثة أمثال، فينبغي أن يخلص بيانه من غير قطع الأول.

---

(١) التجويد القرآني دراسة صوتية فيزيائية ص٥٩، ٦٠

(٢) علم التجويد – دراسة صوتية ميسرة ص١٩٣.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٢٢–١٢٤.

٣- كلما كثرت الأمثال وتوالت، كان البيان أولى، ويجب على القارئ أن يتحفظ في ذلك غاية التحفظ.

٤- تشديد الحرف المشدد عند الوقف عليه أبلغ من تشديده في الوصل؛ لأن الوقف عليه فيه صعوبة على اللسان.

٥- يصعب تشديد الواو والياء في الوصل أيضا بخلاف سائر الحروف؛ وإن كان دون صعوبة الوقف، فيتاكد الاعتناء ببيان ذلك.

وهذه الملاحظة والتي تسبقها من إلماحات الشيخ القيمة؛ والتي تعكس اتجاها يتسم بعمق النظرة والدقة في أداء أصوات القرآن، كما تدل على إلمام بأنساقها المتنوعة في مختلف سياقاتها التغايرية. ولانعدو الحقيقة إن قلنا: إن هذه التنبيهات الدقيقة قد جعلت من الشيخ - رحمه الله- باحثا جادا متميزا، أنار برؤية جديدة جوانب من علم التجويد القرآني، لا تتحقق القراءة المجودة إلا بمراعاة قواعدها، ويعد بحثها الدقيق إضافة علمية عربية إلى علم الأصوات العام.

سادسا: أنواع الإدغام:

قسَّم الشيخ – رحمه الله- الإدغام إلى عدة أنواع باعتبارات مختلفة، نجمل القول فيها فيما يلي:

١- باعتبار القرابة أو العلاقة بين الصوتين المتجاورين، وللقرابة مستويات:

أولا: القرابة المخرجية: كما بين أصوات الفم – باعتبارها أكثر الحروف التي يقع فيها الإدغام- وهو ما أطلق عليه الشيخ – رحمه الله- إدغام المتقاربين.

ثانيا: القرابة الوصفية: حين يتحد الصوتان في المخرج، كما في الدال والتاء، أو الزاي والسين، ولكنهما يختلفان بالجهر والهمس، وهو ما أطلق عليه الشيخ – رحمه الله– إدغام المتجانسين.

ثالثا: اجتماع القرابتين: وهو ما أطلق عليه الشيخ – رحمه الله– إدغام المتماثلين، كما في التاءين والدالين ...إلخ.

" وتقسيم الإدغام على هذا النحو يستند إلى أصل الصوتين المدغمين قبل حصول الإدغام، وليس إلى ما يؤول إليه الصوتان عند الإدغام؛ لأن الصوتين المتجانسين والمتقاربين يتحولان إلى متماثلين عند الإدغام"(١) .

وتقسيم أصوات العربية إلى متماثلة ومتجانسة ومتقاربة، وتقسيم الإدغام على أساس ذلك أمر يدل على إدراك لخصائص الأصوات، ويكفي أن نقول: إنها قسمة حاصرة.

٢– باعتبار الإجراءات الصوتية:

أولا: الإدغام الصغير: وهو أن يلتقي صوتان متماثلان (سواء أكان بالأصل أم بالصيرورة) الأول ساكن، والثاني متحرك، سواء أكان في كلمة واحدة أم في كلمتين.

وسمي هذا الإدغام صغيرا؛ لقلة الإجراءات الصوتية فيه؛ إذ لا يسبقه حذف للحركة، أو قلب للصوت إلا إذا كان بين المتجانسين أو المتقاربين.

ثانيا: الإدغام الكبير: وهو ما تحرك أول حرفيه، واشتهر به من القراء أبو عمرو بن العلاء " وسمي كبيرا؛ لكثرة وقوعه، وأن الحركة

(١) المدخل إلى علم الأصوات العربية ص٢٢١.

أكثر من السكون، وقيل: بل لكثرة عمله؛ لأنه يحتاج فيه إلى إسكان الحرف الأول وإدغامه في الثاني من المتماثلين، ويزيد على ذلك قلب الحرف الأول من المتقاربين والمتجانسين مثل الثاني، فتبدل الحاء من: (زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ) عينا (آل عمران:١٨٥)، والسين من: (الْنُّفُوسُ زُوِّجَتْ) زايا (التكوير:٧)، والضاد من (لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ) شينا (النور:٦٢)، ثم يدغم فيما بعده"[١] .

وقد قسَّمه الشيخ – رحمه الله- إلى مثلين، وإلى متقاربين، وإلى متجانسين. كما قسم كل نوع إلى ضربين: إما من كلمة، وإما من كلمتين[٢].

وقد استوفى الشيخ – رحمه الله- جميع صور الإدغام الكبير بأقسامها المختلفة، واستشهد على تلك الأنماط بنماذج عدة من الأنساق القرآنية، ولكن استيعاب جميع تلك الصور بشواهدها المتنوعة يحتاج إلى مجال أوسع مما تسمح به طبيعة هذا البحث، ولذلك سوف أعرض بعض النماذج ليتضح منهج الشيخ، ثم نحيل على الباقي[٣] .

وقد ذكر مكي أن المدغم من الحروف في مجانسه أو مقاربه من كلمتين ستة عشر حرفا، وقدم – كما هي عادته- ضابطا لتلك الحروف نقله عن الشاطبي، وهو الحرف الأول من كلمات هذا البيت:

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٤١.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٤٣،١٤٤.

(٣) نهاية القول المفيد، الباب الثاني: في بيان الإدغام الكبير، وهو ما تحرك أول حرفيه ص١٤٣-١٤٨.

شِفا لَم تَضِق نَفسا بها رُم دَوا ضَنٍ

ثَوى كان ذا حُسْنٍ سَأى منه قَد جَلا[1]

ثم شرع في حصر أحوال كل حرف من تلك الحروف، مرتبة هجائيا، فقال مثلا: " وأما التاء المثناة الفوقية: فتدغم في عشرة أحرف: في الثاء نحو: " الْصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَواْ" (المائدة: ٩٣)، وفي الجيم نحو: " الْصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ" (إبراهيم:٢٣)، وفي الذال المعجمة نحو: " وَالْذَّارِيَاتِ ذَرْواً" (الذاريات:١)، وفي الزاي نحو: " بِالْأَخِرَةِ زَيَّنَّا" (النمل:٤)، وفي السين نحو: " الْصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ" (النساء:٥٧)، وفي الشين: " بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ" (النور: ٤)، وفي الصاد نحو: " فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا" (العاديات: ٣)، وفي الضاد نحو: " وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا" (العاديات: ٣)، وفي الطاء نحو: " الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ" (النحل:٣٢)، وفي الظاء نحو: " تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي" (النساء:٩٧). وأما الثاء المثلثة: فتدغم في خمسة أحرف: التاء، والذال، والسين، والشين، والضاد، ففي التاء نحو: " حَيْثُ تُؤْمَرُونَ" (الحجر:٦٥)، وفي الذال نحو: " وَالْحَرْثِ ذَلِكَ" (آل عمران:١٤)، وفي السين نحو: " وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ" (النمل:١٦)، وفي الشين نحو: " حَيْثُ شِئْتُمَا" (البقرة:٣٥)، وفي الضاد: " حَدِيثُ ضَيْفِ" (الذرايات:٢٤) فقط. وأما الجيم: فتدغم في موضعين: أحدهما في الشين في: " أَخْرَجَ شَطْأَهُ" (الفتح: ٢٩)، والثاني في التاء في: " ذِي الْمَعَارِجِ تَعْرُجُ" (المعارج:٣، ٤)"[2] .

(١) متن الشاطبية– باب إدغام الحرفين المتقاربين في كلمة وفي كلمتين ص١٢.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٤٥، ١٤٦.

وإنما تخيرت تلك النماذج الثلاثة للإدغام الكبير من إدغام المتجانسين والمتقاربين في كلمتين، لسببين:

الأول: لأن لقاء المتجانسين والمتقاربين ميدان خصب وباب واسع لتحقيق التأثر والانسجام بين الأصوات، وهو أظهر في الكلمتين.

الثاني: ليظهر أن هناك قانونا صوتيا آخر يعمل بقوة – جنبا إلى جنب– مع قانون الاقتصاد في الجهد العضلي في تحقيق الإدغام، هو قانون الأقوى Law of the stronger الذي صاغه عالم الأصوات الفرنسي Maurice Grammont والذي يقرر بموجبه أنه حينما يؤثر صوت في آخر، فإن الصوت الأضعف (بموقعه في النطق، أو بامتداده النطقي ...) هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر(١).

ونظرة تحليلية إلى الأمثلة التي وردت في النماذج التي سردناها تؤكد تلك الحقيقة، فمثلا: إدغام التاء في الجيم؛ لقوتها بالشدة، والجهر، والقلقلة، وإدغامها في الدال لقوتها أيضا بالصفات الثلاثة، وإدغامها في الطاء لقوتها بالشدة، والجهر، والإطباق والاستعلاء، والقلقلة، وإدغامها في الظاء لقوتها بالإطباق، والاستعلاء، وإدغامها في الصاد لقوتها بالإطباق، والاستعلاء، والصفير، وإدغامها في الضاد لقوتها بالجهر، والاستعلاء، والإطباق، والاستطالة، وإدغامها في الزاي لقوتها بالجهر، والصفير ... وهكذا معظم الأمثلة والتطبيقات الصوتية التي يكتب فيها – غالبا– الغلبة للأقوى على حساب الأضعف.

(١) دراسة الصوت اللغوي ص٣٧٢، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص٦١.

وقد أجرى بعض الباحثين[١] إحصائية للإدغام الكبير، وبلغت حالات الإدغام في المثلين والمتقاربين (١٣٠٩) حالة، منها (٧٥٤) للمتماثلين، و (٥٥٦) للمتقاربين. وقد ظهر في إدغام المتقاربين – وهو ما يهمنا- مدى درجة تأثير الصوت القوي في الأضعف – وهو الأصل القوي في القياس- وقد بلغت حالات الإدغام الموافقة لهذا الأصل (٤٥٧) حالة من (٥٥٦)، وهي نسبة مقبولة لتأكيد دقة هذا المعيار، وقد خالف هذا المعيار (٩٩) حالة إدغام، وهي نسبة ليست قليلة، وهذا يؤكد أن ميل المتكلم إلى التخفيف في الكلام، لا يمكن أن يحد بقيود أو تضبطه قوانين، وإنما هو أمر لا إرادي، تدفع إليه الفطرة الإنسانية، وتستجيب له الملكة اللسانية. كما يؤكد – أيضا- أن القوانين الصوتية تبنى على الغالب الأعم، وليس على القطع والجزم.

ومع أن هذا القانون المهم يلعب هذا الدور الحيوي – مع قانون الاقتصاد- في تحقيق الإدغام[٢]، حيث يكون أحدهما مقدمة لعمل الآخر،

---

(١) د. ضياء الدين الجماس: النطق بالقرآن العظيم١/٣١١، مركز نور الشام للكتاب، بد. ت.

(٢) وهذا القانون أولى عندي من قانون الدكتور عبد الصبور شاهين الذي أسماه (الموقع الأقوى)، وحاول من خلاله بيان درجة حدوث التأثير بين الصوتين المتقاربين المتجاورين، واتجاهه في صور المماثلة، غير أن تطبيقه نجح في بعضها، وجانب الصواب في بعضها الآخر. ينظر في ملخص هذا القانون وتطبيقاته: المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٢٠٨، ٢٠٩. وقد فضل كثير من الباحثين – غيري- أفكار علماء العربية والتجويد (أعني قانون الأقوى) في توجيه ظاهرة الإدغام وتخريج وجوهها. ينظر: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ص١٠٢، ١٠٣، مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية ==

أو نتيجة حتمية له، أقول – على الرغم من ذلك– لم يكن مطردا، حيث أدغم الأقوى في الأضعف، كما هو الحال في إدغام التاء في الثاء في نحو قوله: " كَذَّبَتْ ثَمُودُ" (الشعراء:١٤١)، فالصوتان يشتركان في الهمس، وتفضل التاء الثاء في القوة بالشدة. وكذلك إدغام الراء في اللام في: (يَغْفِرْ لَكُمْ) (الأحقاف:٣١).

ومن ثم؛ رأينا ابن جني ينكر على أبي عمرو هذا الإدغام، ويقول: " واعلم ان الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إدغامها فيما يليها من الحروف؛ لأن إدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير، فأما قراءة أبي عمرو (يَغْفِر لّكُمْ) بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا، وغير معروف عند أصحابنا، وإنما هو شيء رواه القراء، ولا قوة له في القياس"(١).

وقد حكم صاحب الكشف – أيضا– على هذا النمط بالقبح ومخالفة القياس، قال: " والذي يقبح الإدغام فيه لقوة الأول وضعف الثاني، فهو نحو إدغام الراء في اللام، وهو قبيح؛ لقوة الراء بالجهر والتكرير اللذين فيه، وضعف اللام لعدم التكرير فيه، وضعف الجهر فيه. فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى الأضعف، وذلك مكروه ضعيف، فقِس عليه هذا، فإنه

==

ص١٣٢-١٣٤.

(١) أبو الفتح عثمان بن جني: سر صناعة الإعراب١/١٩٣، تح: د. حسن هنـــداوي، دار القلم، دمشق، ط١٤١٣،٢هـــ/١٩٩٣م.

الأصل الذي يُعتمد عليه"[١]. وعبارته الأخيرة تشير إلى أن إدغام الأضعف في الأقوى أحد الأصول التي ينبني عليها الإدغام.

وكان سيبويه – من قبل- قد منع إدغام الراء في اللام والنون، وصرح تارة بأن تغليب الحرف الأضعف (اللام- النون) – في المثال الذي بين أيدينا- على الأقوى (الراء)؛ إنما هو إجحاف بمنزلة الأقوى، ويقول في ذلك: " والراء لا تدغم في اللام ولا في النون؛ لأنها مكررة، وهي تَفَشَّى إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يُجْحفوا بها، فتدغم مع ما ليس يتفشى في الفم مثلها ولا يكرر"[٢].

وصرح تارة أخرى بأن تغليب حرف ضعيف كاللام؛ على آخر أقوى منه كالراء – بأنه خلل: " وقد تدغم هذه اللام والنون مع الراء؛ لأنك لا تخل بهما كما كنت مخلا بها لو أدغمتها فيهما، ولتقاربهن، وذلك: هَرَّأيتَ، مَرَّأيتَ"[٣].

" وكأني به يعامل الصفات الصوتية في الحروف وكأنها عناصر كيماوية، يذوب الضعيف منها في القوي – بموجب قوانين علم الكيمياء- فينتج عنصر مختلف، أو كما تسيطر قوة كبيرة على قوة أصغر منها

(١) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها١/١٣٦، تح: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

(٢) الكتاب٤/٤٤٨.

(٣) الكتاب٤/٤٤٨.

خضوعا لقوانين علم الفيزياء. ثم يقرر بأن أي مخالفة لهذه القوانين يحدث خللا بمنزلة الحرف الأقوى عندما يخضع لحرف أضعف منه"(١).

ومن ثم؛ يمكن أن نقرر: إنه " في عمليات الإدغام يحتفظ – عادة- بالملامح ذات الأهمية الدلالية، والأوفر في الجهد العضلي والنطقي، وهي ما يعبر عنها القدماء – نحاة وقراء- بالصفات القوية ... وبذلك تحافظ اللغة على تلك الملامح من أن تفنى بسبب الإدغام"(٢).

وقد يتكافأ الصوتان من حيث القوة والضعف، ويتحقق التأثير الإدغامي أيضا، كما هو الحال – فيما بين أيدينا من نماذج- في إدغام التاء في الذال، ففي التاء قوة من حيث شدتها، وفيها ضعف من حيث همسها، وفي الذال قوة من حيث جهرها، وفيها ضعف من حيث رخاوتها. وكذلك الحال في إدغام التاء في السين، فالسين بصفيرها تعادل التاء – قوة- بشدتها. وفي هذه الحالة والتي تسبقها تتولى العلاقة المخرجية – دون غيرها- مسئولية تسوية هذا الوضع الصوتي؛ حيث تعادلت الكتلتان الصوتيتان من حيث القوة والضعف، أو كان المدغم – على خلاف الأكثر والمقيس- أضعف من المدغم فيه.

ولقد وعى الشيخ – رحمه الله- هذه الحقيقة، وفهمها فهما جيدا لا يقل عن فهم المحدثين، وذلك حين علَّل إدغام الضاد في الشين بقوله: " فإن قيل: إن الضاد أقوى من الشين لانطباقها واستعلائها ولا تدغم؟ قيل: يقابل الإطباق والاستعلاء تفشي الشين، فيعتدلان ويتكافآن، ثم إنهما

(١) شرح صوتيات سيبويه ص٢٢٠.

(٢) التجويد القرآني – دراسة صوتية فيزيائية ص٢١.

متقاربان في المخرج؛ لأن الشين من وسط اللسان، والضاد من حافته"(١). وظهر أيضا في توجيهه لإدغام الباء في الميم، حيث قال: "... وإدغامهما لاتحاد مخرجهما، وتجانسهما في الانفتاح والاستفال والجهر، وكافأت الغنة والشدة ..."(٢) .

ملاحظات:

ونخلص من ذلك إلى:

١- أن القانونين (الاقتصاد- والأقوى) هما المسئولان مسئولية كاملة عن عملية الإدغام، سواء عملا معا، أم انفرد أحدهما دون الآخر بالعمل، وقد أدرك الشيخ – رحمه الله–ذلك. ويكون الانفراد- دائما وأبدا- لحساب الاقتصاد – كما سنفصل القول عند حديثنا عن ظاهرة الإقلاب- حيث يمثل الغاية المرجوة من الإدغام – وغيره من التطورات الصوتية- وهو ما عبَّر عنه القدماء بقولهم: " أخف على ألسنتهم"، وتارة: " التماسا للخفة"، أو: " ليكون عمل اللسان من وجه واحد"(٣).

٢- أدرك الشيخ – رحمه الله- أن الصوت الأقوى هو الذي يحسم – في الغالب- الصراع الصوتي بين الوحدات الفونيمية المتجاورة؛ أثناء عملية توزيعها في السياق الصوتي، وأن هذه الغلبة تكون بسبب أهميتها الدلالية. الأمر الذي يحتم دراسة مكونات ومفردات نظرية القوة والضعف

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٤٧.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٤٥.

(٣) تكررت هذه المصطلحات كثيرا في كتاب سيبويه في ثنايا معالجته لظاهرة الإدغام، ينظر: باب الإدغام كله من الجزء الرابع .

في أصوات العربية قبل التصدي لدراسة الظاهرة الفونولوجية، وقد ركز فيها الشيخ – رحمه الله– على اعتبارين؛ هما: الواقع النطقي (الفسيولوجي) – مخرجا وصفة– والواقع السمعي (الإدراكي) دون غيرهما من الاعتبارات(١).

٣– على الرغم من استراتيجية ومركزية الصوت القوي في عملية الإدغام – ولا سيما في الأصوات المتقاربة والمتجانسة– فإن الشيخ – رحمه الله– لم يولِ تلك النظرية اهتماما كافيا، ولم يحلها المحل اللائق بها من كتابه كما فعل غيره من علماء التجويد(٢).

---

(١) لمعرفة بقية الاعتبارات، وتحديد المعايير والأسس التي تتحكم في قوة الأصوات وتقررها، يراجع: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص٧٠–٧٧، وأيضا: مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية ص٤٢–٦٦. وبحثنا الموسوم بـ " محمد مكي نصر الجريسي (ت.١٣١٦هـ) والأصوات اللغوية – دراسة في قضايا الصوت المفرد"، المطلب الثالث: نظرية الأصوات القوية والضعيفة ٢/٢٠٠٥–٢٠١٥.

(٢) ومن هؤلاء مكي بن أبي طالب القيسي (ت.٤٣٧هـ)، فقد ألمح إلى تلك النظرية في ثنايا كتابه الرعاية – وهو كتاب ألفه قبل الكشف– إلى بعض أصول تلك النظرية. ينظر ص٥٠، ثم تبلورت أبعاد تلك النظرية، وتحددت معالمها في كتابه الماتع " الكشف"، حيث عقد جملة من الأبواب، مثل: " باب في معرفة الحروف القوية والضعيفة" و " باب في مقدمات أصول الإدغام والإظهار" و " باب في جملة من مخارج الحروف مختصرا"، طرح في ثناياها رؤيته الدقيقة والعميقة حول تلك النظرية، وفصل القول في مرتكزاتها ومنطلقاتها؛ بما لا يدع زيادة لمستزيد، ولا يترك قالة لقائل، مما يحتاج – من وجهة نظري– إلى بحث مستقل؛ لاستخراج الكنوز الدفينة في تراثنا، بدلا من استيراد بضاعتنا من غيرنا تحت مسميات ومصطلحات براقة. للمراجعة ينظر: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها ==

٤- ظهرت في ثنايا معالجة الشيخ – رحمه الله- لأمثلة هذا اللون من الإدغام كثيرا من الملاحظات الإحصائية، من ذلك: ما ذكره بأن الذال تدغم في حرفين: السين من قوله تعالى: (فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ) (الكهف:٦١،٦٣) موضعان في الكهف لا غير. وفي الصاد من قوله تعالى: (مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا) بالجن:٣ فقط[١]. وقوله أيضا: " وأما الشين المعجمة: فتدغم في السين المهملة من قوله: (ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) " الإسراء:٤٢" فقط"[٢].

وهذه الملاحظات – وأخريات غيرها في نهاية مكي[٣]- تدل على استقراء الشيخ الواعي لأفراد الظاهرة، ومعايشته الدقيقة لأنساقها في مختلف سياقاتها، أملا في الوصول إلى النهاية في الإجادة، استجابة لمقتضيات قوله تعالى: " وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا" المزمل:٤. مما يكشف لنا عن دراسات صوتية عميقة؛ جديرة بالتأمل والتتبع، والبحث والاستقصاء.

٥- محمد مكي نصر ونظرية الشيوع:

" وقد نادى بهذه النظرية Vilhelm Thomson، وغيره من المحدثين. وتقرر هذه النظرية: أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال، تكون أكثر تعرضا للتطور من غيرها ... فالصوت اللغوي إذا

==

وحججها١/١٣٤-١٤٠.

(١) نهاية القول المفيد ص١٤٦.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٤٧.

(٣) لمزيد من الأمثلة والنماذج ينظر الصفحات: ١٤٣-١٤٨ من النهاية.

شاع استعماله في الكلام كان عرضة لظواهر لغوية، كان القدماء يسمونها حينا إبدالا، وحينا آخر إدغاما. هذا وقد يتعرض الصوت الكثير الشيوع للسقوط من الكلام"(١).

وقد ظهرت تطبيقات تلك النظرية في تعليلات الشيخ – رحمه الله– الصوتية لبعض الصور الاستثنائية لأنماط الإدغام الكبير، حيث كان الدافع الأساس لجوازها من وجهة نظره، هو كثرة الاستعمال، وشيوع دورانها في الكلام، وهاك البيان:

فقد قرر أن اللام تدغم في الراء؛ بشرط تحرك ما قبلها بأي حركة، أما إذا سكن ما قبلها فإنها لا تدغم إلا إذا كان الساكن مضموما أو مكسورا، فإن كان مفتوحا امتنع الإدغام لخفة الفتحة، إلا لام (قال)، نحو: قَالَ رَبِّ، (الأعراف:١٤٣) قَالَ رَجُلَانِ، (المائدة:٢٣) فإنها تدغم حيث وقعت لكثرة دَوْرِها(٢).

كما ظهر أثر تلك النظرية جليا في تبريره لإدغام النون الساكن ما قبلها في نحو: " نحن" في اللام، وذلك في مثل قوله: (نَحْنُ لَكَ) (الأعراف:١٣٢)، فقد وجهها صوتيا بقوله: " لثقل الضمة مع لزومها، ولكثرة دَوْرِها"(٣).

ولو رُحْنا نقيِّم المنهج الصوتي الذي جوَّز عليه الشيخ – رحمه الله– هذه الوجوه الإدغامية – في ضوء ما توصلت إليه الدراسات الصوتية

(١) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٣٧.
(٢) نهاية القول المفيد ص١٤٨.
(٣) نهاية القول المفيد ص١٤٨.

الحديثة- تبين لنا صدق ما قال. فقد قام بعض المحدثين باستقراء نسبة شيوع أصوات اللام والميم والنون في عشرات من صفحات القرآن الكريم، وكانت النتيجة التي توصل إليها أن نسبة شيوع اللام (١٢٧) مرة في كل ألف من الأصوات الساكنة. والميم (١٢٤) مرة. والنون (١١٢) مرة. في حين أن صوتا كالظاء يتكرر ثلاث مرات مرات فقط في ألف من الأصوات.

ثم يتابع حديثه قائلا: ولا يبعد أن تكون هذه الحقيقة في كل اللغات السامية، فمن النظرات الخاطفة أثناء قراءتي في العبرية والسريانية أستطيع أن أتنبأ بهذه النتيجة، هي: أن اللام والميم والنون تكوِّن مجموعة من الأصوات الساكنة هي أكثرها شيوعا، ليس في اللغة العربية فحسب، بل في كل اللغات السامية على ما نظن[١].

وهذا يفسر لنا سر ما يعتور أصوات تلك المجموعة من حالات مختلفة، فهي تظهر حينا، وتخفى حينا آخر، وتدغم تارة، وتقلب تارة أخرى، بل قد تكون عرضة للسقوط من الكلام.

ومن ثم، فإن عبارة الشيخ (لكثرة دَوْرها)، وهو يقصد بعض أصوات تلك المجموعة – وغيرها من عبارات القدماء- نحو: (كثرة الاستعمال – لشيوعها ودورانها على الألسنة) كانت إيذانا – إو إن شئت قلت- إرهاصاً بميلاد نظرية جديدة، وهي: " نظرية الشيوع"، كما أسماها الدرس الصوتي الحديث. وقد ظهرت بذورها الأولى، أو نمت جذورها

(١) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٤٣. بتصرف واختصار.

الأساسية في تأصيلاته المعيارية وتوجيهاته الصوتية لبعض الظواهر القرآنية – كما رأينا.

٣- باعتبار درجة درجة تأثر الصوت أو الحرف الأول بالثاني:

وقد قسَّمه إلى قسمين: التام أو المستكمل أو المحض. والثاني: الناقص أو غير المستكمل أو غير المحض.

وعرَّف الأول بأنه: إدراج الحرف الأول في الثاني ذاتا وصفة[١]، أي: أن يذوب الأول في الثاني ذوبانا لا يبقى له أثرا[٢] . وقد مثل له: بإدغام التاء في الطاء من نحو قوله: " وَدَّت طَّائِفَةٌ" (آل عمران:٦٩) . وهو ما سماه الدرس الصوتي الحديث بـــ " المماثلة الكلية Total Assimilation [٣].

ويقصد بالثاني:إدراج الحرف الأول في الثاني ذاتا لا صفة[٤]، أي:

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٠، ولم يختلف الأمر عند المحدثين، فمنهم من أخذ هـذا التعريف بنصه. ينظر: د. أنـيس: الأصـوات اللغويـة ص١٨٦، د. الخـولي: الأصوات اللغوية ص٢٢٠، وقارن بـ: الدراسات الصوتية عند علمـاء التجويـد ص٣٣٥ وما بعدها، وأيضا: عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ص٢١٣،٢١٤.

(٢) المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ص٢٤١.

(٣) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص١٩٠.

(٤) نهاية القول المفيد ص١٧٠، د. أنيس: الأصوات اللغوية ص١٨٧، د. الخـولي: الأصوات اللغوية ص٢٢٠، وقارن بـ: الدراسات الصوتية عند علمـاء التجويـد ص٣٣٥ وما بعدها، وأيضا: عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية ==

أن يذوب الأول في الثاني ذوبانا يبقى له أثرا[١] .وهو ما سماه الدرس الصوتي الحديث بـــ " المماثلة الجزئية Partial Assimilation [٢]. وقد أشار إلى أن الصفة الباقية واحدة من ثلاث:

١- إما غنة: كإدغام النون الساكنة والتنوين في الواو والياء مع بقاء الغنة.

١- وإما إطباق: كإدغام الطاء في التاء مع بقاء صفة الإطباق، نحو: (بَسَطتَ) " المائدة:٢٨" و (أَحَطتُ) " النمل:٢٢"، فبقاء الإطباق مع إدغام الطاء شبيه ببقاء الغنة مع إدغام النون[٣].

٣- وإما استعلاء: كإدغام القاف في الكاف في " أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ" (المرسلات:٢٠)[٤] .

٤- باعتبار الحكم:

وقد قسَّمه إلى ثلاثة أقسام: واجب، وممتنع، وجائز. وقد فصَّل القول في تلك الأحوال؛ ذاكرا ما دار حولها من آراء وأفكار، مؤيدا كلامه بالأمثلة القرآنية.

==

الحديثة ص٢١٣،٢١٤.

(١) نهاية القول المفيد، الباب الثاني: في بيان الإدغام الكبير، وهو ما تحرك أول حرفيه ص١٤٣-١٤٨.

(٢) اللسانيات – المجال، والوظيفة، والمنهج ص٩٤، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص١٩٠.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٦٠.

(٤) نهاية القول المفيد ص١٧٠.

وقد بين أن هذه الأحكام الثلاثة إنما تنسحب على الإدغام الصغير، أما الإدغام الكبير: إذا استوفى شروطه، وتحققت أسبابه، وارتفعت عنه الموانع فحكمه الجواز، وليس بواجب في أي حالة من حالاته.

أما الإدغام الصغير، فإنه يكون واجبا بثلاثة شروط:

١- ألا يكون أول المثلين هاء سكت. ٢- ألا يكون حرف مد. ٣- ألا يكون أول الجنسين أو المتقاربين حرف حلق[١].

" وأما الممتنع: فهو أن يتحرك أولهما ويسكن ثانيهما، سواء كان في كلمة، نحو: (فَإِن زَلَلْتُم) (البقرة:٢٠٩) ... أو كلمتين، نحو: (قال الملأ) (الأعراف:٦٠) ... فهذا لا يجوز إدغامه؛ لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه"[٢].

وأما الجائز، فقد حصر الوارد منه في القرآن في تسعة أنواع، نجمل القول فيها على النحو التالي:

النوع الأول: إدغام الباء الموحدة في مقاربها وهو حرفان: الميم والفاء ... النوع الثاني: إدغام تاء التأنيث في مقاربها، وهو ستة أحرف: الثاء، الجيم، الزاي، السين، الصاد، الظاء ... النوع الثالث: إدغام الثاء في مقاربها؛ ولم يات في القرآن بعدها من مقاربها إلا الذال والتاء ... النوع الرابع: إدغام الدال في مقاربها: وهو عشرة أحرف، الثاء والذال، وحروف دال " قد" ... النوع الخامس: إدغام الذال في مقاربها: وهو التاء، وحروف ذال " إذ" ... النوع السادس: إدغام الراء

(١) نهاية القول المفيد ص١٤٩،١٥٠. ملخصا.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٠.

الساكنة في مقاربها: ولم يأت في القرآن إدغامها في مقاربها إلا في اللام ... النوع السابع: إدغام الفاء في مقاربها: وهو الباء ... النوع الثامن: إدغام اللام المجزومة في الذال، والراء، وحروف لام " هل، وبل" ... النوع التاسع: إدغام النون في الواو ..."(١) .

وقد قدَّم الشيخ – رحمه الله– كل هذه الأنواع مشفوعة بالأمثلة الحية من كتاب الله، كما بين اختلاف القراء السبعة حول إظهارها وإدغامها بدقة واستقصاء. واستيفاء الحديث عن كل صوت وحالات إدغامه في غيره أمر يطول، ويخرج بالقارئ عن موضوع البحث، ويمكن الرجوع للوقوف على تفاصيل ذلك إلى نهاية مكي، وأكتفي هنا بإيراد بعض الأمثلة:

قال: " النوع السادس: إدغام الراء الساكنة في مقاربها: ولم يأت في القرآن إدغامها في مقاربها إلا في اللام، نحو: (يَغْفِرْ لَكُمْ) (الأحقاف:٣١) و (وَاْصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ) (الطور:٤٨)، ولم يدغمها فيها غير أبي عمرو بخلاف عن الدوري. النوع السابع: إدغام الفاء في مقاربها: وهو الباء الموحدة، اختلفوا في إدغام الفاء فيها من قوله تعالى: (نَخْسِفْ بِهِمْ) (سبأ: ٩)، وليس في القرآن غيره، أدغمه الكسائي، وأظهره الباقون"(٢) .

" والذي يبرر هذا الإدغام في المثال الأول هو قرب المخرج مع اتحاد في الصفة؛ لأن كلا منهما صوت بين الشدة والرخاوة. ولا يكاد يسمع

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٥٠–١٥٥.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٣،١٥٤.

للراء حفيف، مثلها في ذلك مثل أشباه أصوات اللين التي منها اللام. هذا إلى أن الراء في نظر المحدثين من أوضح الأصوات الساكنة في السمع. فهي لهذا تشبه اللام والنون والميم التي تعتبر حلقة وسطى بين أصوات اللين والأصوات الساكنة، وكل الذي يتطلبه إدغام الراء في اللام هو ترك التكرار المختصة به الراء"[١] .

" ولتبرير الإدغام في المثال الثاني يمكن أن يقال: إن الفاء جهر بها أولا، فأصبحت ذلك الصوت الشائع في اللغات الأوربية، والذي يرمز إليه بالرمز (V)، ومثل هذا الصوت إذا ذهبت رخاوته بانحباس الهواء معه ليصبح انفجاريا، أشبه الباء كل الشبه، وبهذا يمكن الإدغام"[٢] .

وإذا أنعمنا النظر في الأمثلة والنماذج التي أوردها الشيخ – رحمه الله– في الأنواع الجائزة لهذا اللون من الإدغام؛ وجدناها قد شملت ألوانا مختلفة من التماثل، ودرجات متنوعة من التأثر، يمكن أن نجمل القول فيها على النحو التالي:

١– الانتقال بين الجهر والهمس: إذا اقتضت صيغة من الصيغ أن يتجاور صوت مجهور مع نظيره المهموس مجاورة مباشرة، فستظهر بيئة صوتية قد تكون مهيئة لانتقال إحدى هاتين الصفتين من حرف لآخر؛ بحيث يصبح الصوتان إما مهموسين، أو مجهورين. كما في إدغام التاء في الجيم في نحو قوله تعالى: " كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ" (النساء:٥٦). إذ لا فرق بين الحرفين إلا أن الأول: مهموس، والثاني:

(١) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص١٩٩.

(٢) السابق ص٢٠٠.

مجهور. ومثله إدغام الثاء في الذال في نحو قوله: " يَلْهَث ذَّلِكَ" (الأعراف:١٦٧). " فالإدغام هنا واضح جلي؛ لأنه لا فرق بين الثاء والذال؛ إلا في أن الأولى مهموسة، والثانية نظيرها المجهور، فمتى جهر بالثاء أصبحت ذالا، وبذلك يكون الإدغام بين صوتين متماثلين كل المماثلة"(١) .

٢- الانتقال بين الشدة والرخاوة: فعند النظر في احتمالات الإدغام بين حروف تتفاوت في الشدة والرخاوة، وجب قلب أحد الصوتين إلى الآخر، حتى يصير الصوتان إما شديدين أو رخوين. وذلك مثل إدغام الدال في الذال، نحو قوله تعالى: " وَلَقَدْ ذَرَأْنَا" (الأعراف:١٧٩)، أو إدغامها في الزاي، كما في قوله: " وَلَقَدْ زَيَّنَّا" (الملك:٥). ففي المثالين، يجب أن يسمح للهواء بالمرور مع الدال؛ لتصبح رخوة كالذال والزاي، وهكذا يتم الإدغام.

وفي هذا المقام ينبغي أن ننبه أن التأثر بين الحروف المتجاورة تتفاوت درجته، فقد يكون تماثلا في الهمس والجهر فقط - كما رأينا- وقد يكون في الشدة والرخاوة - وقد ذكرنا أمثلة مما رصدها الشيخ- وأحيانا أخرى قد يجمع بينهما، ومن ذلك ما ذكره الشيخ - رحمه الله- من إدغام التاء في الظاء في نحو قوله تعالى: " إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا" (الأنعام:١٤٦)، ففي هذا المثال انتقلت التاء من دائرة الهمس إلى الجهر؛ لتماثل الظاء المجهورة، ثم سمح للهواء معها بالمرور فصارت رخوة؛ لأن الظاء صوت رخو.

---

(١) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص١٩٣، ١٩٤.

ويمكن بعد هذا العرض أن نخرج بقاعدة تحكم مسيرة التأثر أو التماثل في هذه النماذج وغيرها، مفادها: إذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو من مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهورا والآخر مهموسا، أو كان أحدهما شديدا والآخر رخوا، حدث بينهما شد وجذب، كل واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته، ويجعله يتماثل معه في صفاته كلها أو في بعضها.

٣- انتقال مجرى الهواء بين الفم والأنف: فقد ينتقل مخرج الحرف في القناة الصوتية إلى مخرج آخر، تحت تأثير ظروف لغوية خاصة. وقد روي لنا هذا التأثر مطردا في بعض أمثلة الإدغام التي ذكرها الشيخ – رحمه الله– منها على سبيل المثال لا الحصر، قوله تعالى: " ٱرْكَب مَّعَنَا" (هود:٤٢)، " فقد قلبت الباء ميما، أي: أن صوت الفم " الباء" انتقل إلى نظيره من أصوات الأنف " الميم". كما اجتمعت النون واللام في " فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ" (البقرة:٢٤)، وقلب صوت الأنف " النون" إلى أحد نظرائه من أصوات الفم " اللام"؛ لأن كلا من النون واللام من الأصوات الشبيهة بأصوات اللين"[١] .

٤- انتقال مخرج الصوت: من أنواع التأثر التي رصدها الشيخ – رحمه الله– والتي تحققت بوضوح في أمثلة الإدغام؛ أن ينتقل الصوت من مخرجه الأصلي إلى مخرج آخر، فيستبدل به أقرب الأصوات إليه في هذا المخرج الجديد، وقد برز ذلك جليا في إدغام لام المعرفة؛ حيث تدغم في ثلاثة عشر حرفا من حروف الفم، وذلك مثل: " الشمس" و " النهار".

(١) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص١٨٥.

وفي هذا الصدد يقرر بعض المحدثين أن انتقال الأصوات اللسانية بعضها إلى بعض هو الشائع في اللغة. فبعض أفراد المجموعة الكبرى قد تنتقل من مخرجها إلى أصوات وسط الحنك، أو العكس. وبعض أفراد أقصى الحنك قد تنتقل من مخرجها إلى أصوات وسط الحنك، أو العكس(١).

ومن إشراقات الشيخ – رحمه الله– الرائعة: أنه وضع قاعدة عامة لإدغام الحروف، حيث قسم الحروف الأصول التسعة والعشرين باعتبار إمكانية إدغامها أو عدم إدغامها، وما تدغم فيه وما لا تدغم فيه، إلى أربعة أقسام:

١– قسم منها لا يدغم في شيء، وهو سبعة أحرف: الهمزة، والألف، والخاء، والطاء، والظاء، والصاد، والزاي، فالسبعة بمعزل عن التماثل إلا الأربعة الأخيرة باعتبار الإدغام فيها.

٢– لا يدغم إلا في مثله، وهو ستة أحرف: الهاء، والعين، والغين، والياء، والفاء، والواو.

٣– لا يدغم إلا في مجانسه أو مقاربه – لأنه لم يلق مثله– وهو خمسة أحرف: الجيم، والشين، والضاد، والدال، والذال.

(١) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٥٤.

٤- يُدغم في مثله ومجانسه ومقاربه، وهو أحد عشر حرفا: الحاء، والقاف، والكاف، واللام، والنون، والراء، والباء، والتاء، والثاء، والسين، والميم[١] .

وهذه الملاحظة الإحصائية تعكس اتجاها يتسم بعمق النظرة وشمول الرؤية في تحليل مواقع الأصوات في الأبنية والتراكيب، وكيفية ائتلافها مع شقيقاتها، والتغيرات التي تطرأ عليها، والنظم اللغوية التي تخضع لها؛ إذ إنها توضح – إجمالا- القواعد العامة التي نستطيع في ضوئها أن نفسر كثيرا من حالات التأثر والتفاعل بين أصوات العربية، وهي:

١- كلما ازداد الشبه في الصفات بين الحروف المتجاورة، كلما كبر احتمال إدغامها، وكلما تباعدت في مخارجها واختلفت في بقية صفاتها، كلما كان البيان فيها أحسن. وما أجمل عبارة سيبويه في هذا المقام: " كلما تقاربت المخارج وتدانت كان الإدغام أقوى، وكلما تباعدت المخارج ازداد الإظهار حسنا"[٢] .

٢- أصل الإدغام في حروف الفم واللسان، ويقل في حروف الشفتين وأقصى اللسان والحلق.

٣- أن الحرف الضعيف يدغم في القوي – ولا يحدث العكس إلا نادرا، وهو مستقبح- حتى لا تذهب مزية الحروف.

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٤٢،١٤٣.

(٢) الكتاب ٤/٤٤٦.

وعلى هذا النحو من الدقة والإحكام، أخذ الشيخ – رحمه الله– يرسم الأبعاد الدقيقة والحدود الفاصلة، لمجمل القضايا والتصورات المنطقية الخاصة بتلك الظاهرة.

سابعا: صور الإدغام(١) :

الصورة الأولى: إدغام النون الساكنة والتنوين:

ذكر الشيخ – رحمه الله– أن التحليل الأدائي لموقعيات النون الساكنة في الأنساق القرآنية المتنوعة، وإفرازاتها المعيارية – تنتج لنا مجموعة من الظواهر الفونولوجية، وقد نقل الخلاف الدائر بين العلماء فيها على النحو التالي:

١– مذهب الأكثرين: أنها أربع حالات، وهي: الإظهار، والإدغام، والقلب، والإخفاء.

٢– وجعلها بعض العلماء ثلاثة، وهي: الإظهار، والإدغام، والإخفاء، فأسقط القلب.

٣– وجعلها بعض العلماء خمسة.

---

(١) اقتصرنا هنا على حالات الإدغام الواجبة، أما الإدغام الجائز، نحو: إدغام لام هل وبل، ودال قد، وتاء التأنيث، وذال إذ، وغيره مما اختلف فيه القـراء، فهـذا وإن ذكره الشيخ – رحمه الله– وفصّل فيه القول، فإن مجال البحث فيه – في اعتقادنا– كتب القراءات، والخوض فيه يخرج البحث عن طبيعته ومقصوده .

أساس الاختلاف:

يبدو أن أساس الاختلاف بين العلماء مرجعه إلى التفصيل، والنظر إلى أقسام الظاهرة وفروعها، وبيان ذلك: أن من جعلها خمسة قد اعتد بنوعي الإدغام (بغنة أو بغير غنة)، ومن جعلها أربعة أبهم الإدغام، واكتفى بذكره دون تقسيم فشَمِل الشيئين، ومن جعلها ثلاثة، فقد أسقط الإقلاب وأدخله في الإخفاء، فعلى كلامه يكون الإخفاء معه قلب أو لا قلب معه.

واستقصاء الشيخ – رحمه الله– لمثل هذه الجزئيات؛ نابع من انشغاله التام بهذه القضية، ورغبته في دراستها على أكمل وجه، فنراه يقلب النظر ويعيده في كل قضية من القضايا، ويطيل الوقوف عندها؛ محاولا سبر غورها، والكشف عن حقيقتها.

ولا أجد بأسا من جعلها ثلاثة أو خمسة، وإن كان جمهور علماء العربية والتجويد على أنها أربعة، وتابعهم في ذلك بعض المحدثين. فجعلها أربعة هو المشهور في كتب علم التجويد والأصوات اليوم. والخلاف لا يعدو أن يكون لفظيا، والمسألة ليست أكثر من شكلية لا تمس جوهر القضية بحال من الأحوال.

والذي يهمنا – بغض النظر عن التقسيمات والأعداد– أن للنون الساكنة والتنوين حال اتصالهما بأي من أصوات العربية حالة من ثلاث:

١– عدم التأثير أو التأثر، وذلك في حالة مردافتها لأحد حروف الإظهار الستة.

٢- التأثير الكامل، حيث تدغم كلية في الحرف التالي لها دون أن يبقى أثر من صفاتها، وذلك في حالة الإدغام بدون غنة.

٣- التأثير الناقص، حيث تدغم جزئيا في الحرف التالي لها مع بقاء صفة الغنة، وذلك في حالات الإخفاء والإقلاب والإدغام(١) .

ولا يخفى أن تكوينها فسيولوجيا وراء هذه الأحوال التمييزية، فهي من حروف طرف اللسان، وأصل الإدغام لحروف الفم واللسان كما ذكر سيبويه(٢)، كما أنها لوضوحها السمعي تعد أشباها لأصوات اللين، كما أنها تتميز بمجموعة من السمات الصوتية التي تتمثل في الجهر، والتوسط، والاستفال، والانفتاح، والغنة، وليس فيها استعلاء، أو إطباق، أو تكرير، أو تفش أو غيرها من الصفات التي تستعصي على الاندماج مع ما جاورها. هذا بالإضافة إلى أنها تُكوِّن مع أختيها – اللام والميم- مجموعة صوتية هي الأكثر شيوعا في العربية كما ذكر المحدثون(٣). كما أنها حال سكونها يتحقق اتصالها بما بعدها اتصالا مباشرا، ولأجل هذا كانت أكثر الأصوات استجابة للمؤثرات الصوتية؛ التي تستوجب مماثلتها مع ما يجاورها على نحو من الأنحاء التي سبق ذكرها.

---

(١) فونولوجيا القرآن – دراسة لأحكام التجويد في ضوء علم الأصوات الحديث ص٢٤٧، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير، إعداد: أحمد راغب أحمد، إشراف: د. محمد الدسوقي الزغبي، د. محسن رشوان، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

(٢) الكتاب٤/٤٥٤.

(٣) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٣٩.

وقد حدَّد الشيخ – رحمه الله– الخصائص اللغوية لكل من النون الساكنة والتنوين، على النحو التالي:

١– النون الساكنة: هي التي لا حركة لها، كقولك: مَنْ وعَنْ.

٢– قد تحرك لالتقاء الساكنين، كقوله تعالى: (إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ) " الجن:٢٧" و (وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ) (النساء:١٢٨).

٣– تثبت لفظا وخطا ووصلا ووقفا.

٤– تكون في الأسماء والأفعال والحروف متوسطة ومتطرفة.

أما التنوين: فهو نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم، تثبت لفظا ووصلا، وتسقط خطا ووقفا[١] .

ولعلنا نلاحظ أن الشيخ – رحمه الله– قد ألحق التنوين بالنون الساكنة في الأحكام، وقد أرجع ذلك بعض المحدثين لسببين، أولهما: " أن التنوين في حقيقته النطقية ليس شيئا آخر غير النون. وثانيهما: وهو مرتب على الأول، أنهم وجدوا في الأداء التجويدي أن الذي ينطبق على النون هو نفسه الذي ينطبق على التنوين، فلذلك كانت الأحكام التي استخلصت من الأداء النطقي للتنوين؛ مطابقة لتلك التي في الأداء النطقي للنون"[٢] . وهذا يدل أن الشيخ – رحمه الله– قد أدرك أنه لا يوجد فرق – على الإطلاق– في الخصائص الصوتية لكلا نوعي النون – النون الساكنة

(١) نهاية القول المفيد ص١٥٥.

(٢) د. سمير شريف استيتية: القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية – منهج لساني معاصر ص٩٧، عالم الكتب الحديث، الأردن٢٠٠٥م.

ونون التنوين- ولهذا آثر أن يعالجهما معا كشيء واحد لا كشيئين مختلفين[١] مما ينمُّ على قدر كبير من الوعي والإدراك بالحقائق والخصائص الصوتية لكل منهما.

وسوف نخصص حديثنا هنا عن ظاهرة إدغام النون الساكنة والتنوين، وقد ذكر الشيخ – رحمه الله- أنها تدغم في ستة حروف يجمعها (يرملون)، وتنقسم ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يدغمان – أي النون الساكنة والتنوين- بغنة في النون والميم بإجماع القراء، نحو: (مِّن نَّذِيرٍ) " القصص:٤٦" و (شَيۡءٖ نُّكُرۡ) " القمر:٦" و (مِن مَّآءٖ) " المرسلات:٢٠" و (عَذَابٌ مُّقِيمٌ) " المائدة:٣٧" ... وقد سماه بالإدغام غير المستكمل أو غير المحض"[٢] .

---

(١) وأود في هذا الصدد أن أنبه على أن الذي دفع القدماء إلى اعتبارهما شيئين لا شيئا واحدا: هو مراعاة الفرق الوظيفي بين النون باعتبارها وحدة صوتية تدخل في بناء الكلمة، مثلها في ذلك مثل بقية حروف الأبجدية، والنون الساكنة باعتبارها وحدة صرفية، أو بالأحرى وحدة صوتية وصرفية في آن واحد. وربما كان لطريقة الكتابة دخل في هذا الاعتبار؛ إذ جعلت للنون عندما تكون حرف مبنى رمزا معينا، ولم تجعل لنفس النون عندما تكون حرف معنى – كالدلالة على التنكير، والعوض، والمقابلة، والتمكين ..- رمزا مستقلا إلا بأخرة، ولذا كان رمز التنوين مختلفا كل الاختلاف عن رمز النون. وربما كان السبب في عدم تسجيل رمز كتابي لنون التنوين منذ البداية: هو أن الكتابة العربية كانت تسجل الكلمات في حالة الوقف لا في حالة الوصل، ولما كانت نون التنوين هذه تسقط في الوصل لم يخصوها برمز معين. مقدمة في أصوات العربية وفن الأداء القرآني ص٢١٠،٢١١ بتصرف واختصار.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٨.

وكان لبعض المحدثين وجهة نظر أخرى، مفادها: أنه إذا ولي النون ميم أو نون مثلها، فالنون الساكنة هنا تفنى فناء تاما في الميم والنون الثانية، فهو إدغام كامل لا ريب في هذا. والغنة في هذه الحالة ليست إلا لإطالة الصوت المشدد، وهو الميم والنون المشددتان[١] .

وقد أوضح الشيخ – رحمه الله– المسوغ الصوتي لهذا الإدغام بقوله: " وجه إدغامهما – أي النون الساكنة والتنوين– في النون التماثل، فهو من باب إدغام المثلين. ووجه إدغامهما في الميم: التجانس؛ أي الاشتراك في الغنة، والجهر، والانفتاح، والاستفال، والكون بين الرخوة والشديدة" [٢]. وقال مرة أخرى: " فإن قلت: النون من طرف اللسان وفوق الثنايا، والميم من بين الشفتين، وبينهما مخارج، فَلِمَ ساغ الإدغام مع التباعد؟ أجيب: بأنه قد يحصل للمتباعد وجه يسوغ إدغامه؛ فالوجه الذي قرب بين النون والميم ونحوهما هو الغنة الذي اشتركا فيها فصارا بذلك متقاربين"[٣] .

وهو كلام سديد من وجهة النظر الصوتية البحتة؛ إذ لا يفرق بين الحرفين سوى أن طرف اللسان يلتقي بأصول الثنايا العليا عند النون. أما الميم: فإن الشفتين هما العضوان اللذان يلتقيان، وفي كلتا الحالتين يتسرب الهواء من التجويف الأنفي؛ محدثا في مروره نوعا من الحفيف لا يكاد يسمع.

---

(١) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٧٣.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٩.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٥٩.

القسم الثاني: إدغامهما في الواو والياء، نحو: (مِن وَالٍ) " الرعد:١١" و : (مَن يَقُولُ) " العنكبوت:١٠" و (يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ) " الحاقة:١٦" و (ءَايَةً يُعْرِضُوا) " القمر:٢"[١] .

وقد سمَّاه تارة بالتام المستكمل التشديد، وتارة أخرى بالناقص غير المستكمل التشديد، وأرجع ذلك إلى اختلاف القراء في بقاء الغنة عند الإدغام، فحيث قرأ خلف عن حمزة بعدم بقائها أصلا مع إدغامهما فيهما، كان إدغاما تاما مستكمل التشديد، وحيث قرأ الباقون بإدغامهما فيهما مع بقاء غنة ظاهرة، فيكون إدغاما ناقصا غير مستكمل التشديد[٢] .

ولم يفُت الشيخ – رحمه الله– أن يوجِّه هذا اللون صوتيا، فقال: " ووجه إدغامهما في الواو والياء: التجانس في الانفتاح والاستفال والجهر، ومضارعتهما النون والتنوين باللين الذي فيهما؛ لأنه شبيه بالغنة، حيث يتسع هواء الفم فيهما، وأيضا فإن الواو لما كانت من مخرج الميم أدغما فيها كما أدغم في الميم، ثم أدغما في الياء لشبهها بما أشبه الميم وهو الواو"[٣] .

وهذا التعليل الصوتي[٤] يكشف لنا سر إدغام الواو والياء في النون والتنوين، فهما مع مضارعتهما للنون في الصفات المذكورة – والتي

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٥٩.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٩.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٥٩.

(٤) وإذا كان هذا التعليل – في شقه الأول– يقدم مبررا وجيها ومعقولا – من وجهة النظر الصوتية– لإدغام ذانكم الحرفين، فإن أمانة العلم تقتضي أن نقول: إنه في شقه الثاني يغالط ما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة؛ والتي تؤكد أن الواو ==

توجب الإدغام قطعا- حلَّ اللين والاتساع الذي في الواو والياء محل الغنة التي في النون، حيث يتسع الهواء فيهما(١) – على حد تعبير الشيخ- فازداد التوافق والتماثل بينهما. كما يكشف لنا سر إجماع القراء على إدغام النون بغنة مع مثيلتها والميم، وذلك – فضلا- عن التماثل في الأولى، والتجانس الشديد المقارب للتماثل في الثانية، فهما صوتان أَغَنَّان، أي: أن صوت الغنة مركب في جِسْمَيهما، فهو صفة ذاتية لا عارضة، وذلك بخلاف الواو والياء المختلف في بقاء الغنة معهما عند القراء.

ونخلص من ذلك: أن إدغام النون الساكنة والتنوين بغنة يكون عند لقائهما أربعة حروف (الواو- الياء- النون- الميم)، ومقتضى الغنة: أن تيار الهواء يخرج من الأنف والفم معا، أو من الأنف فقط. فحيث التقت النون أو التنوين الواو أو الياء، خرج الهواء من الأنف والفم معا،

==

لا تخرج من مخرج الميم، وقد أطلنا الوقوف عند تلك الفكرة في بحثنا: محمد مكي نصر الجريسي (ت.١٣١٦هـ) والأصوات اللغوية – دراسة في قضايا الصوت المفرد- مبحث مخارج الحروف ٢/١٩٢٦،١٩٢٧،١٩٤٠، ومن ثم؛ فإن قياسه الياء على الواو التي تشارك الميم في المخرج – على حد رأيه- وتوصله إلى إدغام الياء في النون الساكنة والتنوين، قياسا على الواو، حيث يتشابهان في المد واللين، وقد أدغمت الواو؛ للعلاقة المخرجية بينها وبين الميم – على حد زعمه- وقد وجب الإدغام للميم في النون الساكنة والتنوين مع بقاء الغنة بلا منازع، وعليه فإن هذا الحكم ينسحب على الأشباه والنظائر. أقول إن هذا القياس يعد قياسا فاسدا أو خاطئا، حيث بني على مقدمات خاطئة. ولو أنه اكتفى بما قدمه في الشق الأول، لكان خيرا وأشد تثبيتا.

(١) هواء التجويف الفموي في الواو والياء، وهواء التجويف الأنفي في الغنة.

فالصوت مؤنف Nasalized؛ حيث اكتسب صفة الأنفية التي لم تكن فيه أصلا من غيره، ولذلك يسميها بعض المحدثين الواو الأنفمية والياء الأنفمية(١) . وحيث التقت النون نونا مثلها أو ميما، فإن تيار الهواء يخرج – في تلك الحالة– كله من الأنف، حيث يكون التشديد مكونا من نونين أو ميمين، فهو صوت أنفي Nasal بطبيعته. وفي كلتا الحالتين يكون الإدغام ناقصا؛ حيث لم يتحول الصوت المقلوب إلى كل صفات الصوت المقلوب إليه، لبقاء الغنة اتفاقا في القسم الأول، وعلى المشهور المأخوذ به في القسم الثاني.

ويفسر ذلك بعض المحدثين فسيولوجيا: " بأن النون في الإدغام بغنة يذهب نصفها، وهو المخرج، فلا يلتصق مقدم الحنك، وإنما يظل في وضعه العادي، ويبقى نصفها الآخر، وهو الصفة (الغنة)، وذلك بإمرار الهواء من التجويف الأنفي، فنسمع معه صوت الغنة، وبذلك تكون النون قد فنيت بنسبة٥٠%"(٢) . وهنا يحدث ما يمكن أن نسميه بالمماثلة الجزئية.

---

(١) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٧٢. ويسمى الصوت في تلك الحالة بالصوت الأنفمي: وهو ما يشترك الفراغ الأنفي مع مجرى الصوت من الفم في إنتاجه. وتشيع هذه الظاهرة في اللغة الفرنسية، كما تشيع في بعض الشعوب كاليهود، فهم يميلون للنطق بمعظم الأصوات من أنوفهم كأنهم خنف، أي أن معظم أصواتهم أنفمية. الكتاب المذكور ص٧١.

(٢) عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ص٢١٢.

تنبيه وتحذير:

اشترط الشيخ – رحمه الله– لتحقق إدغام النون الساكنة بغنة في حروف الإدغام أن تكون متطرفة، أي: أن يكون المدغم والمدغم فيه من كلمتين، أما إذا كانت متوسطة؛ بأن كانا – أي المدغم والمدغم فيه– من كلمة، نحو: " ٱلدُّنْيَا" (البقرة:٨٥)، و " بُنْيَانٌ" (الصف:٤)، و " قِنْوَانٌ" (الأنعام:٩٩)، و"صِنْوَانٌ" (الرعد:٤) ولا خامس لهن، فإنها تظهر...[١].

وقد أوضح الشيخ – رحمه الله– السبب في وجوب الإظهار في هذه الحالة " ... لئلا يلتبس بالمضاعف لو أدغم – وهو ما تكرر أحد أصوله– كـــ " صوَّان" و " رُمَّان" و " ديَّان"؛ لأنك إذا قلت: " الديّا" و " صوَّان" ألبس، ولم يفرق السامع بين ما أصله النون، وما أصله التضعيف، فلم يعلم أنه من " الدنى" و " الصنو"، أو من " الدي" و " الصو"، فأبقيت النون مظهرة .."[٢] . وهذا ما يخالف المقصد الرئيس الذي بني عليه الإدغام، وهو السهولة والتيسير في النطق مع وضوح المعنى، دون الغموض والإبهام. وهذا هو السبب – أيضا– في وجوب إظهار النون إذا تلتها لام أو راء في كلمة واحدة، ولم يقع ذلك في القرآن[٣].

ولو أن أحدا احتج بأن الغنة قد تكون فارقة بين المضـــاعف وغيـــره عند الإدغام في مثل هذه الكلمات، أجابه الشيخ: " بأنها (الغنة) لما كانت

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٦١.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦١.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٦٢.

فارقة فرقا خفيا لم يكن معتبـــرا، فمنـــع الإدغـــام خوفـــا مـــن اللـــبس ظاهرا..."[١].

القسم الثالث: إدغامهما بلا غنة في اللام والراء، فيبدل كل من النون الساكنة والتنوين لاما ساكنة عند اللام، وراء عند الراء، ويدغم فيما بعده إدغاما تاما لجميع القراء، نحو: " مِّن لَّدُنْهُ" (الكهف:٢) و " يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ" (العاديات:١١) و " عَن رَّبِّهِمْ" (المطففين:١٥) و " رَءُوفٌ رَّحِيمٌ" (التوبة:١١٧)[٢] .

وهذا يعني – فسيولوجيا- أن تيار الهواء لا يخرج من الأنف عند نطق المدغم بل من الفم، حيث تضيع النون بنسبة١٠٠% مخرجا وصفة، وتتحول إلى لام مع اللام، وراء مع الراء[٣] . وهنا يحدث ما يمكن أن نسميه بالمماثلة الكلية أو الكاملة.

ويتجلى في هذه الصورة مسألة التفاعل بين صوت النون المشكل بالسكون مع أصوات العربية على حسب القرب المخرجي أو بعده على أَشُدِّه؛ حيث تفنى النون فناء تاما في مجموعة الأصوات المتوسطة (المائعة)، وهي اللام والراء والميم؛ وذلك بسبب القرب الشديد في المخارج، والقرب الشديد في الصفات أيضا.

وقد أوضح الشيخ – رحمه الله- السبب الصوتي لهذا الإدغام بقوله: " ووجه إدغامهما (اللام والراء) فيهما: قرب مخرجهن؛ لأنهن من حروف

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٦١.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦١.

(٣) عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ص٢١٢.

طرف اللسان، أو كونهن من مخرج واحد على رأي الفراء، وكل منهما يستلزم الإدغام، وأيضا: لو لم يدغما فيهما لحصل الثقل؛ لاجتماع المتقاربين أو المتجانسين ..."[١] . ولإزالة هذا الثقل حصل الإدغام، وللمبالغة في التخفيف والتيسير وجب حذف الغنة؛ لأن بقاءها يورث ثقلا ما. وسبب ذلك: قلبهما حرفا ليس فيه غنة

ولا شبيها بما فيه غنة"[٢].

ومن جملة ما قدمه الشيخ – رحمه الله- يتبين أنه قد أدرك – وهو سابق للدراسات الحديثة- أن السبب الأصيل لإدغام النون الساكنة والتنوين – سواء أكان الإدغام مع غنة أم بدونها- مع أصوات " يرملون": " هو التقارب الشديد في النطق؛ الناجم عن تقارب المخارج والاتحاد في معظم الصفات، ويكون الإدغام حينئذ نوعا من المماثلة التي تحقق الانسجام الصوتي وتوفر المجهود العضلي الذي يبذله اللسان"[٣] . أضف إلى ذلك: أن هذه الحروف وإن كانت أيضا من الفم، إلا أنها تتميز على سائر الحروف الفموية في اشتراكها مع النون في خاصية الوضوح السمعي الناجم عن كونها جميعا أصواتا مجهورة غير احتكاكية.

وقد أطلق بعض الباحثين على هذه المجموعة اسم " الانطلاقيات" غير المحتكة، وقسمها إلى: الانطلاقيات الأنفية (الميم والنون)، والانطلاقيات

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٢.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٢.

(٣) مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني ص٢١٩.

الجانبية (اللام)، الانطلاقيات اللمسية والمكررة (الراء)، والانطلاقيات الانزلاقية (الواو والياء)[١] .

الصورة الثانية: إدغام الميم الساكنة:

الميم صوت أغن مثل النون، ولا فرق بينهما إلا في موضع الاعتماد كما ذكرنا من قبل- وقد أدَّى ذلك إلى أن أحكامها تشبه – إلى حد ما- أحكام النون من إدغام وإخفاء وإظهار.

وقد أثبت لها الشيخ – رحمه الله- الإدغام بغنة – وجوبا- عند التقائها ميما مثلها، سواء كانت الأولى مقلوبة من النون الساكنة والتنوين، نحو: " مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ" (السجدة:٨)، أو أصلية، نحو: " خَلَقَ لَكُم مَّا في الْأَرْضِ" (البقرة:٢٩) و " أَم مَّنْ أَسَّسَ" (التوبة:١٠٩)، ويطلق ذلك في كل ميم مشددة، نحو: قوله: " دَمَّرَ" (محمد:١٠) و " يُعَمَّرُ" (البقرة:٩٦)، ويلزم أن يأتي بكمال التشديد، وإظهار الغنة في ذلك؛ لأن الغنة عندهم للمدغم فيه، فلا فرق عندهم بين " وَمِمَّنْ" و " أَم مَّنْ"[٢].

وتدغم الميم في هذه الحالة؛ جريا على قاعدة إدغام المتماثلين إذا التقيا وكان الأول ساكنا، والغنة ليست إلا إطالة للصوت المشدد. ويستوي في ذلك – كما ذكر الشيخ- الميم إذا كانت من أصل الكلمة، أم كانت منقلبة عن نون ساكنة واقعة قبل تنوين.

الصورة الثالثة: إدغام لام التعريف:

---

(١) نقلا عن: مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني ص٢٢٨.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٨،١٦٩.

تتمثل ظاهرة الإدغام (المماثلة الكلية) – بوضوح- في الوحدات اللغوية التي تحتوي على الأصوات الشمسية بعد " أل" التعريف. ولم يفت الشيخ – رحمه الله- أن يلقي الضوء على تلك القضية، مستعرضا تلك الأصوات صوتا صوتا، وداعما لها بالشواهد القرآنية.

قال: " وأما حكمها إذا سكنت: فإنها تارة تكون لام تعريف، وتارة تكون غيرها، فإن كانت لام تعريف كان لها عند حروف المعجم (أي الثمانية والعشرين) حالتان: ... الحالة الثانية: إدغامها – أي وجوبا- في الأحرف الباقية، وهي أربعة عشر حرفا، ذكرها الجمزوري في أوائل كلمات هذا البيت، فقال:

طِب ثم صِل رحما تفز ضف ذا نعمْ دَع سوءَ ظنٍّ زُرْ شريفا للكرم

وهي: الطاء المهملة ... وتسمى هذه الحروف حروفا شمسية؛ تشبيها لها بالشمس، واللام بالكوكب، بجامع خفاء كل عند الآخر"[١]. وهذه المجموعة الصوتية أطلق عليها الدرس الصوتي الحديث مصطلح Solar Sounds وحصرها في الأصوات الأسنانية والمائعة والصفيرية[٢] .

وقد علَّل الشيخ – رحمه الله- مماثلة اللام لهذه الأصوات بتقارب المخارج، قال: " وسبب إدغامها في هذه الأحرف: تقارب المخرجين؛ أي في غير اللام، وفيها للتماثل"[٣].

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٠٤.

(٢) Palmer, Grammar of the Arabic Language, P.11.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٠٤،١٠٥.

وبيان ذلك: أن اللام وأحد عشر حرفا من هذه الحروف هن من طرف اللسان: النون- الراء- الدال- الطاء- التاء- الصاد- السين- الزاي- الظاء- الثاء- الذال، وحرفان يخالطان طرف اللسان، وهما: الشين، والضاد. وهذه الأصوات (أصوات الفم واللسان) هي ما أطلق عليها بعض اللسانيين المجموعة الكبرى من الأصوات المتقاربة المخارج(١)، باستثناء صوت الشين، وقد جعل ذلك مبررا كافيا لإدغام اللام في تلك الأصوات.

" فكأن تتابع اللام وهذه الأصوات من تتابع المثال وهو مكروه، وقد موثلت اللام لما بعدها؛ لكون اللام هي الأضعف في مثل هذه الحال؛ لأن لام التعريف أبدا ساكنة، وسكونها يعني أنها في نهاية مقطع مغلق، بينما الأصوات التالية لها تمثل بداية مقطع قصير، ولهذا كانت هي الأقوى، فأثرت في اللام فجعلتها مثلها"(٢).

أما إدغام لام المعرفة في الشين فيبرره " أن الشين أقرب أصوات الحنك للمجموعة الكبرى التي سبقت الإشارة إليها، أو لصفة التفشي التي تقترب بها إلى مخرج اللام كما يقول القدماء من علماء

---

(١) ووجه الشبه بين أصوات هذه المجموعة: هو أن مخارجها تكاد تنحصر بين أول اللسان – بما فيه طرفه- والثنايا العليا – بما فيها أصولها- وهذا التقارب المخرجي – إضافة إلى ما تشترك فيه أفراد تلك المجموعة من ظواهر- كان مبررا كافيا لضمها في محيط واحد. وإن انقسمت إلى مجاميع فرعية، على أساس درجة التشابه والاختلاف في مخارجها الجزئية وصفاتها المُشخِّصة. د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٤٦-٧٦.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص٢١٤.

الأصوات"[١]. ويمكن أن نقيس على ذلك الضاد، فهي – وإن كانت داخلة ضمن المجموعة الكبرى- أقرب الأصوات مخرجا من اللام[٢]، هذا فضلا عن صفة الاستطالة التي تزيدها اقترابا من مخرج اللام الجانبية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد – من وجهة الأصوات الحديثة- فقد عللوا إدغام لام المعرفة في هذه الحروف بأسباب أخرى، منها: كثرة لام المعرفة وشيوعها في الكلام، فهي أداة المعرفة في الأسماء والصفات: " والذي يبرر إدغام اللام في كل هذه الأصوات: أن اللام أكثر الأصوات الساكنة شيوعا في اللغة العربية؛ لأن نسبة شيوعها حوالي (١٢٧) مرة كل ألف من الأصوات الساكنة"[٣]. وقد ذكرنا – من قبل- أن الأصوات التي يشيع تداولها في الاستعمال تكون أكثر تعرضا للتطور من غيرها.

وفي بحث آخر أجراه بعض المحدثين، ظهر أن اللام تتردد في الكلام بمعدل يزيد عن خمسة عشر بالمائة مقارنةً بباقي الحروف. وهذه أعلى نسبة بين معدلات تردد الحروف الصحيحة في العربية[٤]. ولعل هذا يرجع إلى خفتها؛ الناشئة من سهولة إخراجها، حيث تخرج من أول حافة اللسان إلى آخرها مع ما يحاذيها من لثة الحنك الأعلى، وليس في

---

(١) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٠٣.

(٢) جعلها الشيخ – رحمه الله- المخرج الثامن: ما بين إحدى حافتي اللسان وما يحاذيها من الأضراس العليا. وجعل اللام المخرج التاسع: ما بين حافتي اللسان معا بعد مخرج الضاد وما يحاذيهما من اللثة. نهاية القول المفيد ص٥٢.

(٣) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٢٠٢.

(٤) شرح صوتيات سيبويه – دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه ص٢٤١.

الحروف أوسع مخرجا منها[١]. كما أنها تتميز بمجموعة من السمات الصوتية التي تتمثل في الجهر، والتوسط، والاستفال، والانفتاح، والانحراف (الجانبية)، وليس فيها استعلاء، أو إطباق، أو تكرير، أو تفشٍّ، هذا فضلا عن وضوحها السمعي، مما جعل المحدثين يطلقون عليها مع الواو والياء مصطلح الجهورات Sonorants [٢] .

وقد أضاف بعض المحدثين إلى جملة الأسباب الصوتية التي توجب إدغام لام المعرفة في هذه الحروف: " أنها تتصل بالاسم اتصال بعض حروفه؛ لأنه لا يوقف عليها"[٣] .

ولا يخفى أن الغاية وراء هذا اللون من الإدغام، هو إحداث مزيد من التوافق والانسجام بين اللام وهذه الوحدات الصوتية، وهو ما أسماه الدرس الصوت الحديث Euphonic Change [٤].

وبعد هذه الرحلة التي استعرضنا فيها إنجازات الشيخ – رحمه الله– الصوتية؛ فيما يتصل بأكثر الظواهر الفونولوجية دورانا في الأنساق القرآنية، أقول: إن ما قدمه نمط يستحق الإشادة والتقدير؛ لأنه قام منذ الوهلة الأولى على ما امتلكته المعرفة الإنسانية – في عصرنا الراهن–

---

(١) نهاية القول المفيد ص٥٢.

(٢) التشكيل الصوتي في اللغة العربية – فونولوجيا العربية ص٥٨،٥٩. وقد ذكر مؤلف هذا العمل أن لهذه المجموعة خصائص أكوستيكية أقوى من أية مجموعة أخرى من السواكن. وهي تشبه في هذا الخصائص الأكوستيكية للحركات. ينظر ص٧٧،٧٨ من الكتاب المذكور، فيه تحليل فيزيائي دقيق لهذا الصوت.

(٣) المدخل إلى علم الأصوات العربية ص٢٢٧.

(٤) Grammer Of the Arabic language, p11.

من المناهج العلمية الحديثة، تلك التي تعتمد على التوصيف، والتقرير للظاهرة المدروسة، والاستقراء والتتبع لأحوالها وصورها وجزئياتها، واستنباط الأحكام، واستخلاص النتائج بهذه الطريقة العلمية، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل قام بالتعليل والتفسير لتلك الأحكام تعليلا لا يختلف في جوهره عما قدمته الدراسات الحديثة – مع اختلاف الوسائل والأدوات– ثم ربط تلك الأحكام والنتائج بمجالات التطبيق والممارسات الجريئة الدقيقَة، واستصحاب البعد التاريخي للظاهرة.

المبحث الثاني: الإظهار

مصطلح الإظهار – والذي يدل على ترك الإدغام وإبراز الصوت المنطوق– ظاهرة سياقية وحكم تجويدي، يتمثل في نزعة صوتين مثلين، أو ذوي صفات مشتركة إلى التباين. ولم تغب الحقيقة الصوتية لهذا المصطلح عن ذهن الشيخ – رحمه الله– فقد عرَّفه لغة: البيان، واصطلاحا: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في المُظْهَر(١). وهذا هو الأصل في كل صوت لغوي؛ أن ينطق وقد استوفى حقه الطبيعي، من حيث المخرج والصفة – كما ذكر الشيخ(٢). وقد ذهب بعض المحدثين إلى أن إظهار النون ليس هو الأصل في العربية فحسب، بل في اللغات السامية قاطبة، ثم تطور فيما بعد(٣).

وكما وصف الشيخ – رحمه الله– ظاهرة الإظهار– كمفهوم ومصطلح– فقد تتبع أصواتها، وأتى على جميع صورها في القرآن الكريم، وسوف نرصد جهود الشيخ – رحمه الله– على النحو التالي:

الصورة الأولى: إظهار النون الساكنة والتنوين

أرسى الشيخ – رحمه الله– مجموعة من الضوابط الحاكمة لتلك الصورة:

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٥٦.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٧. يقول صاحب الكشف: " اعلم أن الإظهار في الحروف هو الأصل، والإدغام دخل لعلة. وإنما قلنا: إن الإظهار هو الأصل لأنه أكثر، لأن الوقف يضطر فيه إلى الإظهار، ولاختلاف لفظ الحرفين". ١٣٤/١.

(٣) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٧٣.

أولا: ضبطه الشيخ – رحمه الله– بقوله: " وذلك إذا وقع بعد النون الساكنة أو التنوين حرف من حروف الحلق الستة، وهي: الهمزة، والهاء، والعين والحاء المهملتان، والغين والخاء المعجمتان ... سواء كانت تلك الحروف في كلمة منفصلة عنها، نحو: " مَنْ ءَامَنَ" (البقرة:٦٢) و " كُلٌّ ءَامَنَ" (البقرة:٢٨٥)، أو في كلمة النون؛ نحو: " يَنْأَوْنَ" (الأنعام:٢٦)، ولا يقع التنوين كذلك"(١).

ثانيا: بيَّن حقيقته وكيفية إجرائه صوتيا وأدائيا: " وحقيقة الإظهار: أن ينطق بالنون والتنوين على حدهما، ثم ينطق بحروف الإظهار من غير فصل بينهما وبين حقيقتهما، فلا يسكت على النون، ولا يقطعها عن حروف الإظهار. وتجويده – أي الإظهار– إذا نطقت به: أن تسكن النون، ثم تلفظ بالحرف ولا تقلقل النون بحركة من الحركات، ولا تسكنها بنقل ولا ميل إلى غنة، ويكون سكونها بلطف"(٢). وهذا يعني أن النون – حال الإظهار– تخرج من مخرجها المحدد لها – معتمدا ومجرى– محتفظة بكل صفاتها الفارقة دون أدنى تأثر أو تأثير فيما يليها من أصوات، هذا من وجهة النظر الصوتية البحتة. أما من وجهة النظر الأدائية: فإنها تنطق كما لو كانت مفردة، مع العناية بإظهارها، وعدم المبالغة في الإظهار حتى لا يؤدي ذلك إلى تحريكها بحركة خفية– وهو ما أسماه الشيخ بالقلقلة– أو يؤدي إلى التلبث في نطقها أكثر مما يحتاج إليه نطقها – وهو ما أسماه الشيخ بالسكت– كما ينبغي التلطف وعدم المبالغة في إظهار السكون؛ حتى لا يؤدي ذلك إلى التطنين – وهو ما

(١) نهاية القول المفيد ص١٥٦.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٧،١٥٨.

أسماه الشيخ بالميل إلى الغنة- وكل ذلك يخرج بالقراءة عن السبيل المحمودة التي درس الأصوات من أجلها، ونذر حياته ثمنا لها.

ثالثا: أوضح السبب الصوتي للإظهار: " والعلة في إظهارهما (النون الساكنة والتنوين) عند هذه الأحرف: بعد مخرجهما عن مخرجهن؛ لأنهن من الحلق، والنون من طرف اللسان، وغلإدغام إنما يسوغه التقارب"(١). وعبَّر عن هذه الفكرة مرة أخرى، فقال: " ووجه الإظهار: العلة المشتركة، وهي بُعْد مخرج حروف الحلق من مخرج النون، وإجراء الحروف الحلقية مجرى واحدا"(٢).

وقد أضاف بعض المحدثين سببا آخر لإظهار النون مع هذه المجموعة الصوتية: " هو أنه لا يترتب على إظهار النون (وهو الأصل) أدنى مشقة عندما يليها أحد هذه الحروف؛ إذ إن الهواء عندما يُعاق عند طرف اللسان وما يحاذيه من الحنك الأعلى، فإنه يرتد ليتسرب من التجويف الأنفي، فإذا أردنا – بعد ذلك- النطق بحرف حنجري أوحلقي، فإن المنطقة التي يُعاق فيها الهواء تكون خلف تجويف الأنف، فلا يحدث حينئذ أي نوع من التداخل بين الصوتين"(٣) .

وقد فطن الشيخ – رحمه الله- إلى هذا التفسير الصوتي، وسبق إليه في قوله: " ثم لما كان التنوين والنون سهلين لا يحتاجان في إخراجهما إلى كلفة، وحروف الحلق أشد الحروف كلفة وعلاجا في الإخراج، حصل

(١) نهاية القول المفيد ص١٥٦.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٧.

(٣) مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني ص٢١٣، ٢١٤.

بينه وبينهن تباين لم يحسن معه الإخفاء كما لم يحسن معه الإدغـــام؛ إذ هو قريب منه، فوجب الإظهار الذي هو الأصل"(١).

رابعا: مراتبه ودرجاته: ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل بنى – على أساسه– سلما لدرجات الإظهار؛ معتمدا على درجة بُعْد مخرج الحـــرف من النون والتنوين، وقد وضع لذلك قاعدة مبنية على أساس صـــوتي: " فكلما بَعُد الحرف كان التبيين أعلى"(٢).

وتأسيسا على ذلك: قسَّم الإظهار إلى ثلاث مراتب: ١– إظهار بَيِّن، ويقال له: أعلى، وذلك عند الهمزة والهاء. ٢– إظهـــار أوســـط عنـــد العـــين والحاء. ٣– إظهار أدنى عند الغين والحاء. وقد دعم كلامـــه بالأمثلـــة الحية من الشواهد القرآنية(٣). وهذا يدل على أن تأثر النون بما يجاورها من أصوات يتوقف على قرب المخرج وبُعْده، ويتأكد لنا ذلك في النقطـــة التالية.

خامسا: نقل الخلاف الدائر بين القراء العشـــرة فـــي إظهـــار النـــون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف الستة، فقد اتفقوا – بإجماع– علـــى الإظهار؛ إذا وليهما همزة أو هاء أو عين أو حاء. أما إذا وليها غين أو خاء، فإن جمهور القراء يظهرونهما، ولم يقرأ بالإخفاء إلا أبـــو جعفـــر المدني وقالون من رواية نافع المدني أيضا. وقـــد قـــدَّم لـــذلك تفســـيرا صوتيا: " ووجه الإخفاء عندهما: قربهما من حرفـــي أقصـــى اللســـان:

(١) نهاية القول المفيد ص١٥٧.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٥٧.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٥٧.

القاف، والكاف"[١]. وتشير الدراسات الصوتية الحديثة إلى أن مخرج هذين الصوتين هو الحنك الأقصى، أو ما يسمى بالطبق، ومن ثم؛ فهما من حروف الفم – وأصل الإدغام لحروف الفم– بل هما أدخل في الفم من القاف والكاف التي قاس الشيخ – رحمه الله– عليهما[٢].

وقد قدَّم بعض المحدثين مبررا صوتيا لإخفاء هذين الحرفين مع النون، وإظهارهما كذلك، قال: " واختلاف بعض القراء في حكم النون حين تجاور العين والخاء بين الإظهار والإخفاء، يوضح لنا أن قرب مخرج الصوت المجاور للنون هو العامل الأساسي في تأثرها؛ لأن مخرج هذين الصوتين هو أدنى الحلق إلى الفم، فمن نظر إليهما على أنهما أقرب إلى أصوات الفم أخفى النون معهما، ومن نظر إليهما على أنهما من أصوات الحلق أظهرها"[٣] . والسبب في ذلك: هو أن هذين الحرفين يقعان عند الحد الفاصل بين حيز الفم وحيز الحلق، وهو ما يسمى في الدراسات المعاصرة بالحنك الأقصى، أو الطبق.

الصورة الثانية: إظهار الميم الساكنة

ومعناه: أن تنطق الميم نطقا صحيحا كاملا معتمدا ومجرى (مخرجا وصفة)، وهذا هو الشائع الغالب على هذا الصوت، وذلك لأنه أقل تأثرا من النون بما يجاوره من الأصوات، فتأثر الميم بما يجاورها نادر، أو

(١) نهاية القول المفيد ص١٥٧.

(٢) ينظر: محمد مكي نصر الجريسي (ت.١٣١٦هـ) والأصوات اللغوية – دراسة في قضايا الصوت المفرد– مبحث مخارج الحروف٢/١٩٢٩.

(٣) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٧٠، وقارن بـ شرح صوتيات سيبويه – دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية ص٢٤٠.

يكاد يكون معدوما. وقد أشار الشيخ إلى ذلك، قال: " والوجه الثالث: الإظهار – أي: وجوبا من غير إظهار غنة– عند بقية الأحرف، وهي ما عدا الباء والميم، وهو ستة وعشرون حرفا، سواء وقعت في كلمة، نحو: " أَنْعَمْتَ" (الفاتحة:٧)، أو في كلمتين، نحو: " لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ" (البقرة:٢١)، ويسمى هذا الإظهار إظهارا شفويا"[١] . وذلك لخروج الميم من الشفتين، وتمييزا له عن الإظهار الحلقي (إظهار النون مع حروف الحلق على رأي القدماء).

والسؤال الذي يثور في أذهاننا، هو: ما السبب الذي قلل من تأثر الميم بالأصوات المجاورة لها مقارنة بشقيقتيها[٢] ، مع أنها – مع

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٥٦.

(٢) قمت بإجراء إحصاء ومقارنة بين الأحرف الثلاثة، فتبين أن النون تدغم في ستة حروف (يرملون)، وتخفى عند خمسة عشر حرفا، وتقلب عند حرف واحد، فيكون مجموع أصوات الحالات التاثرية اثنتين وعشرين حرفا، وهو ما يمثل نسبة ٧٩% من جملة الأصوات، وتظهر عند ستة حروف، وهو ما يمثل نسبة ٢١% من جملة الأصوات. أما اللام: فإنها تدغم عند أربعة عشر حرفا، وهو ما يمثل نسبة٥٠% من جملة الأصوات، وتظهر عند مثلها، وهو ما يمثل نسبة٥٠% الأخرى. أما الميم: فإنها تدغم عند حرف واحد، وتخفى عند مثله، وهو ما يمثل نسبة ٧% من جملة الأصوات، وتظهر عند الباقي (٢٦) حرفا، وهو ما يمثل نسبة ٩٣%. وهذه الإحصائية تفسر لنا – أيضا– قول الشيخ – رحمه الله– إن النون آصل في الغنة من الميم. فهو قول لا يبرره إلا كثرة شيوع الغنة مع النون – كما رأينا– وقلتها مع الميم، أما صفة الغنة ذاتها فمركبة فيهما بالطبيعة؛ حيث يتخذ النَّفَس مجراه خلال التجويف الأنفي (الخياشيم)، فتحدث النغمة الصوتية الموسيقية المحببة إلى الأذن، والتي تعرف بالغنة. ومن ناحية أخرى: تؤكد بحوث أكوستيكية وتجارب صوتية ==

شقيقتيها- تشكل المجموعة الأكثر شيوعا في الكلام (ن-ل-م)، وتشاركهن في أنها أحد أصوات أشباه اللين لوضوحها السمعي، كما أنها تشارك النون في صفة الأنفية (الغنة)، وفي الجهر والتوسط والاستفال والانفتاح، وإن كانت شفوية معتمدا.

والإجابة على هذا السؤال تقتضينا أن نذكر بأصلين من الأصول التي ذكرها الشيخ – رحمه الله- والتي تنبني عليها عملية الإدغام:

الأصل الأول: أن أصل الإدغام لحروف الفم واللسان، وليس لحروف الحلق وأقصى اللسان والشفتين – كما ذكر سيبويه[١] – وهو مفهوم من كلام الشيخ – رحمه الله- ضمنا، وإن لم يصرح به في هذا الموضع[٢] .

==

حديثة قوة الغنة في النون عن غيرها، " حيث يظهر مكون الغنة في النون عند التردد ٨٠٠ ذ/ث، أما في حالة الميم فإنه يكون خافتا" التجويد القرآني دراسة صوتية فيزيائية ص٣٧، نقلا عن Gunnar Fant في كتابه: " Acoustic Theory of Speech Production, p.p.149. Mouton- The Hague. Paris1970.

(١) الكتاب٤/٤٥٥،٣٦٢.

(٢) وقد صرح بذلك أحد علماء الأداء القرآني: " فيجب أن تعلم أن حروف الحلق لا يُدغمن في حروف الفم، ولا في حروف الشفتين. وقد يدغم بعض حروف الحلق في بعض؛ لتقارب المخرج. وتعلم أن حروف الفم لا تدغم في حروف الحلق، ولا في حروف الشفتين ... وتعلم أن حروف الشفتين لا تدغم في حروف الحلق، ولا في حروف الفم؛ لبعد ما بينهن في المخرج" الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها١/١٤٠.

وأقول: هذا أصل يفسر الأحكام السياقية لأصوات العربية على اختلاف مخارجها وموقعيتها. ويؤكد هذا الاستنتاج – فيما نحن بصدده- أن الأحكام التركيبية للميم تنحصر في الأصوات الشفوية (م-ب-و)، أو ما اشتركت في إنتاجه، أعني صوت الفاء الذي يشترك باطن الشفة السفلى مع أطراف الثنايا العليا في إخراجه.

الأصل الثاني: وقد صرَّح به الشيخ – رحمه الله- وعبارته نص في المراد: " اعلم أن الميم لا تدغم في مقاربها من أجل الغنة التي فيها، فلو أدغمت لذهبت غنتها، فكان إخلالا وإجحافا بها، فأظهرت لذلك ... ولا يدغم القوي في الضعيف"(١) . فوجب الإظهار؛ حتى لا يؤدي الإدغام إلى ذهاب مزية الحروف. وهذان الأصلان يفسران السبب في قلة تأثر الميم بما يجاورها في السياقات الصوتية المتنوعة(٢).

ومن تنبيهات الشيخ – رحمه الله- في هذه الظاهرة: ضرورة الاعتناء أو المبالغة في الإظهار مع الفاء والواو؛ لأن الميم قد تميل مع هذين الصوتين إلى نوع من التأثر، نظرا لقرب المخرج(٣) : "... ويكون

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٩.

(٢) قد ألمح إلى هذين العاملين بعض المحدثين، د. غانم قدوري الحمد: أبحاث في علم التجويد ص١٣٦، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م، وأيضا له: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٨٧،٣٨٨.

(٣) يصدق هذا التبرير على الفاء، أما الواو فلا. ولعل السبب هو القرب في الصفات؛ حيث إن الميم لوضوحها السمعي تشبه أصوات اللين، كما أن اللين والاتساع الذي في الواو حل محل الغنة التي في الميم؛ حيث يتسع هواء الفم فيهما، فازداد التقارب الوصفي بينهما، وهذا هو ما يشجع على حدوث الإدغام المحظور.

(الإظهار) عند الواو والفاء أشد إظهارا؛ لئلا يتوهم أنها تخفى عنـــدهما كما تخفى عند الباء. ومنشأ ذلك: اتحاد مخرجها بالواو وقربهـــا مـــن الفاء، فيسبق اللسان إلى الإخفاء، وذلك نحو: " عَلَيهِمْ ولَا" (الفاتحة:٧) و " وَتَركَهُمْ فِي" (البقرة:١٧)"[١] .

وقد قدم سببا صوتيا آخر؛ لمنع إدغام الميم في الواو، وهو التفريق بينها وبين النون؛ احترازا من الوقوع في اللبس: " لا تدغم الميم في الواو – وإن تجانسا في المخرج- فرقا بينها وبين النون المدغمة في الواو، وخوفا من اللبس، فلا يعرف هل هي ميم أم نون"[٢] . كما حكّم الأصل الثاني – السابق ذكره- في منع إدغام الميم مع الفاء: " ... وكذلك لا تدغم في الفاء؛ لقوة الميم وضعف الفاء، ولا يدغم القوي في الضعيف"[٣] . وهو كلام سديد، إذ إن الفاء مع الهاء من أضعف الحروف.

ومن إضافات الشيخ – رحمه الله- القيمة: أنه قدم مجموعة من النصائح والإجراءات؛ لأداء إظهار الميم على الوجه الأكمل في آيات الفرقان الحكيم- وهو الدافع الأصيل لدراسة الأصوات عنده- فقال: " وإذا أظهرتها (الميم) عند هذه الأحرف (وعدتها ستة وعشرون حرفا)، فاحذر من إحداث الحركة في الميم (قلقلة)، ومن السكت عليها (التلبث في نطقها) كما يفعله العامة؛ خوفا من الإخفاء أو الإدغام، ولا تظهر غنتها عند إظهارها قبل حرف من حروف الإظهار، فيقوى الاعتماد على

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٩.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٩.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٦٩.

مخرجها ... وأما الميم الساكنة المظهرة التي تظهر فيها الغنة، فهي الميم الموقوف عليها بدون الروم"(١). وهذه التنبيهات تنم عن دقة ملاحظة، وصدق تجربة، وطول معايشة وممارسة لكتاب الله – قراءة وإقراء.

الصورة الثالثة: إظهار أل التعريف

قال: " وأما حكمها إذا سكنت: فإنها تارة تكون لام تعريف، وتارة تكون غيرها، فإن كانت لام تعريف كان لها عند حروف المعجم (أي الثمانية والعشرين) حالتان: الأولى: إظهارها؛ أي وجوبا – عند أربعة عشر حرفا– جمعها بعضهم في أربع كلمات، وهي: " أبغ حجك وخف عقيمه"، الألف أعني الهمزة، والباء الموحدة ... وأسماء الحروف كافية عن الأمثلة، وتسمى هذه الحروف حروفا قمرية؛ تشبيها لها بالقمر، واللام بالكوكب؛ بجامع الظهور في كل، وسبب ظهورها عند هذه الحروف: تباعد المخرجين(٢).

وهو ما اتفق عليه المحدثون، واصطلحوا على تسميته بالحروف القمرية Lunar letters (٣).

ولعلنا نلاحظ أن السبب الصوتي في إظهار اللام مع هذه المجموعة الصوتية هو بُعْد المخارج – كما ذكر الشيخ رحمه الله– وهي العلة المشتركة في جميع حالات الإظهار التي ذكرناها، كما أن تقارب المخارج

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٠٤.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٩، ١٧٠.

(٣) Palmer, Grammar of the Arabic Language, P.11

كان العامل المشترك في جميع حالات الإدغام التي ذكرت سابقا، وهذا الاستنتاج يؤكد لنا مبدأ عامًّا ذكره سيبويه، يفسر حالات الإظهار والإدغام: " كلما تقاربت المخارج وتدانت كان الإدغام أقوى، وكلما تباعدت المخارج ازداد الإظهار حسنا"(١).

ولو نظرنا إلى تلك الصورة – إدغاما وإظهارا– في ضوء هذا المبدأ، وأحد الركائز الأخرى التي بنيت عليها عملية الإدغام، وهو: أن أصل الإدغام لحروف الفم واللسان، وليس لحروف الحلق وأقصى اللسان والشفتين، لوجدنا أن الحروف الأربعة عشر التي أدغمت فيها اللام من حروف الفم واللسان، واللام مخرجها من اللسان، أما الحروف الأربعة عشر الأخرى والتي أظهرت معها اللام، ستة من الحلق، وهي غير مستعدة بطبيعتها لفناء الأصوات فيها(٢)، سواء أكان ذلك مع اللام أم مع غيرها. وحرفان من أقصى اللسان (ق–ك)، وحرفان من المخرج الذي يليه مما يلي الفم (ج– ي) وهو بعيد نسبيا عن مخرج اللام، وحروف الشفتين (ب–م–و–ف).

تعقيب

لقد اتسم مفهوم الإظهار – في رؤية الشيخ رحمه الله– بالشمول والاتساع؛ فلم يكن وقفا على الصور الثلاث التي ذكرناها – من قبل– وإنما استخدمه مع أصوات العربية قاطبة، منبها القارئ على ضرورة

---

(١) الكتاب ٤/٤٤٦.

(٢) الأصوات اللغوية ص١٨٧، أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي ص١٨٧.

إخراج الحرف محتفظا بمخرجه وصفاته دون أدنى تأثير أو تأثر بما يجاوره؛ حتى لا يقع في الغلط، أو يخرج بالمعنى عن مقصوده. ولذا كثرت في كلامه مثل هذه العبارات: " وجب بيانها" و " كان البيان آكد" و " لئلا تشتبه بصوت ..." و " وجب التحفظ عند إخراجها" و " لئلا تختلط بغيرها" و " لئلا يشوبها صوت أو لفظ ...".

والناظر في كتاب نهاية القول المفيد يقع على عشرات الأمثلة – والتي تؤكد نضج تلك الفكرة واستواءها على سوقها عند الشيخ- بما لا يدع زيادة لمستزيد أو قالة لمستدرك(١). ولست هنا بصدد سرد الأمثلة واستقصاء الشواهد، فإن هذا مما ينبغي أن يستوفى في مقام آخر، ولكن وددت أن أؤكد: أن كل شيء في نهاية القول المفيد شاهد بأصالة فكر مكي وعمقه، من ذلك:

١- يقول عن صوت العين: " فإذا نطقت بها فبين جهرها، وإلا عادت حاء؛ إذ لولا الجهر وبعض الشدة لكانت حاء، وكذلك لولا الهمس والرخاوة اللذان في الحاء لكانت عينا ... وإذا تكررت فلا بد من بيانها لقوتها وصعوبتها على اللسان؛ لأن التلفظ بحرف الحلق منفردا فيه صعوبة، فإذا تكررت كان أصعب، نحو قوله: " أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ" (الحج:٦٥)... وإذا سكنت العين وأتى بعدها هاء، وجب التحفظ بإظهار العين؛ لئلا تقرب من لفظ الحاء وتدغم فيها الهاء فتصير كأنها حاء مشددة، نحو قوله: " أَلَمْ أَعْهَدْ" (يسن:٦٠) ... وكذا إذا سكنت وأتى

(١) ص٨٩-١٢١، تحت عنوان: " في توزيع الصفات على موصوفاتها؛ مرتبة على ترتيب مخارجها، وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد".

بعدها غين معجمة وجب بيانها؛ لئلا يتبادر اللسان إلى الإدغام لقرب المخرج، نحو قوله: " وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ" (النساء:٤٦)، ويجب أن يُحتَرز عن حصر صوت العين بالكلية إذا شددت، نحو: " يَدُعُّ الْيَتِيمَ" (الماعون:٢)؛ لئلا تصير من الحرف الشديدة"[١].

٢- ويقول عن الياء: " ... وإذا سكنت الياء بعد كسر ، وأتى بعدها مثلها – وجب بيان كل منهما خشية الإدغام؛ لأنه غير جائز، وتُمكَّن الأولى لمدها ولينه، وذلك نحو قوله: " فِي يُوسَفَ" (يوسف:٧) ... وإذا تكررت الياء في كلمة أو كلمتين وجب بيانهما، نحو: " وَأَحْيَيْتَنَا" (غافر:١١) ... خصوصا إذا كانت إحداهما مشددة مكسورة، نحو: " إِنَّ وَلِيِّيَ اللَّهُ" (الأعراف:١٩٦) ... فإن لم يتحفظ أسقط إحداهما في التلاوة. وإن كانت الياء مشددة وجب بيان تشديدها، نحو: " إِيَّاكَ" (الفاتحة:٥) لثقل التشديد. وإذا كانت متطرفة ووقفت عليها بغير روم، فإن التشديد إلى البيان أحوج، نحو: " هُوَ الْحَيُّ " (غافر:٦٥) ..."[٢] .

٣- ويقول عن الواو: " ... فإذا جاءت الواو مضمومة أو مكسورة وجب بيانها وبيان حركتها؛ لئلا يخالطها لفظ غيرها، أو يقصر اللفظ عن إعطائها حقها ، كقوله: " وُجُوهٌ" (القيامة:٢٢) ... و " لِكُلٍّ وِجْهَةٌ" (البقرة:١٤٨). فإذا انضمت ولقيها مثلها، كان البيان آكد لثقله، نحو: " مَا وُورِيَ" (الأعراف:٢٠). وإذا سكنت، وانضم ما قبلها، وأتى بعدها مثلها: وجب بيان كل منها؛ خشية الإدغام لأنه غير جائز، وتُمكَّن الواو

(١) نهاية القول المفيد ص٩٢،٩٣.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٠٠.

الأولى لمدها ولينها، وذلك نحو: " وقاتلوا وقتلوا" (آل عمـــران:١٩٥) ... وإذا أتت مشددة فلا بد من بيان التشديد بقوة من غيـــر تمضـــغ ولا تراخ، كقوله: " لَوَّوْا" (المنافقون:٥) و " أُفَوِّضُ" (غافر:٤٤) ..."[١] .

ولما كانت الأزواج المتشابهة من الألفاظ أكثر تعرضا لذلك الاضطراب الصوتي، وما ينشأ عن ذلك من خلط دلالي، فقد حرص الشيخ – رحمـــه الله– على تنبيه القارئ، وتحذيره من الغلط فيها، بضروة الـــتحفظ فـــي بيانها وإظهارها؛ لئلا تختلط بغيرها، أو يشوبها صوت أو لفـــظ آخـــر، فتختل بذلك ألفاظ التلاوة. وقد ظهر ذلك عند حديثه عن أصوات الطـــاء والظاء والصاد والضاد، ومقابلاتها الصوتية: التاء والذال السين والزاي والدال.

يقول عن الظاء – على سبيل المثال لا الحصر–: " ... فإذا نطقت بها فَبَيِّن استعلاءها وإطباقها لئلا تشتبه بالذال المعجمة؛ لأنها من مخرجها، ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الظاء لكانت ذالا، فالتحفظ بلفظ الظاء واجب؛ لئلا يدخله شائبة لفظ الذال في نحو قوله: " وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّـــكَ مَحْظُورًا" (الإسراء:٢٠) أي ممنوعا، فإن لم يُتحَفظْ ببيان الظاء اشـــتبه في اللفظ بنحو قوله: " إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا" (الإسراء:٥٧) فهو بالذال من الحذر ..."[٢] .

وهكذا يمضي الشيخ – رحمه الله– على هذا النحو مـــن التحريـــرات الصوتية الدقيقة، والتقريرات الأدائية العلمية العميقة؛ مستقصيا أصوات

(١) نهاية القول المفيد ص١١٩.

(٢) نهاية القول المفيد ص١١٦.

القرآن الشريف، مبينا طبيعة العلاقات بين الأصوات داخل السياقات الصوتية المتنوعة، وما يجب فعله أو اجتنابه في كل حالة، وهو لا يكتفي – في أثناء ذلك– بإحصاء مظاهر الخلل واللحن، وتوصيف المشكلة وتتبعها، إنما يقدم الحل والعلاج، شارحا أسس الحق والصواب، مبينا الطريق القويم والمنهج المستقيم؛ لافتا النظر إلى ضرورة التدريب والتمرين.

وقد هدف الشيخ – رحمه الله– من وراء ذلك " إلى لفت نظر القارئ إلى أهمية المحافظة، أو ما أسماه هو بالتحفظ على أصوات الكلام؛ خشية ضياع المعنى، وذهاب الوظيفة المقصودة، وحتى يؤكد على أهمية ما يسمى حديثا بالمهارات الصوتية؛ التي يعدها المحدثون – اليوم– أولى المهارات التي يجب أن يكتسبها المتعلم"[(١)].

(١) د. عبد الله ربيع: أصوات العربية والقرآن الكريم: منهج دراستها وتعليمها عند مكي بن أبي طالب (المتوفى سنة٤٣٧هـ)، ص٢٥٢،٢٥٣، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، ع١٠، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

المبحث الثالث: الإخفاء

وهو من الأحكام التركيبية الناجمة عن تسييق الأصوات في بيئات صوتية متنوعة، وهو يمثل مرحلة وسطى بين الإظهار والإدغام من الناحية الصوتية – كما سنبين بعد قليل– وتعد هذه الظاهرة الفونولوجية من أبرز الملامح النطقية التقطيعية في تحقيق التلاوة القرآنية.

الصورة الأولى: إخفاء النون الساكنة والتنوين

وقد حدد الشيخ – رحمه الله– ملامح تلك الصورة الدقيقة وجزئياتها الصغيرة بحكمة، وبلور أبعادها ومعالمها بدقة " وظاهرة انصياع النون لنطق الصامت الذي يليها مباشرة، ومشابهتها لبعض من ملامحه؛ مع المحافظة على غنتها موجودة في لغات العالم، ولذلك تعددت رموزها (N) في الصوتية الدولية"[١] . وكانت إشارات الشيخ على هذا النحو:

أولا: حدد حقيقتة اللغوية والاصطلاحية، وبين حقيقته الفسيولوجية، بما يتفق – تماما– مع ما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة، قال " ... ومعناه لغة: الستر. واصطلاحا: النطق بحرف ساكن عار؛ أي: خال من التشديد على صفة بين الإظهار والإدغام، مع بقاء الغنة في الحرف الأول، وهو النون الساكنة أو التنوين"[٢] .

ويزيد القضية وضوحا وتفصيلا في موضع آخر، فيقول: " ... لأن الإظهار: إبقاء ذات الحرف وصفته معا، والإدغام التام: إذهابهما معا،

---

(١) للاطلاع على هذه الرموز، يراجع: التجويد القرآني – دراسة صوتية فيزيائية ص٧٧،٧٨.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٤.

والإخفاء هنا (النون الساكنة والتنوين) إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ ، وإبقاء صفتهما التي هي الغنة، فانتقل مخرجهما من اللسان إلى الخيشوم؛ لأنك إذا قلت: (عنك) وأخفيت: تجد اللسان لا يرتفع ولا عمل له، ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة. ولا يرد " أَنتُم" ونحوه؛ فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون"[١] .

فقوله: " على صفة بين الإظهار والإدغام"، يوضح الوضع الفسيولوجي الذي تكون عليها عليه عملية الإخفاء، ومدى علاقتها بغيرها من الظواهر التأثرية التي تشترك معها في النون، فهي تمثل مرحلة بينية بين الإظهار والإدغام؛ حيث يظل مجرى النَّفَس من الأنف، وهو من خصائص الإظهار الذي يتم باعتماد طرف اللسان على أصول الثنايا، وجريان النفس من الأنف. كما ينتقل معتمد اللسان – أيضا- إلى مخرج الصوت الذي يقع بعد النون، وهو من خصائص الإدغام الكامل، حيث ينتقل معتمد اللسان إلى مخرج اللام والراء، مع بطلان جريان النفس من الأنف – وقد مضى بيان ذلك من قبل[٢] – فتولدت ظاهرة الإخفاء بأخذ خصيصة من خصائص كلتا العمليتين (الإظهار- الإدغام)، وعلى هذا فإنه يمكن أن نقول: إن عبارته عن الإخفاء بأنه صفة بين الإظهار والإدغام – رغم وجازتها- قد أصابت المحز وطبقت المفصل، وأنها نص في الباب تغني عن غيرها ولا يستغنى عنها[٣].

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٦.

(٢) ينظر: القسم الثالث من الصورة الأولى من صور الإدغام.

(٣) هذا التحليل مستوحى من كتاب: علم التجويد – دراسة صوتية ميسرة ص١١١، بتصرف واختصار وزيادات.

وقوله: " مع بقاء الغنة في الحرف الأول، وهو النون الساكنة أو التنوين" يكشف عن حقيقة فسيولوجية في نطق الإخفاء، تتمثل في إسقاط المخرج وبقاء الغنة، وقد فصَّل تلك الحقيقة ومثَّل لها عمليا في قوله: " والإخفاء هنا: إذهاب ذات النون والتنوين من اللفظ ، وإبقاء صفتهما التي هي الغنة، فانتقل مخرجهما من اللسان إلى الخيشوم؛ لأنك إذا قلت: (عنك) وأخفيت: تجد اللسان لا يرتفع ولا عمل له، ولم يكن بين العين والكاف إلا غنة مجردة. ولا يرد " أَنتُم" ونحوه؛ فإن ارتفاع الطرف من اللسان لخروج التاء لا للنون".

ويظهر من هذا النص: أن الشكل الذي يتخذه اللسان عند النطق بالنون المخفاة هو الشكل ذاته الذي يتخذه في نطق الحرف الذي بعدها، وبذلك يتحقق معنى الإخفاء. وهذا وصف علمي دقيق من الشيخ – رحمه الله– حسب المعطيات المتاحة له، والمنظومة المعرفية التي دار في فلكها، وبيان ذلك: أن النون يسقط مخرجها حال الإخفاء، بحيث لا يرتفع طرف اللسان أو يلتصق بما يقابله من الحنك الأعلى كما يحدث في النون المظهرة، وإنما يبقى في وضع الراحة حتى ينتقل أو يتصل بمخرج الحرف المخفى، فيكون عمل اللسان فيها وفي الحرف الذي بعدها من موضع واحد، ولا يبقى من النون – ساعتئذ– إلا صويت من الأنف، يسمى الغنة[1] . وهذا يوضح لنا القانون الذي تخضع له ظاهرة إخفاء النون وهو تسهيل النطق، والاقتصاد في الجهد؛ حيث يتحرك اللسان حركة واحدة بدلا من حركتين، ففي المثال المذكور – عنك– يستند أقصى

(١) د. غانم قدوري الحمد: أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد ص١١٢، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط٢، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

اللسان إلى أقصى الحنك عند النطق بالنون، تماما كما يحدث عند نطق الكاف، من غير أن يسد مجرى النفس.

وباختصار يحتمه المقام أقول: " إن ما يحصل عند التقاء النون بحرف من حروف الإخفاء: هو أنها تكتسب من الحرف الذي يليها في الكلام صفاته الصوتية مع احتفاظها بالغنة، فتصير حرفا رخوا مع الحروف الرخوة، وتبقى شديدة مع الحروف الشديدة، وكذلك تنتقل من مخرجها الأصلي إلى مخرج الحرف الذي يليها"(١).

وبناء على هذا الفهم: ميز د. شاهين بين عدة احتمالات أو تنوعات أو صور لفونيم النون حال إخفائها مع تلك المجموعة الصوتية الخمسة عشر:

١- النون الأسنانية: تنتج عندما تلتقي النون بأحد الأصوات البين أسنانية (الثاء- الذال- الظاء)، فينقل مخرج النون إلى مخرج الصوت التالي، أي بين الأسنان.

٢- النون اللثوية: عندما تلتقي بأحد الأصوات الأسنانية اللثوية (التاء- الدال- الطاء- الضاد)، أو احد الأصوات اللثوية (السين- الزاي- الصاد).

٣- النون الغارية: عندما تلتقي بأحد الأصوات الغارية (الجيم- الشين- الياء)، فيتأخر مخرجها إلى مخرج الصوت التالي لها.

٤- النون الطبقية: عندما تلتقي بصوت الكاف، فيتأخر مخرجها إليها.

---

(١) شرح صوتيات سيبويه ص٢٣٩.

٥- النون اللهوية: عندما تلتقي بصوت القاف، فيتأخر – أيضا- مخرجها إليها[١] .

وهذا يوضح لنا حقيقة الإخفاء اللغوية التي حدَّدها الشيخ – رحمه الله- بالستر، حيث تستتر النون في مخارج الحروف المخفية بعد أن تنتقل إليها، وذلك بعد زوال معتمدها في الفم. " ولهذه العلة لم يكن الإخفاء إلا في حرفي الغنة (النون والميم)، لأن الاتصال لا يتأتى إلا فيهما، لأن الصوت إذا جرى في الخيشوم أمكن اتصال الحرفين من غير إظهار ولا تشديد"[٢].

بل ذهب بعض الباحثين إلى أبعد من ذلك؛ حين قرر أن الملاحظة الذاتية تشير إلى أن صوت النون المخفاة يتغير جرسه قبل كل صوت من الأصوات الخمسة عشر التي تخفى عندها النون؛ وذلك لتغير حجم وطبيعة حجرة الرنين التي تحدث في التجويف الفموي مع كل صوت منها، فأنت إذا نطقت: (من قال) و (من تاب) و (من ذا)، تجد صوت النون له جرس متميز في كل مثال من الأمثلة الثلاثة، على الرغم من اشتراكها بقيام عائق في الفم، وجريان النفس من الأنف، وذلك بسبب ما ذكرته من تغير حجم وطبيعة الرنين.

---

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص٢٢٧، بتصرف واختصار. وقارن بـ مناهج البحث في اللغة ص١١، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية – منهج لساني معاصر ص١٠٠.

(٢) عبد الوهاب بن محمد القرطبي: الموضح في التجويد ص١٥٨، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط.١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

وقد خلص – بناء على ذلك– إلى: أن النون المخفاة لها خمسة عشر نوعا بعدد الأصوات التي تخفى عندها[١] . ولا يخفى أن المحاولات الثلاثة تعتمد في توصيف النون المخفاة على الجانب الفسيولوجي، وما يعتريها بعد بطلان عمل اللسان فيها، واستعداد آلة النطق لإخراج الحرف التالي لها، مع ما تبقى منها (الغنة)، وهي تتكامل في تحديد شكل آلة النطق عند إخفاء النون. إلا أن هذه المحاولات – رغم جديتها– تفتقر إلى شيء له أهميته وخطورته في مجال البحث الصوتي، ألا وهو الجانب المعملي؛ الذي يعتمد على التجربة، وأجهزة التحليل، ووسائل القياس التي تقدم الحقائق والنتائج بلغة الأرقام – ولا أدق منها– وهو ما نأمل أن يتاح – في العاجل القريب– في جامعة الأزهر الميمون.

ولم تزد الدراسات الصوتية الحديثة شيئا ذا بال في توصيف حقيقة الإخفاء الفسيولوجية، عما ذكره الشيخ – رحمه الله– إن لم تتطابق مع حقيقته وجوهره، مع اختلاف في العبارات والمصطلحات، فقد ذكر د. أنيس: " ... وليس ما سموه بالإخفاء إلا محاولة الإبقاء على النون، وذلك بإطالتها مما أدى إلى ما نسميه بالغنة. هذا إلى أننا نلحظ مع ما يسمونه بالإخفاء ميل النون إلى مخرج الصوت المجاور لها"[٢] .

(١) أبحاث في علم التجويد ص١٢٩، ١٣٠.

(٢) الأصوات اللغوية ص٧١.

ويقول د. أحمد مختار وهو يتحدث عن الأحكام المتنوعة للنون الساكنة المتطرفة والتنوين: " فهي تطول وتميل إلى مخرج الصوت الذي بعدها (إخفاء) مع الأصوات المبدوء بها الكلمات: صف ذا ثنا ..."(١) .

ومع تحفظنا مع ما ورد في هذين النصين من وصف النون المخفاة بالطول أو الإطالة أو الميل، فهو وصف غير دقيق أو واضح(٢) ، وإنما الوضوح في وصفها بالانتقال إلى مخرج الصوت الذي يليها، وهو ما يؤيده الواقع الفسيولوجي والأدائي لهذا اللون من النون. وقد أصاب نص ثالث المراد بقوله: " إخفاء النون الساكنة: بمعنى نطقها أنفية مع وضع اللسان موضع الحرف التالي لها بشكل متزامن"(٣) .

وأود أن أضيف أنه على أساس هذا التزامن بين إنتاج الصامت المخفي، وما تبقى من النون (المجرى = الغنة) بعد إسقاط المخرج (المعتمد الفموي)، أطلق بعض المحدثين على الإخفاء مصطلح المشاركة النطقية Co-articulation، ويقصدون به: أن يتداخل نطق النون مع نطق الصامت الذي يليها فتتأثر وتؤثر فيه أيضا. وفي هذا النوع من المشاركة النطقية تستعد أعضاء النطق لنطق الصوت التالي، وهي تصدر الصوت الأول، فيتخذ الصوت الأول تشكيلا يتكيف مع هذا النوع من المشاركة التي تتكيف بدورها مع انتظام الصوت في سلسلة الأصوات التي تتكون منها الكلمة، وبالتالي يتأثر الصوت الثاني بهذه العملية؛ حيث

---

(١) دراسة الصوت اللغوي ص٣٨٩.

(٢) سبق إلى هذا التحفظ د. غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٧٩، ٣٨٠، أبحاث في علم التجويد ص١٢٠.

(٣) علم الأصوات ص١٢٤.

تعمل أعضاء النطق بدورها على دمجه في الصوت الأول[١] .

رأي واستنتاج

يرى أستاذنا الدكتور علام: أن التزامن يصحب عملية الإدغام بغنة، وهذا التزامن هو سبب إدراكنا صوت الإدغام في هذه الحالة كأنه صوت مشدد. وهذه الصورة الصوتية لنطق الإدغام بغنة تختلف عن الصورة الصوتية لنطق الإخفاء، والتي تتسم – من وجهة نظره– بالتتابع لا بالتزامن؛ حيث تنطق النون الساكنة أو التنوين أولا على الكيفية المذكورة، ثم تنتقل أعضاء النطق إلى نطق صوت الإخفاء[٢].

والذي أراه: أن التزامن عامل مشترك في كلتا العمليتين – اعتمادا على الواقع الأدائي لكلتيهما، ومشافهة نحارير القراء وجهابذة الأداء– وإنما الذي يجعلنا نشعر بالتشديد في الإدغام سببان، الأول: طبيعة حروف الإدغام الفسيولوجية – أعني الاتحاد أو التقارب الشديد في المخرج، أو التجانس الشديد المقارب للتماثل في الصفات بينها وبين

---

(١) علم التجويد – دراسة صوتية فيزيائية ص١٦. وقد عرفه مرة أخرى بأنه: تأثير الأصوات بسياقها النطقي في الكلمات أو بين الكلمات؛ حيث تتشارك أعضاء النطق – مناط الأداء الصوتي– في أداء منطوق ملتحم ملتئم بطبيعية وانسيابية في زمنها المحدود في الكلام بلا إعاقة في كل من الكلام والسمع. ص٨٤ من الكتاب المذكور، لمزيد من التفاصيل حول المفهوم وحياته وأنواعه وعلاقته بالمماثلة وغيرها من العمليات الصوتية، ينظر ص٨٠-٨٤.

(٢) أنتهى ملخصا: عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ص٢١٣،٢٣٧،٢٣٨.

النون[١]، مما يجعل مشاركتها كبيرة، تصل إلى حد المماثلة بدرجاتها الداخلية المختلفة، وليس كذلك حروف الإخفاء، وإنما هي في منزلة وسطى – نسبيا- بين القرب والبعد لكل من النون الساكنة والتنوين، مما يجعل مشاركتها محدودة بدرجات داخلية مختلفة أيضا (مراتب الإخفاء). السبب الثاني: طبيعة العملية، ففي الإدغام يدخل حرف في آخر، وإدخال الحرف وغيابه أو دمجه أو صهره ففي مماثل أو مقارب يستلزم التشديد، أما الإخفاء فليس إدخالا، إنما هو اتصال فحسب، وبالاتصال يخفى الحرف ويستتر؛ ولذلك ينبغي أن يكون النطق بالمُخفى بين التخفيف والتشديد[٢]. السبب الثالث: فسيولوجية أداء الغنة، والتي يستلزم أداؤها

---

(١) وهذه الحروف (يرملون) وإن كانت أيضا من الفم، إلا أنها تتميز على سائر الحروف الفموية في اشتراكها مع النون في خاصية الوضوح السمعي الناجم عن كونها جميعا أصواتا مجهورة غير احتكاكية – كما ذكرنا من قبل- لمزيد من التفاصيل المفيدة، ينظر: مبحث الإدغام: الصورة الأولى: النون الساكنة والتنوين.

(٢) ومما يظهر الفرق بين طبيعة العمليتين ما ذكره بعض العلماء: " ... فتقول: أخفيت النون عند السين، ولا تقل في السين. وخفيت النون عند السين، ولا تقل في السين. وتقول: أدغمت النون في اللام، ولا تقل عند اللام، فاعلم ذلك وافهمه تعلم به معنى الإدغام ومعنى الإخفاء". الكشف١/١٦٧. ومما يؤيد هذا في الدرس الحديث ما قاله أوهالا: " السبب الوحيد في مشاركة النطق: هو الحفاظ على الأنموذج الأكستي السمعي Acoustic Auditory norm في الكلام، وليس الأنموذج النطقي Articulatory norm". ويعلق د. الضالع على هذا النص بقوله: " والغنة السمة الوحيدة التي تبقى من النون عند إخفائها- صفة أكستية سمعية أكثر منها نطقية مخرجية". التجويد القرآني – دراسة صوتية فيزيائية ص٨٥،٨٦.

التراخي- وذلك في الإطار الزمني المنضبط الذي حدَّده العلماء[١]- فبينما تستغرق الغنة المقدار الزمني اللازم لحدوثها، تنتقل أعضاء آلة النطق لإنتاج الصوت المخفى، مما يسمح بحدوث التزامن بينهما – وتسمى تلك العملية في أدبيات الأصوات الحديثة بـ " الإصدار المشترك Coproduction –[٢] والله أعلم.

وجهة نظر ووجهة أخرى

اعترض بعض الباحثين عن توصيف الإخفاء بأنه اختفاء، فقال: " ومن المهم أن يكون مفهوما بأن الإخفاء لا يعني الاختفاء، بل هو تغير في صفة الصوت ليكون أضعف – كما أو نوعا"[٣].

والذي أراه: أن تفسير الإخفاء بالاختفاء يمكن أن يكون مقبولا إذا نظرنا أن لكل صوت عند نطقه أطوارا ثلاثة: الشروع Onset، الحبس Hold، الانطلاقRealse، فإن النون يختفي آخر أطوارها النطقية بعد اتصالها بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان. وبيان ذلك: أن النون ينعدم معتمدها في التجويف الفموي (Oral Cavity)، ولا يبقى منها إلا صوت الغنة في التجويف الأنفي (Nasal Cvity)، مما يمكن أعضاء آلة النطق أن تتنقل مباشرة لإنتاج الصوت الذي يليها، بأن تتقدم أو تتأخر حسب طبيعة الصوت. وما سمي الإخفاء

(١) وهو ما يسمى بدرجات أو مراتب الإخفاء، وسنوفيها حقها من البحث في رابعا.
(٢) التجويد القرآني – دراسة صوتية فيزيائية ص٨٣،٨٥.
(٣) شرح صوتيات سيبويه ص٢٣٨.

إخفاء إلا لإخفاء النون الساكنة عند الحروف الخاصة به، ومن ثم؛ يكون تفسير الإخفاء بالاختفاء أمر لا مُشاحة فيه.

ويبقى بعد هذا تحديده للإخفاء بأنه تغير في صفة الصوت ليكون أضعف – كما أو نوعا- محل نظر؛ لأن صفة النون – وهي الغنة- لا يعتريها أي تغيير، بل تحافظ عليها عملية الإخفاء، وتكسبها صفات الحرف المخفى؛ لتتلاءم مع البيئة الصوتية التي وقعت فيها، فتكون مفخمة مع المفخم، ومرققة مع المرقق، كما قيل: وتتبع ما قبلها الألف، والعكس في الغن أُلِف. ولو أنه قال: تغير في الصوت لكان أقوم قيلا. حيث يتشكل الصوت من المخرج، الصفة، درجة الإعاقة، إضافة إلى عوامل ثانوية أخرى تكسب الصوت جرسه المميز له، والتغيير هنا في المخرج.

ثانيا: حدَّد البيئة الصوتية التي تستوجب هذا الحكم السياقي، قال: " ... وحروفه خمسة عشر: وهي الباقية بعد الحروف المذكورة في الأحوال الثلاثة السابقة (الإظهار- الإدغام- الإقلاب). وقد جمعها بعضهم في أوائل كلمات هذا البيت، فقال:

صِفْ ذَا ثَنَا كَم جَادَ شَخصٌ قَد سَمَا دُم طَيبا زِد في تُقى ضَع ظَالِما

وهذه الحروف لا خلاف بين القراء في إخفاء النون الساكنة والتنوين بغنة عندها، سواء اتصلت النون بهن في كلمة، أو انفصلت عنهن في كلمة أخرى، فمثال الإخفاء عند التاء: " يَنتَهُواْ" (المائدة:٧٣) و " مِنْ تَحْتِهَا" (البقرة:٢٥) و " جَنَّاتٍ تَجْرِي" (البقرة:٢٥) ... فهذه خمسة

وأربعون مثالا، للنون المتوسطة والمتطرفة منها ثلاثون، وللتنوين خمسة عشر"[١] .

وهذا يعني أن البيئة الصوتية لعملية الإدغام تتحدد ملامحها على هذاالنحو: ١- أن تكون النون (ساكنة) غير متبوعة بصائت قصير (حركة). ٢- أن يتلوها أحد الحروف الخمسة عشر المذكورة سلفا. ٣- إذا أضفنا إلى هذه المجموعة حرفي الغين والخاء التي ذكرنا – من قبل [٢]- أن بعض القراء يخفي عندهما، صارت جملة الحروف المخفاة سبعة عشر[٣] .

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٤،١٦٥.

(٢) ينظر: مبحث الإظهار.

(٣) تحفظ بعض الباحثين على إخفاء النون الساكنة والتنوين في الغين والخاء؛ محتجا بشدة شبهها بأصوات الحلق. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص٢٢٧. وأقول: يبقى هذا الإخفاء – رغم هذا الاعتراض- واقعا لهجيا ماثلا في العادات الكلامية والنطقية لبعض القبائل العربية (الكتاب٤/٤٥١،٤٥٤)، وقد كان القرآن الكريم برواياته المتواترة انعكاسا صادقا لهذا اللون من الإخفاء اللهجي (النشر٢/١٨)، والأصل فيما نحن فيه: الرواية لا الدراية. ثم إنه لا مانع – من وجهة النظر الصوتية والأدائية البحتة- من إخراج الغنة مصحوبة بصوت الغين أو الخاء، وإن كانا من الأصوات ذات الحساسية المفرطة للأصوات الأنفية. كل ما في الأمر: أنه عندما تلتقي النون بأحد الحرفين، ينتقل مخرجها متأخرا إليهما – نظرا لتأخر مخرج الحرفين عن النون- كما تأخر عند إخفاء القاف والكاف.

وقد أضاف بعض المحدثين إلى هذه الأصوات – معتمدين على كيفية النطق– صوت الباء الخاص بحكم القلب، ومن ثم صارت أحكام النون لديهم ثلاثة لا أربعة(١) .

ثالثا: قرَّر السبب الصوتي الذي أوجب هذا الحكم التركيبي بمنطقية ظاهرة ودقة متناهية، فقال: " والحجة لإخفاء النون الساكنة والتنوين عند هذه الأحرف: أنهما لم يقربا من هذه الحروف كقربهما من حروف الإدغام، فيجب إدغامها فيهن من أجل القرب، ولم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الإظهار، فيجب إظهارهما عندهن من أجل البُعد، فلما عدم القرب الموجب

للإدغام، والبُعد الموجب للإظهار، أعطيا حكما متوسطا بين الإظهار والإدغام، وهو الإخفاء ..."(٢) .

وواضح من هذا النص أن العلة وراء الإخفاء علة فسيولوجية بحتة، وبيان ذلك: أننا إذا نظرنا إلى المجموعات الصوتية لحالات النون التأثرية نجدها متجانسة، فكلٌّ منها تنتمي إلى زمرة صوتية طبيعية. أما مجموعة الإظهار فتنتمي إلى الأصوات الخلفية في الممر الصوتي أو الحلقية الحنجرية أو الطبقية الحلقية الحنجرية، فهي بعيدة بُعدا تاما عن النون. ومجموعة الإدغام تنتمي إلى الأصوات الرنانة، أو إلى الأصوات الذولقية

(١) يراجع في تفاصيل هذا الطرح: عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ص٢٥٥-٢٦١، وأيضا: الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٨٣-٣٨٧، علم التجويد – دراسة صوتية ميسرة ص١١٩، وتجدر الإشارة إلى أن د. الحمد: قد ضم – أيضا– إلى هذه المجموعة صوتي الواو والياء.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٥،١٦٦.

مع ضم الواو والياء إليها، فهي قريبة تماما من النون. ومجموعة الإقلاب صوت واحد.

أما أصوات مجموعة الإخفاء: فمن الصعب ضمها إلى مجموعة واحدة تندرج تحت مجموعة متجانسة. ولكن بقليل من التجاوز يمكننا أن ندرجها تحت زمرة الصوامت الفمية إذا بدأنا الحصر من الصوامت الشفوية (ف) وليست الصوامت الشفتانية، وتنتهي عند الصامت اللهوي (ق)، وإذا عزلنا ثلاثة من الصوامت الفمية (ي، خ، غ). فلا هي قريبة من النون ولا هي بعيدة(١).

وعلى هذا يمكن أن نقول: إن الإخفاء مماثلة جزئية Partial Assimilation بالمفهوم الحديث – دعت إليها مراعاة الانسجام الصوتي بين حرفين متقاربين نسبيا- لأنه انتفت عنه صفة الإدغام (المماثلة الكاملة)، وما تتطلبه من تشديد، كما انتفت عنه صفة الإظهار(عدم المماثلة- المخالفة الكاملة).

رابعا: لاحظ الشيخ – وهو محق- أن الإخفاء لا يكون مع هذه المجموعة الصوتية – خمسة عشر حرفا- على صورة واحدة، وإنما يكون – من الناحية الصوتية- على درجات، اصطلح على تسميتها بمراتب الإخفاء. وقد اعتمد في تقسيم تلك المراتب على ثلاث ضوابط أو اعتبارات: الأول: درجة قرب مخرج الحرف أو بُعدِه من النون الساكنة

(١) التجويد القرآني – دراسة صوتية فيزيائية ص٨٩، وقارن بـ د. مصطفى زكي التوني: النون في اللغة العربية-دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم ص٢٧، بحث منشورفي حولية كلية الآداب، جامعة الكويت،ع١٧، ١٤١٧/١٩٩٧م.

والتنوين. الثاني: درجة إخفاء الحرف في النون الساكنة والتنوين. الثالث: زمن الغنة المتبقية من النون والتنوين بعد الإخفاء.

وهي محاولة من الشيخ – رحمه الله– يمكن من خلالها إعطاء صورة محددة لهذه الظاهرة، فقد استطاع في ضوء هذه الأسس العامة التي أرساها أن يقسم الإخفاء إلى ثلاث مراتب:

الأولى: وضابطها: كل حرف هو أقرب إلى النون – وأقربها مخرجا إلى النون ثلاثة أحرف: الطاء، والدال، والتاء– يكون الإخفاء عنده أزيد. ويسمى هذا النوع إخفاء أعلى، يعني: أن المخفى منهما (النون الساكنة والتنوين) عند هذه الأحرف أكثر من الباقي، وغنتهما الباقية قليلة، يعني أن زمان امتداد الغنة قصير.

الثانية: وضابطها: كل حرف هو أبعد إلى النون – وأبعدها حرفان: القاف، والكاف– يكون الإخفاء عنده قليلا. ويسمى هذا النوع إخفاء أدنى، يعني: أن المخفى منهما أقل من الباقي، وغنتهما الباقية كثيرة، يعني أن زمان امتدادهما طويل.

الثالثة: وضابطها: كل حرف توسط في القرب والبعد إلى النون – وهو الأحرف العشرة الباقية– يكون الإخفاء عنده متوسطا. ويسمى هذا النوع إخفاء أوسط، يعني: أن المخفى منهما بين المرتبتين السابقتين، وزمان غنتهما متوسط[1] .

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٦.

وهذه الملاحظة الصوتية – والتي اعتمد فيها الشيخ – رحمه الله– على الزمن، وهو مقياس مهم جدا في حقل الدراسات الصوتية– تدل على ذوقه وبراعته الفائقة في إدراك الفوارق الصوتية الدقيقة داخل الظاهرة الواحدة، وهو أمر لا يلتفت إليه إلا المهرة المتمكنون، كما تظهر قدرته على استثمار المنجزات الحديثة وتوظيفها في ضبط الظاهرة القرآنية.

وقد أيدت وسائل التمكين الصوتي الحديث ما توصل إليه الشيخ – رحمه الله– فقد قام بعض الباحثين المحدثين بالتقاط صور طيفية لصوت النون الساكنة مع هذه المجموعات الصوتية الثلاثة، وقد جزم باختلاف درجة وطبيعة إخفاء النون الساكنة والتنوين حسب مخرج وصفات الصوت الذي يليها؛ حيث يطول زمن الغنة مع صوتي القاف والكاف، فيصل إلى ٧٢٩ م/ث، ويقل الزمن مع أصوات الطاء والدال والتاء، فلا يتجاوز ٥٧٥ م/ث، ويكون بين بين مع باقي حروف الإخفاء، فيستغرق حوال ٦٢٥ م/ث.

ولا يقتصر الفرق على الجانب الكمي فقط، بل يتعداه إلى طبيعة هذا الإخفاء، فهي كاملة الإخفاء مع الأصوات البعيدة عن مخرج الحلق، مثل إخفائها قبل الدال أو الطاء أو السين أو الشين، بينما يقترب هذا الإخفاء كثيرا من الإظهار إذا تبعه صوت القاف أو الكاف؛ وذلك لقربه من مخرج الحلق[١] .

(١) فونولوجيا القرآن دراسة لأحكام التجويد في ضوء علم الأصوات الحديث ص٢٦٢.

ولنا أن نتصور مقدار الجهد الذي بذله عالمنا الكبير في دراسة المادة الصوتية – رغم اعتماده على الملاحظة فحسب- مقارنة بما تيسر لعلماء اليوم من معامل ومختبرات وآلات دقيقة، فيزداد إعجابنا بتراثنا، وإيماننا بإعادة قراءته من جديد، وضرورة إحلاله المحل اللائق

به في أكاديميات العلم والتنوير، ومؤسسات المعرفة والتثقيف.

خامسا: من إضافات الشيخ – رحمه الله- المفيدة في معالجته وتحليله لظاهرة الإخفاء: نظرته الشمولية - تلك التي تدل على وعي عميق بطبيعة الظاهرة، وإدراك كامل لحقيقتها- حيث قسم الإخفاء إلى قسمين: الأول: إخفاء الحركة، ويعني: تبعيض الحركة[1] ، كما في قوله: " لَا تَأْمَنَّا" (يوسف:١١). والثاني: إخفاء الحرف، وهو على قسمين: أحدهما: تبعيض الحرف وستر ذاته في الجملة، كما في الميم الساكنة قبل الباء أصلية أو مقلوبة من النون الساكنة أو التنوين. وثانيهما: إعدام ذات الحرف بالكلية وإبقاء غنته؛ كما في إخفاء النون الساكنة والتنوين عند الحروف الخمسة عشر[2] .

---

(١) وهو ما أطلق عليه العلماء مصطلحات: الاختلاس، التقليل، التبعيض، التقصير، الروم، وكلها تدور حول تقليل الناحية الكمية للاستغراق الزمني Duration للصوت، وتتكافأ هذه المصطلحات قاطبة مع المصطلح الإنجليزي Reduction الذي يستعمل في الإنجليزية عند وصف الصوائت المختلسة Reduced Vowels دلالة شاملة على أنواع التقليل والتقصير. لمزيد من التفاصيل، يراجع: علم التجويد – دراسة صوتية فيزيائية ص١٢١-١٢٥.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٣،١٦٨.

" وهذا يتفق مع ما أثبته بعض العلماء المعاصرين في علم الأصوات تجريبيا، فقد تبين لهم أن بعض أنواع مشاركة النطق (الإخفاء) تختلس بعض الصوامت والصوائت Consonants and Vowel Reduction ، وعلى ذلك أدرجوا اختلاس الأصوات الظاهرة العامة لمشاركة النطق. ومنهم من أدرجها تحت المفهوم الشامل للمماثلة"(١) .

سادسا: قدَّم الشيخ – رحمه الله– ضوابط قيمة تتعلق بكيفية أداء النون المخفاة على وجهها الأكمل، حتى لا يقع القارئ في دائرة اللحن المنهي عنه شرعا، تمثلت في هذه المحاذير:

المحذور الأول: إشباع الحركة: فقد نبَّه الشيخ – رحمه الله– إلى ضرورة المحافظة على الاستغراق الزمني المعتدل لصوتين في حالة الإخفاء وتحقيقهما سويا؛ حتى لا يؤدي إشباع الحركة إلى تغيير في بنية الكلمة القرآنية، مما يفسد المعنى. وذلك على نوعين:

الأول: إشباع الحركة التي تسبق النون مباشرة عند إخفائها في الحروف الخمسة عشر، يقول " يجب على القارئ أن يحترز في حالة إخفاء النون من أن يشبع الضمة قبلها أو الفتحة أو الكسرة؛ لئلا يتولد من الضمة واوا في مثل: " كُنتُمْ"، ومن الفتحة ألف في مثل: " عَنكُمْ"، ومن الكسرة ياء في مثل: " مِنكُمْ"، كما يقع من بعض القراء المتعسفين، فإن ذلك خطأ صريح، وزيادة في كلام الله تعالى"(٢).

(١) التجويد القرآني – دراسة صوتية فيزيائية ص٨٨.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٧.

" فهذا النوع من الدمج الصوتي، والتداخل الزمني، والمحافظة عليها في التلاوة مهم جدا في تدقيق مهارة الأداء. ولذلك أطلق بعض علماء الأصوات البارزين على هذه العملية في تحقيق الكلام العادي مصطلح التنسيق Coordination " (١).

الثاني: إشباع الحركة التي تسبق الميم والنون المشددتين خاصة، يقول: " وليحترز أيضا من المد عند الإتيان بالغنة في النون والميم في نحو: " إِنَّ الَّذِينَ" و " وَإِمَّا فِدَاءً"، وكثيرا ما يتساهل في ذلك من يبالغ في إظهار الغنة، فيتولد منها حرف مد، فيصير اللفظ: " إِينَّ الذين"، " إيمِّا فِداء"، وذلك خطأ أيضا"(٢).

المحذور الثاني: الإخلال بالحقيقة النطقية أو الفسيولوجية للنون المخفاة: ولذلك صورتان، وقد نبه الشيخ – رحمه الله- إلى ضرورة الاحتراز منهما؛ حتى لا يخرج القارئ بذلك عن الإخفاء المقصود، ويحدث اللحن في القراءة السليمة التي يجب مراعاتها، وتطبيق أحكامها.

أما الأولى وهي: الإخلال بالمخرج، وذلك عن طريق تحقيق معتمدها في الفم، يقول: " وليحترز – أيضا- من إلصاق اللسان فوق الثنايا العليا عند إخفاء النون؛ فهو خطأ أيضا"(٣). معلوم أن اعتراض النفس في نطق النون يكون بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا (اللثة)، وهو ما يسمى بالمخرج، وعند إخفاء النون الساكنة ينعدم أو يسقط المخرج

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٧.
(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٧.
(٣) نهاية القول المفيد ص١٦٧.

تماما، وينتقل إلى الحرف الذي يليها، فيكون عمل اللسان فيها وفي الحرف الذي بعدها من موضع واحد(١)، وتبقى الصفة (الغنة)، ولذلك ينبغي على القارئ المجيد أن يتوقى عند أداء الإخفاء من إلصاق طرف اللسان بأصول الثنايا العليا (اللثة)؛ حتى لا تخرج النون مظهرة، فيقع اللبس بين الإخفاء والإظهار.

وبعد أن حذر الشيخ – رحمه الله– من الوقوع في هذا العيب الأدائي، قدم الحل، فقال: " وطريق الخلاص منه: أن يُجافَى اللسان قليلا عن ذلك"(٢). فهذه العبارة – على وجازتها– ترسم الطريق الأمثل للإتيان بالحقيقة النطقية المثلى للنون المخفاة، والتي لم تزد عليها الدراسات الصوتية الحديثة شيئا ذا بال، يقول أحد أساطين علم الأصوات البارزين: " والحقيقة النطقية للنون عندما تكون متبوعة بأحد هذه الأصوات (يقصد حروف الإخفاء): تتلخص في أن اللسان لا ينطبق تماما على موضع النطق، فيظل بينه وبين ذلك الموضع فجوة يمر منها الهواء بحرية تامة. وهذا هو الذي يجعل بعض علماء الأصوات يصفون النون في هذه الحال بأنها حركة ... وهي لا شك حركة مؤنفة Nasalized Vowel" (٣).

---

(١) وهذا هو معنى قول سيبويه: " ... فلما وصلوا إلى أن يكون لها (النون) مخرج من غير الفم كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة، وكان العلم بها أنها نون من ذلك الموضع (الخياشيم) كالعلم بها وهي من الفم". الكتاب٤/٤٥٤.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٧.

(٣) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية – منهج لساني معاصر ص١٠٠. ولا يخفى أن الجامع بينهما: إنما هو اتساع المجرى، وخروج الهواء حرا طليقا من غير إعاقة – كلية أم جزئية– أما في الحركة: فظاهر، حيث يكون ==

أما الثانية وهي: الإخلال بالصفة، ويتم ذلك على وجهين، الأول: ترك غنة النون تماما، وعدم الإتيان بها بتاتا، وبهذا يكون القارئ قد أسقط النون أو التنوين انتهاء، بعد أن أسقط معتمدها في الفم ابتداء، وهو خطأ فاحش، يدل من فاعله على غباوة في الأداء ظاهرة، وجهالة بحقية الإخفاء الصوتية متناهية.

الثاني: إظهار النون (تحقيق المخرج الفموي)، مع الاكتفاء بالغنة العادية المركبة في جسم النون والتنوين دون الزيادة على هذا المقدار الطبيعي، فتخرج النون – ساعتئذ- محتفظة بحقها – مخرجا وصفة- وهذه هي صورة الإظهار الصوتية لا الإخفاء. وقد أشار الشيخ – رحمه الله- إلى هذين الوجهين بقوله: " وليحترز عن ترك الغنة في موضعها، وعن إظهار النون؛ فإنه خطأ فاحش ممن يعلم وممن لم يعلم؛ إذ ليس الجهل بعذر"(١).

فترك الغنة – في النص السابق- قد يكون بالتخلي عنها كليا، والإجحاف بحقيقتها جملة، أو الإتيان بها عادية دون مراعاة التكيفات

==

مجرى الهواء أوسع ما يكون عند اقتراب عضوي النطق من بعضهما أثناء التلفظ بالحركات – قصيرة أم طويلة- كما يقول الأصواتيون. وأما في النون المخفاة: فذلك ناجم عن زوال معتمدها في الفم، وبقاء أعضاء النطق – حال النطق بها- في وضع الراحة، فلا يحدث تضييق يحدث رخاوة، أو غلق ينتج شدة؛ مع الاستعداد لنطق الحرف الذي يليها، وهو الوقت ذاته الذي يتسرب فيه هواء النون من الأنف؛ ولذا كان وصفها بالتأنيف – إضافة إلى كونها حركة- وصفا دقيقا، يراعي أبعاد الوضع الفسيولوجي.

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٧.

الصوتية الملائمة للبيئة الصوتية التي وقعت فيها. والوجهان كلاهما يُخِلَّان بحقيقة الإخفاء الصوتية والأدائية.

الصورة الثانية: إخفاء الميم الساكنة

وقد قدمها على هذا النحو:

أولا: ضبط الشيخ – رحمه الله– تلك الصورة بقوله: " الإخفاء عند الباء بغنة ظاهرة ... سواء كان سكونها متأصلا، نحو: " يَعْتَصِم بِاللَّهِ" (آل عمران:١٠١) و " يَوْمَ هُم بَارِزُون" (غافر:١٦). أو عارضا، نحو: " بِأَعْلَمَ بِالْشَّاكِرِينَ" (الأنعام:٥٣) و " أَعْلَمُ بِالظَّالِمِينَ" (الأنعام:٥٣) في قراءة أبي عمرو ويعقوب"(١).

ثانيا: اصطلح على تسمية هذا اللون من الإخفاء باسم الإخفاء الشفوي؛ تمييزا له عن إخفاء النون في الحروف الخمسة عشر، وهو ما اصطلح على تسميته – عند علماء الأداء–بالإخفاء الحقيقي، وقد بين أن سبب هذه التسمية هو خروج الباء والميم من الشفتين(٢).

ثالثا: حكى اختلاف العلماء والقراء حول هذا الحكم الأدائي للميم الساكنة، فبعد أن ذكر أن لها أحوالا ثلاثة مع حروف المعجم، قرر أنه لا خلاف بين أهل الأداء على إظهارها أو إدغامها، وإنما اختلفوا في حكمها الثالث – إذا اتصلت بالباء اتصالا مباشرا– على هذا النحو:

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٧،١٦٨.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٨.

١- ما عليه أهل الأداء بمصر والشام والأندلس، وسائر البلاد الغربية وهو الإخفاء مع الغنة، وهذا الذي اختاره الحافظ الداني، وغيره من المحققين.

٢- ما عليه أهل الأداء بالعراق وسائر البلاد الشرقية، وهو الإظهار التام من غير غنة، وقد اختاره مكي القيسي وغيره.

وقد رجح وجه الإخفاء، فقال: " والوجهان صحيحان مأخوذ بهما، إلا أن الإخفاء أولى؛ للإجماع على إخفائها عند القلب (حال اتصال النون بالباء اتصالا مباشرا، وهو ما سنبينه في المبحث التالي)، وعلى إخفائها في قراءة أبي عمرو ويعقوب حالة الإدغام(١).

ويبدو أن الخلاف بين الفريقين قائم – فيما أظن- على إدراكهم حقيقة الإخفاء الفسيولوجية للنون؛ والتي تعني: زوال المخرج مع بقاء الغنة، وقياسهم إخفاء الميم على النون، وذلك لا يستقيم مع الميم (زوال مخرجها من الشفتين)؛ لأن العلاقة بين الميم والباء لا يتضح معها وجه لإخفاء الميم عندها؛ لكونهما من مخرج واحد " إذ لولا أصل الغنة، لكانت الميم باء؛ لاتفاقهما في المخرج والصفات والقوة"(٢).

وقد حاول بعض الباحثين التوفيق بين المذهبين على أساس أن حقيقة النطق واحدة في الأمرين، وأن الخلاف لا يعدو أن يكون لفظيا، قال: " ... والمتأمل يجد أن نطق الميم الساكنة قبل الباء يكون واحدا عند من

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٧،١٦٨.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٨.

سماه إخفاء، وعند من سماه إظهارا. فالاختلاف – على الأرجح- لفظي، فالأولى إغفاله، وإجراء حكم الميم الغالب عليها وهو الإظهار"(١).

وتأسيسا على هذا الفهم: حصر أحكام الميم الساكنة في الإظهار؛ لأن إدغامها لايتأتي إلا في مثلها، وهذا أمر طبعي لا يستلزم إفراده بحكم مستقل، وإخفاؤها عند الباء لا يظهر له وجه، ويحمله كثير من العلماء على معنى الإظهار(٢).

رابعا: بيَّن المنهج الصوتي لهذا اللون من الإخفاء بقوله: " ووجه إخفاء الميم عند الباء: أنهما لما اشتركا في المخرج، وتجانسا في الانفتاح والاستفال، ثقل الإظهار والإدغام المحض،

فذهبت الغنة، فعدل إلى الإخفاء"(٣).

والعلة الصوتية التي ذكرها الشيخ – رحمه الله- في هذا النص تدعم فكرة إظهار الميم عند الباء وتقويه؛ لأن هذا القرب الفسيولوجي الشديد يوجب أحد أمرين: الأول: الإدغام المحض (المماثلة)، ولا وجه له؛ لقوة الميم بالغنة، والغالب في الإدغام: إدغام الأضعف في الأقوى، وقد ذكر سيبويه أن الميم لا تدغم في الباء، لكن الباء تدغم في الميم، كما في

---

(١) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٩٢،٣٩٣.

(٢) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٩٤. ووافقه في تلك الوجهة مؤلف كتاب: فونولوجيا القرآن –دراسة لأحكام التجويد في ضوء علم الأصوات الحديث ص٢٧٦.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٦٨.

قولهم: اصحمَّطرا، تريد: اصحبْ مَطَرا، مدغم[١]. والثاني: الإظهار أو البيان كما يسميه علماء الأداء (المخالفة)؛ لأن العربية تكره تتابع المتقاربات، كما تكره تتابع الأمثال؛ لأن عمل أعضاء النطق ضمن مخارج متلامسة متقاربة جدا، يجهدها ويثقل عليها، وقد أحسن السلف وصف عمل أعضاء النطق في مثل هذه الحالة بأنه كمشي المقيد الذي يرفع رجله ويضعها في

موضعها الذي كانت فيه أو قريبا منه، فيثقل ذلك عليه، كذلك اللسان[٢].

وقد اختار أهل الأداء لتسوية هذا الوضع إظهار الميم الساكنة عند اتصالها بالباء، مع بقاء أصل الغنة في الميم؛ لأنها من الحروف الأنفية. " لأن قولنا بالإظهار هنا: لا يراد منه تفكيك وقطع نطق الميم عن الباء؛ لأن ذلك يكون في الغاية من الثقل والاستبشاع"[٣]. وبهذا نكون قد حققنا الإظهار شكلا ومضمونا؛ حيث خرج كل من الصوتان محتفظا بحقه – مخرجا وصفة– دون أدنى تأثير أو تأثر.

وإذا أنعمنا النظر في نص الشيخ – رحمه الله– السابق؛ والذي يبرر فيه تلك الظاهرة صوتيا، نراه – بعد أن استبعد وجه الإظهار والإدغام لعدم تناسبهما– قرر وجه الإخفاء بعد ذهاب الغنة[٤]، وهذا هو حقيقة

---

(١) الكتاب ٤/٤٤٧.

(٢) هذا الوصف لابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٣١، وقد نقل د. الشايب أقوال ابن دريد، وابن جني، وابن سنان الخفاجي في هذا الباب. يراجع: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ص١٥-١٧.

(٣) الموضح في التجويد ص١٧٣،١٧٤.

(٤) وهذا يتعارض مع ما قرره الشيخ – رحمه الله– ابتداء، حين قرر أن إخفاء الميم ==

الإظهار. ومما يقوي هذا الاختيار: أن موجب الإخفاء ليس هو القرب الشديد – كالحالة التي نحن فيها– وإنما هو التوسط بين القرب والبعد – كما ذكرنا من قبل–(١).

وقد تظاهرت الروايات على إظهار الميم الساكنة وبيانها عند الباء، وسنكتفي بإيراد نص ابن الباذش، يقول: " قال لي أبي – رضي الله عنه: المعوَّل عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء، ولا يتجه إخفاؤها عندهن إلا بأن يزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم، كما يُفعل ذلك في النون المخفاة. وإنما ذكر سيبويه الإخفاء في النون دون الميم، ولا ينبغي أن تحمل الميم على النون في هذا؛ لأن النون هي الداخلة على الميم في البدل في قولهم: شَنْبَاء وعنبر، " صُمٌّ بُكْمٌ" (البقرة:١٨)، فحمل الميم عليها غير مُتَّجه، لأن للنون تصرُّفا ليس للميم، ألا ترى أنها تُدغَم ويُدغَم فيها، والميم يُدغَم فيها ولا تُدغم، إلا أن يريد القائلون بالإخفاء انطباق الشفتين على الحرفين انطباقا واحدا ... وقد تقدم امتناع ذلك، فإن أرادوا بالإخفاء أن يكون الإظهار رقيقا غير

==

عند الباء يكون بغنة ظاهرة، وهو يعني – فيما أفهم– غنة زائدة عن المركبة في جسم الميم، مكتسبة من سياق (ميم ساكنة + باء). ويبدو – والله أعلم– أن الشيخ – رحمه الله– كان مترددا في هذا السياق الصوتي بين الأمرين (الإظهار–الإخفاء)، أو أن مفهوم إخفاء الميم لم يكن واضحا في ذهنه مثل النون، وذلك لاستحالته مع الميم – كما أوضحنا من قبل– إلا أنه يجب أن ننتبه إلى أن الغنة لا تذهب إطلاقا، وإلا كان ذلك خطأ؛ لأن الميم من الحروف الغناء بطبيعتها، وطبيعة نطقها الصوتية تؤكد ذلك، بغض النظر عن تأثرها بما يجاورها.

(١) ينظر: الصورة الأولى: إخفاء النون الساكنة والتنوين.

عنيف فقد اتفقوا على المعنى، واختلفوا في تسميته إظهارا أو إخفاء، ولا تأثير لذلك. وأما الإدغام المحض فلا وجه له"[١] .

وهذا النص – على طوله– يجلي أبعاد القضية وزواياها المختلفة، كما يرد على الشيخ – رحمه الله– في ترجيحه إخفاء الميم عند الباء؛ قياسا على إخفائها عند القلب، بأنه احتجاج في غير بابه، واستدلال في غير محله، بل هو قياس مع الفارق – كما يقول أهل الأصول. فضلا عن أنه يبين حقيقة نطق الميم الساكنة عند الباء – سواء سميناها إظهارا أم إخفاء– وذلك في قوله: " فإن أرادوا بالإخفاء أن يكون الإظهار رقيقا غير عنيف ..."، وهو أمر حتمي تفرضه طبيعة تلك البيئة الصوتية؛ لأن الغنة ثورث – وإن كانت خفية– للاعتماد ضعفا، وقوة الحرف وظهور ذاته بقوة الاعتماد على مخرجه، فكلما كان الاعتماد أقوى كان صوت الحرف أقوى[٢] . وقد أشار الشيخ – رحمه الله– إلى هذا التفسير فيما نقله عن المرعشي: " والظاهر أن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية، بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة، بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان"[٣] .

---

(١) أبو جعفر أحمد ابن الباذش: الإقناع في القراءات السبع١/١٨١،١٨٢، تح وتقد: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ. وفي الكتاب كثير من الروايات التي تؤيد الإظهار ص١٧٩-١٨٢.

(٢) محمد بن أبي بكر المرعشي: جهد المقل ص١٢٦،٢٠٢، تح: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م. وقد نقل هذا النص صاحب نهاية القول المفيد ص١٦٣.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٦٣.

وتقتضينا أمانة العلم أن ننوه إلى أن من المحدثين – أيضا- من قال إن إخفاء الميم نطقيا كإخفاء النون، " بمعنى أننا كما نسقط مخرج النون ونبقي الصفة وهي الغنة، فإننا نسقط مخرج الميم ونبقي الصفة وهي الغنة. وعلى ذلك يكون نطق الإقلاب في نحو: (أَنْ بُورِكَ) هكذا: ننطق النون ميما مخفاة، أي نقلبها مميا، ثم نسقط مخرج الميم، فلا نجعل الشفتين تنطبقان، ونكتفي بإخراج الهواء من التجويف الأنفي، وبعد انتهاء زمن نطق الميم بهذه الكيفية، نجعل الشفتين تنطبقان من أجل الباء، وبعد انتهاء فترة الغلق نبعد الشفتين إحداهما عن الأخرى، فيحدث الانفجار الذي نسمع معه صوت الباء دون أن تتأثر بالميم في شيء. ويظهر من ذلك: أن صورة الإقلاب تتفق مع صورة إخفاء الميم في مثل: " يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ" (غافر:١٦)"[١] .

وبعد هذه الرحلة يمكننا أن نقول: إن الشيخ – رحمه الله- قدّم – كما هي عادته- بحثا متميزا عن الإخفاء، فالمعايير الصوتية التي أخضع في ضوئها ظاهرة الإخفاء للمراقبة والملاحظة والتحليل جدير أن يُنظر إليها بالأصالة والتفرُّد.

(١) عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ص٢٥٣،٢٥٤.

المبحث الرابع: الإقلاب

أولا: بيَّن الشيخ – رحمه الله– حقيقته اللغوية بأنه تحويل الشيء عن وجهه، أما حقيقته الاصطلاحية، فهو: جعل حرف مكان آخر، أو عبارة عن قلب مع إخفاء لمراعاة الغنة[١] . والتعريف الثاني أكمل من الأول في تغطية أبعاد تلك الظاهرة Cover term، حيث يشير الأول إلى الشق الأول من تلك العملية، وهي: قلب النون ميما خالصة. بينما يشير الثاني إلى ذلك أيضا، فضلا عن بيان الحقيقة النطقية لتلك الميم المقلوبة، وهي: إخفاؤها قبل الباء، مع مراعاة الغنة الظاهرة.

ثانيا: خصَّ النون الساكنة والتنوين قبل الباء بهذا الحكم، وهو مسلك القراء جميعا، سواء أكان ذلك في كلمة واحدة أو كلمتين مع النون، أما التنوين فلا يكون – بطبيعة الحال– إلا من كلمتين، قال: " والمراد به هنا: قلب النون الساكنة والتنوين ميما مخفاة قبل الباء مع بقاء الغنة الظاهرة، سواء كانت النون مع الباء في كلمة أو كلمتين. والتنوين لا يكون إلا من كلمتين، وذلك نحو: " أَنْبِئْهُمْ" (البقرة:٣٣)، و " أَن بُورِكَ" (النمل:٨) و " سَمِيعٌ بَصِيرٌ" (الحج:٦١)"[٢] .

" وقلب النون الساكنة في اللفظ ميما ظاهرة صوتية لا تقتصر على العربية وحدها، بل نجد نظائر لها في اللغات الأخرى، فقد ذكر كونر O,Connor أن النون تنطق في اللفظ ميما في الإنكليزية متى وقعت قبل الأصوات الشفوية، وهي الميم والباء، فكلمة " tin" مثلا، شكلها

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٢.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٢.

الصوتي والإملائي هو " tin"، ولكنها تغير شكلها الصوتي إلى "tim"، إذا ما وقعت قبل الصوت الشفوي، كما في " tin pan"، فإنها في هذا السياق تنطق: " timpan"، والمثل الأبرز فيها هو: – In+possible impossible"[١] .

ثالثا: لم يبتعد تفسير الشيخ – رحمه الله– لتلك الظاهرة صوتيا عما ذكرته الدراسات الحديثة؛ إن لم يتطابق معها تماما، ولعل من المناسب أن ننقل النص – على طوله– قال: " ووجه قلبهما (النون الساكنة والتنوين) ميما عند الباء: أنه لم يحسن الإظهار؛ لما فيه من الكلفة من أجل الاحتياج إلى إخراج النون والتنوين من مخرجهما على ما يجب لهما من التصويت بالغنة، فيحتاج الناطق بهما إلى فتور يشبه الموقف، وإخراج الباء بعدهما من مخرجها يمنع من التصويت بالغنة من أجل انطباق الشفتين بها – أي بالباء– ولم يحسن الإدغام للتباعد في المخرج والمخالفة في الجنسية، حيث كانت النون حرفا أغن، وكذلك التنوين، والباء حرف غير أغن، وإذًا لم تدغم الميم في الباء لذهاب غنتها بالإدغام مع كونها من مخرجها، فترك إدغام النون فيها مع أنها ليست من مخرجها أولى، ولم يحسن الإخفاء كما لم يحسن الإظهار والإدغام؛ لأنه بينهما، ولما لم يحسن وجه من هذه الأوجه أُبدِل من النون والتنوين حرف يؤاخيهما في الغنة والجهر، ويؤاخي الباء في المخرج والجهر، فأمنت الكلفة الحاصلة من إظهار النون قبل الباء"[٢] .

---

(١) نقلا عن: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص٢٢٨.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٣،١٦٤.

ومن هذا التعليل المذكور أعلاه، يمكن أن نستنبط أمرين: الأول: أن وراء هذا التغير اللغوي السياقي علة فسيولوجية، تتمثل في أن نطق النون قبل باء لا يخلو من الكلفة لاحتياج الناطق بهما إلى فتور يشبه الوقف بعد النطق بالنون من مخرجها على ما يجب لها من التصويت بالغنة. الثاني: أن ظاهرة الإقلاب هذه هي وليد قانون الاقتصاد في الجهد، ولا يوجد مجال – إطلاقا– لعمل قانون الأقوى لسببين: الأول: البعد الشديد بين النون والباء في المخارج. والآخر: البعد الشديد بين النون والباء في الصفات. ولهذين السببين مجتمعين لم يتدخل قانون الأقوى أو توقف عمله نهائيا؛ حيث لا يوجد تقارب في المخرج أو الصفة(١).

والتعليل الصوتي لهذه الظاهرة عند المحدثين(٢): هو أن النون لثوية خيشومية، والباء شفوية، فالمخارج متباعدة، ثم إن النون – بوصفها خيشومية– تقتضي انخفاض الحنك اللين، وأما الباء – بوصفها وقفة انفجارية– فتقتضي ارتفاع الحنك اللين، فالصفات متباعدة أيضا. فانتفى موجب الإظهار (بُعد المخرج)، كما انتفى موجب الإدغام (قرب المخرج)؛ لأن النون بعيدة نسبيا عن الباء، ولأنه لو حدث إدغام لذهبت غنة الميم، وتحولت الميم إلى باء، فحدث اللبس، وقد انتفى أيضا موجب

---

(١) نقلا عن: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص٧٧، ٢٢٧.

(٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية ص٢٢٧، وقارن بـــ عــن علــم التجويد القرني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ص٢٥٢، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٣٧٥.

الإخفاء (وهو التوسط في المخرج بين أصوات الإظهار والإدغام)، ولم يبق إلا ذلك الحكم الذي سماه الشيخ – رحمه الله- بالإقلاب.

وقد اختير لتسوية هذا الصراع الصوتي – ومرده تتابع صوتين متباعدين؛ معتمدا ومجرى- صوت الميم؛ الذي يلتقي مع النون في الصفة (الأنفية)، كما يلتقي مع الباء في المخرج (الشفوية)، فهو وَسَط بين المتباعدين (قاسم مشترك)؛ ولذا تعد تلك الظاهرة أبرز مظاهر المماثلة الجزئية المدبرة المتصلة.

ولعل من أسباب اختيار صوت الميم – إضافة إلى ما سبق- أن نطق النون ميما قبل الباء لا يوقع لبسا بين المفردات، وذلك لأن من خصائص العربية: أن الميم الساكنة لا تقع فيها قبل الباء البتة، قال سيبويه: " والميم لا تقع ساكنة قبل الباء في كلمة، فليس في هذا التباس بغيره"(١) .

رابعا: عني الشيخ – كما هي عادته- بالجانب الأدائي، فضبط كيفية نطق الإقلاب بقوله: " وبالجملة إن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين، والباء أدخل وأقوى انطباقا، فتلفظ بالميم في نحو: " أَن بُورِكَ" (النمل:٨) بغنة ظاهرة، وبتقليل انطباق الشفتين جدا، ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما، وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من النطق في الميم"(٢) .

وقد قدَّم الشيخ – رحمه الله- تحذيرا يضمن سلامة الأداء على النحو الأمثل، يتلخص في ترك المبالغة في إطباق الشفتين عند الميم، قال: "

---

(١) الكتاب ٤/٤٥٦.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٦٣.

وليحترز القارئ عند التلفظ به (القلب) من كز الشفتين على الميم المقلوبة في اللفظ؛ لئلا يتولد من كزهما غنة من الخيشوم ممططة"، وبيَّن طريق الخلاص منه: " فَلْيُسكِن الميم بتلطف من غير ثقل ولا تعسف"(١).

ومن هذين النصين يتضح أن الشيخ – رحمه الله- يؤكد على انطباق الشفتين عند النطق بالميم الساكنة قبل الباء للصوتين معا. وقد ذكر بعض الباحثين أن أهل الأداء منقسمون على قسمين: فمنهم من ينطق على نحو ما وصف المتقدمون (وفيهم الشيخ(٢))، وهو المشهور في الديار العراقية. ومنهم من يجافي بين شفتيه بفرجة قليلة عند نطق الميم، وهو المشهور في الديار المصرية(٣) ثم عقب على ذلك بقوله: " ولا أملك رد أي من المذهبين، ولكني أرجح الرواية التي تتطابق مع وصف علماء التجويد المتقدمين لنطق الميم المخفاة، وهي التي تؤكد على انطباق الشفتين عند النطق بالميم؛ لأن القول بانفراجهما لم تشر إليه المصادر القديمة، ولأنه لا يتوافق مع نظرية السهولة في نطق

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٦٤.

(٢) وهذا الاختيار مثار استغراب؛ حيث خالف ما جرت به عادة القراء في مصر.

(٣) وبهذا قرأت على شيخي – الشيخ نبيل محمد محمد علي- شيخ مقرأة السيدة سكينة رضي الله عنها- ومدرس القراءات بالأزهر الشريف، وقد كانت هذا النقطة محل خلاف بيني وبينه؛ حيث كنت أرى أن أداء الميم المخفاة على هذا النحو فيه ثقل وكلفة، وهو يقول: هكذا ضبطتها من أفواه المشايخ والقَرَأة، والقراءة سنة متبعة يقتدي فيها الخلف بالسلف.

الأصوات التي تتحقق عند النطق بانطباق الشفتين أكثر مما تتحقق عند النطق بانفراجهما"[١].

وهذا الوجه هو ما أميل إليه عند الأداء، وإن رجح الوجه الآخر أستاذنا الدكتور علام[٢].

(١) أبحاث في علم التجويد ص١٤٥، وقارن بـ أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة التجويد ص١٢٢،١٢٣. ففيه تفصيل وزيادة إيضاح لمبررات هذا الترجيح.

(٢) وقد ألمحنا إلى ذلك في مبحث الإخفاء، الصورة الثانية: إخفاء الميم الساكنة، ويراجع أيضا: عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ص٢٥٧،٢٥٨.

المبحث الخامس: التفخيم والترقيق

لقد أدرك الشيخ – رحمه الله– هذه الخاصية في لغة القرآن، أولاها اهتماما كبيرا في كتابه، وبلغ في ذلك حدًّا يستحق الإعجاب بدقة بتوصيفه لها، وملاحظاته حولها، ويتلخص جهد الشيخ:

أولا: ما يتعلق بدلالة المصطلح، حيث عرَّف التفخيم بأنه: سِمَن يدخل على جسم الحرف، أي صوته، فيمتلئ الفم بصداه. أما الترقيق: نُحُول يدخل على جسم الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه(١). وقد عقَّب على ذلك بعض الباحثين بقوله: " وهذا التعريفان لا يكشفان عن حقيقة كل من التفخيم والترقيق، فمضمونهما يمثل وصفا للصوت المتحقق، والذي اصطلح على تسميته بالتفخيم أو الترقيق"(٢). وهذا الكلام فيه نظر، وسيتضح ذلك من خلال تحليلنا لمفهوم الشيخ في ضوء ما أنتجته الدراسات الصوتية المعاصرة.

فقد عرَّفه المحدثون بأنه: " ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلا في اتجاه الطبق اللين، وتحركه إلى الخلف قليلا في اتجاه الحائط الخلفي للحلق. ولذلك يسميه بعضهم الإطباق Velarization بالنظر إلى الحركة العليا للسان. ويسميه بعضهم التحليق Pharyngalization بالنظر إلى الحركة الخلفية للسان"(٣). بينما عرَّفه آخر بأنه: " أثر سمعي تدركه الأذن؛ نتيجة لعملية فسيولوجية معقدة تتعاون في تشكيلها مجموعة من

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٢٥.

(٢) د. سالم قدوري الحمد: مقدمة تحقيق كتاب جهد المقل ص٧٧.

(٣) دراسة الصوت اللغوي ص٣٢٦.

العوامل، أظهرها وأقربها إدراكا: ١- تقعير اللسان – بمعنى انخفاض وسطه نسبيا عند النطق بالصوت المفخم- ويتبع ذلك حتما ارتفاع الجزء الخلفي من اللسان نحو الحنك الأعلى. ٢- حدوث شيء من التوتر في أعضاء النطق وبخاصة في أوردة الرقبة، ويتصل بذلك أو ينتج منه تعديل في تجويف الفم، والنطق بشدة أو قوة نسبية"(١).

والفرق واضح بين التعريفين: فبينما يركز التعريف الأول على البعد الفسيولوجي المصاحب لتلك الظاهرة فحسب، يراعي التعريف الثاني البُعدين: الفسيولوجي والإدراكي معا. ولو أنعمنا النظر في تعريف الشيخ – رحمه الله- لوجدناه يراعي البُعدَين كلاهما، فالسمن الذي يدخل على الحرف ناشئ عن تصعد أقصى اللسان نحو الحنك الأعلى، أو ناتج عن ذلك – أيضا-

مع تقعر اللسان، ثم يكون من جرَّاء تلك العملية العضلية أن يمتلئ الفم بصدى الصوت، وفي هذا إشارة بينة إلى الأثر السمعي أو الإدراكي. وأما النحول الذي هو أمارة أو سمة الترقيق فناشئ عن تسفل اللسان أو اتخاذه وضعا محايدا عند النطق. وهذا يمثل ردا علميا على ما ادَّعاه بعض الباحثين، حين زعم أن التعريفين اللذين ذكرهما الشيخ – رحمه الله- لا يكشفان عن حقيقة كل من التفخيم والترقيق.

---

(١) د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة ص٢٠٨، دار غريب، القاهرة١٩٩٨م، وأيضا له: علم الأصوات ص٣٩٤، دار غريب، القاهرة٢٠٠٠م.

تعقيب

أقول – على الرغم من فطنة الشيخ واتفاقه مع المحدثين في إدراك أبعاد ظاهرة التفخيم– وهو ما عناه بانحصار الصوت الذي تحمله جزئيات الهواء المضطربة بين اللسان والحنك الأعلى، وهي منطقة نطقية تنتشر فيها جزئيات الهواء المضطربة بقوة بعد أن تكون تجاوزت منطقة الوترين الصوتيين ومنطقة الحلق، وهذا الانتشار أدَّى إلى حدوث ما وصفه الجريسي بالصدى الذي تمتلئ به الحجرة الفموية، مما يؤدي إلى سماع صوت يتسم بالقوة المغلظة. وعلى الرغم من أن الصوت – كما نص الأصواتيون– ينحصر مع الأصوات المطبقة من المجموعة المستعلية فحسب،إلا أن الجريسي قد جعلها خاصية نطقية تشمل كلا من المستعلية والمطبقة، فمع الأولى يرتفع أقصى اللسان من غير إطباق، ومع الثانية يرتفع وينطبق على الحنك الأعلى. وعليه؛ فكيف يمكن للصوت أن ينحصر مع ارتفاع دون إطباق؟! هذا من جانب، أما الجانب الآخر: فإن تحديد التفخيم بانحصار الصوت يُخرِج الأصوات المستعلية غير المطبقة – القاف، والخاء، والغين– من مجموعة المفخمات، كما يخرج كلا من اللام والراء المفخمتين، فكلها أصوات لا ينحصر معها الصوت، ومع ذلك توصف بالمفخمة في سياقات صوتية معينة[1].

(١) سكينة يوسف الرواشدة: أثر أصوات التفخيم في تشكيل بنية الكلمة العربية ودلالتها ص١٨، ١٩، رسالة دكتوراة، إشراف: د. عبد القادر مرعي الخليل، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، الأردن٢٠١٤م.

ثانيا: مرادفات المصطلح وتطور الدلالة: استعمل إلى جانب مصطلح التفخيم بعض المصطلحات الأخرى التي تعني الشيئ نفسه، مثل: التجسيم، والتغليظ، والتسمين، وكلها بمعنى على حد قوله(١). وعندما نبحث عن دلالات هذه المصطلحات نجدها تشترك جميعا في تفسير الظاهرة الصوتية، حيث تدل- في مجملها- على الفخامة والقوة والعظمة والكثرة، مما يشير إلى امتلاك الصوت المفخم طاقة وقوة تميزه عن غيره من الأصوات الأخرى على المستويين السمعي والنطقي، الأمر الذي يعكس مقدار الوعي الصوتي لديه، وقدرته على التمييز الكامل والإدراك الشامل للحقيقة الصوتية.

وعندما لاحظ أن التفخيم قد يظهر في صوتي الراء واللام في سياق صوتي معين، استعمل – إلى جانبه- مصطلحا آخر، يعني عكس ما هو عليه التفخيم، وهو الترقيق؛ للإشارة إلى حالة خلو الصوت من التفخيم في السياقات المغايرة. ثم اتجه – في مرحلة ثالثة- إلى مزيد من التخصيص في استعمال المصطلحات، فاستعمل في اللام التغليظ عندما لا تكون مرققة، وفي الراء التفخيم عندما لا تكون كذلك(٢).

ثالثا: موجب الظاهرتين الصوتيتين وسببهما: اتسمت رؤية الشيخ – رحمه الله- إلى تلك الجزئية بالعمق والشمول؛ إذ فطن إلى أن السبب

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٢٥.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٢٥. وقد درج على هذا التخصيص أصحاب المتون، فقد حفظت للشاطبي قوله في أول باب اللامات: وغلَّظ ورش فتح لام لصادها ... وقوله في باب الراءات: وتفخيمها في الأعجمي وفي إرم ... وأيضا: وتفخيمه ذكرا وسترا وبابه ... متن الشاطبية: باب الراءات واللامات ص ٢٨، ٢٩.

الذي يتحكم في مسيرة تلك الظاهرة في لغتنا العربية يقوم على محورين: الأول: فسيولوجي ملازم لأصوات الاستعلاء حيث وقعت في التركيب، وهو مترتب على استعلاء أقصى اللسان في الفم نحو الحنك الأعلى، مع تقعير اللسان في بعض الأصوات.

وهذا يعني أن التفخيم – في غالب أحواله– ظاهرة صوتية تصاحب أو تنتج عن صفات صوتية أخرى؛ كالاستعلاء أو الإطباق، وأن الترقيق – أيضا– ظاهرة صوتية تصاحب الاستفال. وقد ظهر ذلك من تقسيمه حروف المعجم إلى حروف استعلاء، وحروف استفال " أما حروف الاستعلاء: فكلها مفخمة، لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال، سواء كانت متحركة أم ساكنة، جاورت مستفلا أم غيره ... وأما حروف الاستفال: فكلها مرققة، لا يجوز تفخيم شيء منها إلا الراء واللام في بعض أحولهما ..."(١).

والجملة الأخيرة من هذا النص تنبئ أن التفخيم ليس ظاهرة صوتية ناتجة عن وضع نطقي يورث موصوفه التفخيم فحسب، وإنما هو – أيضا– صفة يكتسبها الصوت بالمضارعة؛ نتيجة تأثره بما يجاوره من أصوات. وهذا يقودنا – في الحقيقة– إلى المحور الثاني: وهو سياقي أو تركيبي(٢)– يطرأ ويزول– يختص ببعض الأصوات – الراء واللام–

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٢٥، ١٢٦.

(٢) وفي ظني أن هذا المحور قائم – هو الأخر– على بُعدٍ فسيولوجي، ذلك أن الأصوات التي تندرج تحته (اللام– الراء)، لا يتحقق تفخيمها إلا إذا كانت مسبوقة أو متبوعة بالفتحة القصيرة أو الطويلة، أو الضمة القصيرة أو الطويلة فحسب، سواء أكانت ساكنة أم متحركة – كما سنبين، كما أنها ترقق إذا كانت مسبوقة ==

عندما يتم تسييقها في بيئات أو سياقات صوتية بعينها، ومن هذا الباب كانت نظرتنا لتلك الظاهرة.

وتأسيسا على هذا: رأينا الشيخ – رحمه الله- يقرر قاعدتين مهمتين، تحددان المعيار أو الأساس الذي يتحكم في درجة التفخيم، وهو المقدار الذي يستعلي فيه مؤخر اللسان باتجاه الحنك اللين، إذ كلما ارتفع مؤخر اللسان أكثر زادت القيمة السمعية للتفخيم، أما الأولى: " وتفخيم كل حرف يكون على قدر استعلائه، فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ"(١). أما الثانية فهي تحدد معيار التفاوت في درجات التفخيم وسببه في تلك المجموعة الصوتية " وأعلاها (حروف الاستعلاء) في التفخيم حروف الإطباق الأربعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء؛ لأن اللسان يعلو بها وينطبق، بخلاف الغين والخاء والقاف، فإن اللسان يعلو بها ولا ينطبق"(٢).

==

بالكسرة القصيرة أو الطويلة. وعند إنتاج اللام المفخمة: يخفق جذر اللسان باتجاه الجدار الخلفي للحلق، مع تقعر ظهره، وهبوط مؤخره. أما إذا خفق جذر اللسان نحو الحلق، وحدث تقعر أبسط في ظهر اللسان، وعلا اللسان قليلا تنتج الراء المفخمة. ومن ثم؛ يمكن القول: إن الموجب لعملية التفخيم بجميع أنواعه: كاملا- جزئيا- سياقيا- مؤقتا؛ إنما هو – أولا وأخيرا- فسيولوجي في المقام الأول، والله أعلم.

(١) نهاية القول المفيد ص١٢٥.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٢٥.

تعقيب:

إن ملاحظة مكي وجود علاقة بين مقدار التفخيم ومقدار الاستعلاء والإطباق لجديرة بالتأمل والنظر، فهي تعبر عن دقة في الملاحظة، وفضلا عن ذكره لهذه العلاقة، فهو يضيف تفاصيل أكثر، نحو: " ... ولما كانت الطاء المهملة أقوى في الإطباق من أخواتها، كان تفخيمها أزيد من تفخيم أخواتها. ولما كانت الصاد والضاد متوسطتين في الإطباق، كانتا متوسطتين في التفخيم أيضا. ولما كانت الظاء المعجمة أضعف حروف الإطباق – في الإطباق- كان تفخيمها أقل من تفخيم أخواتها ... ولما كانت القاف أبلغ في الاستعلاء من الخاء والعين، كانت أفخم منهما، لكن لا يبلغ تفخيمها إلى مرتبة حروف الإطباق، فالمجود الماهر يفرق بين تفخيمي القاف والصاد في قوله: " وَعَلَى اللَهِ قَصْدُ السَّبِلِ" (النحل:٩)"[١].

وكأن الشيخ – رحمه الله- يربط على المستوى الصوتي بين الإطباق والاستعلاء والتفخيم[٢] ، فالإطباق والاستعلاء النطقيان يؤديان إلى تفخيم سمعي، في إشارة منه إلى تمكن صفة التفخيم في الأصوات المستعلية

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٣٧.

(٢) شاع بين كثير من اللغويين المحدثين من أمثال: كمال بشر، رمضان عبد التواب، داود عبده، جان كانتينو ...إلخ استخدام مصطلحات التفخيم والاستعلاء والإطباق لتدل على مضمون واحد. في حين تجنب بعضهم المساواة أو الجمع بينهم، ومنهم: عبد الرحمن أيوب، سعيد مصلوح، سمير استيتية الذي يقول: " وقد يكون من الظن الشائع بين دراسي علم الأصوات أن التفخيم والإطباق مصطلحان يدلان على مضمون واحد. وهو ظن لا يثمر شيوعه في إثبات صحته" الأصوات اللغوية- رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية ص١٤٣، دار وائل، الأردن، ط٢٠٠٣،١م.

المطبقة، وقدرتها على إكساب الأصوات المجاورة لها قيمة تفخيمية. ومن ثم؛ كانت الطاء والقاف – في رأيه- أقوى أصوات المجموعتين تفخيما؛ حيث تتحقق معهما أعلى قيمة استعلائية لمؤخر اللسان.

ورؤية الشيخ – رحمه الله- لهذه القضية – على هذا النحو- لا تختلف قِيد أنملة عما توصلت إليه الدراسات الحديثة، ولست مبالغا إن قلت: إنه استطاع أن يقدم لنا تفسيرا يتفق مع ما توصل إليه العلم في العصر الحديث، وإن غابت عنه بعض المصطلحات العصرية، وذلك مع الفارق الكبير الذي لا ينكر في الوسائل والأدوات؛ فكل الذي يملكه وسائل ذوقية تحسسية يمارسها مع نفسه.

يتضح ذلك مما ذكره أساطين علماء الأصوات في هذا الباب، فقد ذكر بعضهم أن: " العامل الأساسي في حصول التفخيم في الأصوات: هو تصعد أقصى اللسان باتجاه ما يقابله من الحنك الأعلى، ومن ثَمَّ كانت أصوات الإطباق الأربعة مفخمة دائما؛ لأن أقصى اللسان يتصعد معها نحو الحنك في الوقت الذي يضع الناطق طرف لسانه في مخارجها عند أصول الثنايا. وكذلك كانت أصوات الاستعلاء – وهي: القاف، والغين، والخاء- مفخمة؛ لأن أقصى اللسان يتصعد عند النطق بها، بينما لا تعد الكاف والجيم والشين والياء من أصوات الاستعلاء؛ لأن الذي يستعلي معها وسط اللسان، أو ما بين أقصاه ووسطه"(١).

وفسر ثان في مقاربة منهجية ومقارنة علمية الوضع الفسيولوجي الذي يصاحب كلا من الظاهرتين، والحركات التقطيعية التي تحدد نطق

(١) علم التجويد – دراسة صوتية ميسرة ص١٢٦.

الأصوات مفخمة، ونطقها مرققة، متخذا من صوت اللام نمذجة لتلك المقارنة، يقول: " والفارق بين الأنواع المرققة من اللام وبين الأنواع المفخمة: هو فارق في (الرنين)، ففي المرققة يرتفع وسط اللسان تجاه الحنك الصلب = وسط الحنك، فيكون له رنين شبيه برنين الصوائت الأمامية، مثل: ياء في. أما المفخمة: فيرتفع أقصى اللسان، نحو: الحنك اللين= أقصى الحنك، فيكون له رنين شبيه برنين الصوائت الخلفية، مثل: ألف قال"(١).

وقد أكَّد الدرس الصوتي الحديث – في سياق آخر– ما سبق إليه الشيخ – رحمه الله– حين أقر أن التفخيم ظاهرة صوتية تلون الصوت المنطوق برنين خاص، وأن تلك الظاهرة ناتجة عن حركات عضوية تغير من شكل حجرات الرنين بالقدر الذي يعطي الصوت هذه القيمة الصوتية المفخمة، ويحكمها عنصران، الأول: الإطباق Velarization وهو: ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبق بحيث لا يتصل به، على حين يجري النطق في مخرج آخر غير الطبق. أما العنصر الآخر: فهو التحليق (الاستعلاء) Pharyngalization وهو: قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق؛ نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة. أما التغوير(٢)

---

(١) علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي ص١٧٠. وقارن بـــ د. أنـيس: الأصـوات اللغوية ص٦٥،٦٦. بينما رأى آخر أن اللام المفخمة التي في مثل لفظ الجلالة: (الله) لا يتم إنتاجها برفع اللسان نحو الطبق، بل نقيض ذلك هو الذي يحدث، فـإن ظهر اللسان يتقعر. الأصوات اللغوية – رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية ص١٤٤.

(٢) وتدعى هذه السمة – أيضا– ترطيبا، ويدعى الصـوت مُغَـوَّرا أو مُرَطَّبـا. د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٤٦.

Platalization وهو ما يقابل الإطباق، وهو: الميل بالصوت ذي المخرج الذي خلف الغار

إلى أن ينطق في الغار، أو أقرب ما يكون إليه، فنتيجته قيمة أصواتية مرققة ترقيقا عظيما(١).

أما ما قرَّره الشيخ – رحمه الله– من أن حروف الإطباق أعلى تفخيما من المستعلية غير

المطبقة؛ فهي – فضلا عن كونها حقيقة صوتية ظاهرة لكل ذي بصر وبصيرة، لا تحتاج إلى برهان إلا إذا احتاجت الشمس في كبد السماء إلى بيان– يقرها الواقع النطقي المصاحب لكلتا المجموعتين، وقد أكَّدها المحدثون بما تيسر لهم من التقنيات والأدوات: " إن تقرير حقيقة أن الحروف المطبقة أبلغ تفخيما من الحروف المستعلية غير المطبقة يستند إلى الفرق في عملية نطق كل واحد من الصنفين؛ فعند إخراج الحرف المطبق يحدث توسع في التجويف الفموي، تحده من طرفيه فتحتان متضيقتان، من أمامه ومن خلفه. أما عند إخراج الحرف المستعلي غير المطبق: فإن التوسع المذكور يكون محدودا بتلك الفتحة المتضيقة عند طرفه الخلفي فقط، فطرف اللسان يرتفع عند إخراج الحروف المطبقة الأربعة، بينما لا يرتفع عند إخراج الخاء أو الغين أو القاف. إن الفرق بين هاتين الطريقتين في اللفظ: هو إن طبقة الصوتPitch تكون أوطأ

---

(١) مناهج البحث في اللغة ص٨٩، ٩٠ بتصرف واختصار، وقارن بـــ التشكيل الصوتي في اللغة العربية – فونولوجيا العربية ص٧١، د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢١٤.

مع الحروف المطبقة، مما هي عليه مع بقية الحروف المستعلية غير المطبقة، وتكون النتيجة أن صفة التفخيم في المطبقة، تكون أعلى مما هي مع البقية من المستعلية"(١).

وقد عبَّر آخر عن المعنى ذاته، حين وصف أصوات الإطباق بأنها كاملة التفخيم أو مفخمة من الدرجة الأولى. أما أصوات الاستعلاء: فهي ذات تفخيم جزئي أو مفخمة من الدرجة الثانية(٢).

وهذا التصنيف يقودنا – في الحقيقة– إلى إدراك فارق جوهري بين الصنفين، مؤداه: أن الخطأ في الصنف الأول، يوقع المتكلم في محظورين، الأول: خطأ صوتي. والثاني: خطأ دلالي. إذ لو زال التفخيم عن هذه هذه الأصوات الأربعة بترقيقها، لتحولت إلى نظائرها المرققة، وهو خطأ نطقي لا يجوز، فضلا عن كونه يجر إلى اللبس والخلط بين المعاني، كما في نحو: صاد×ساد – ضل×دل – طاب×تاب – ظل×ذل. أما الخطأ في الصنف الثاني فهو خطأ صوتي محض لا يؤثر على المعنى ولا يؤدي إلى اللبس فيه؛ لانعدام نظائر مرققة لها في العربية تختلط بها إذا وقعت مرققة، على عكس ما يحدث عند ترقيق أصوات الإطباق(٣).

---

(١) شرح صوتيات سيبويه ص١٥٣. وقارن بـ د. حسن ظاظا: كلام العرب من قضايا اللغة العربية ص، دار النهضة بيروت١٩٧٦م.

(٢) دراسة الصوت اللغوي ص٣٢٥. وقارن بـ د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢١٥.

(٣) دراسات في علم اللغة ص٢٠٧،٢٠٨، وأيضا: علم الأصوات ص٣٩٦،٤٠٠ بتصرف واختصار.

رابعا: ناقش الشيخ – رحمه الله– قضية حروف المد (الحركات الطوال)[١] من حيث التفخيم والترقيق، وهو ما أسماه الدرس الصوتي الحديث بالتفخيم السياقي، ويقصد به: أن يفخم الصوت ليس لسمة ذاتية فيه، بل لتأثره بصوت مفخم مجاور. فهو يمثل نوعا من أنواع المماثلة بين الأصوات المتجاورة[٢]، قال: " ... وإلا الألف المدية: فإنها تابعة لما قبلها، فإذا وقعت بعد الحرف المفخَّم تُفخَّم، وإذا وقعت بعد الحرف المرقّق ترقَّق؛ لأن الألف ليس فيها عمل عضو أصلا، حتى يوصف بالتفخيم أو الترقيق"[٣]. ويقول في موضع آخر موضحا حال الألف، ومُمثِّلا: " وتكون تابعة للحرف الذي قبلها، فإن وقعت بعد حرف مستفل وجب ترقيقها اتفاقا، نحو: " الْعَالَمِينَ" (الفاتحة:٢) و " الرَّحْمَنِ"

---

(١) تعد هذه القضية إحدى الظواهر النوعيية التي تلحق المصوتات الطويلة عند وقوعها في التركيب، وقد آثرنا أن نذكرها هنا لتكتمل الصورة في ذهن القارئ. ولم يلتفت الشيخ – رحمه الله– إلى ما اصطلحت عليه الدراسات الحديثة بالحركات القصيرة (الفتحة، الكسرة، الضمة)، ولعل السبب في ذلك: التشابه المطلق في الأحكام، بمعنى أن الحركات القصيرة ينطبق عليها ما ينطبق على الحركات الطويلة؛ من حيث حدوث التفخيم والترقيق لها. أو ربما لأن الشيخ – رحمه الله– لم ينظر إلى الحركات القصيرة على أنها أصوات مستقلة، تعد من جملة الحروف الأصلية، وإنما نظر إليها على أنها صفات للحروف (الصوامت)، من الفتح عند نطق الحرف، أو الضم، أو الكسر. وقد فصلنا القول في ذلك – من قبل– في بحثنا الموسوم بـ " محمد مكي نصر الجريسي (ت.١٣١٦هـ) والأصوات اللغوية – دراسة في قضايا الصوت المفرد"، مبحث مخارج الحروف.

(٢) د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢١٦،٢١٧.

(٣) نهاية القول المفيد ص٨٨،١٢٦.

(الفاتحة:١) و " إِيَّاكَ" (الفاتحة:٤) و " هَذَا" (البقرة:٢٥) وما أشبه ذلك. وإذا وقعت بعد حرف مستعل وجب تفخيمها اتفاقا، نحو: " الصَّادِقِينَ" (المائدة:١١٩) و " الظَّالِمِينَ" (البقرة:٣٥) و " وَالْقَائِمِينَ" (الحج:٢٦) و " الْخَاشِعِينَ" (البقرة:٤٥)"[١] .

وهذا هو الشائع المشهور في الألف، ولم يخالف المحدثون الشيخ – رحمه الله– في كلامه عن الألف، يقول أحدهم: " وخلاصة القول في ألف المد (الفتحة الطويلة): ليست مفخمة أو مرققة بذاتها، وإنما يرجع تفخيمها إلى السياق، شأنها في ذلك شأن سائر الحركات. وهذا هو رأي الرواد من السابقين، والثقات العارفين من المتأخرين. أما القول بإطلاق تفخيمها أو ترقيقها دون تحديد أو شرط فهو وهْم لا يؤخذ به ولا يعتمد عليه"[٢].

ولم يقف الشيخ – رحمه الله– عند هذا الحد، بل يلتفت إلى الياء والواو، ويحكي فيهما أقوال أهل الأداء، فيحكي مرة عن المرعشي أن الواو المدية تفخم بعد الحرف المفخم، ومرة أخرى: أنها مرققة في كل حال. أما الياء المدية: فلا شك في أنها مرققة في كل حال[٣].

وقد ذكر المحدثون أن الكسرة والضمة (طويلة أم قصيرة) ينطبق عليهما ما ينطبق على الفتحة تفخيما وترقيقا، فبعد أن بينوا حال الفتحة السابق قالوا: " وما قلناه عن الفتحة ينطبق على الكسرة والضمة (

---

(١) نهاية القول المفيد ص٨٨.

(٢) علم الأصوات ص٤١٣، دراسات في علم اللغة ص١٩٩،٢٠٠.

(٣) نهاية القول المفيد ص٨٨،١٢٦.

طوياة وقصيرة)، فهما مفخمتان مع أصوات الإطباق، وبين التفخيم والترقيق مع القاف والغين والخاء، ولكنهما مرققتان مع الأصوات الأخرى"[١] .

خامسا: من إشراقات الشيخ الرائعة: تأسيسه سلما لدرجات المفخم، والتفاته إلى أن مقدار تفخيم الحرف يختلف باختلاف ما يجاوره، وقد قدم في ذلك محاولتين، إحداهما: لابن الطحان الأندلسي، ومفادها: أن المفخم على ثلاثة أضرب، الأول: ما تمكن أي قوي فيه التفخيم، وهو ما كان مفتوحا، والثاني: ما كان دونه، وهو المضموم، والثالث: ما كان دون المضموم، وهو المكسور. أما المحاولة الثانية: فقد نسبها لابن الجزري، وقد قسم المفخم إلى خمسة أضرب، الأول: ما كان مفتوحا بعده ألف، الثاني: ما كان مفتوحا من غير ألف، الثالث: ما كان مضموما، الرابع: ما كان ساكنا، الخامس: ما كان مكسورا.

وقد رجَّح الشيخ – رحمه الله– المحاولة الثانية، حيث ذيَّلها بقوله: " وهو المأخوذ به والمعول عليه، واستصوبه شيخنا عمدة المحققين الشيخ محمد المتولي ..."[٢] .

ولم يقف الشيخ – رحمه الله– عند هذا الحد، بل قدَّم تطبيقا فعليا لاختياره، مثَّلت فيه القاف قطب الرحى، كما أضاف بعض الزيادات التي ضبطها من أفواه مشيخته، حين قال: " فتفخيم القاف – مثلا– على خمسة أضرب: الأول: ما تمكَّن فيه التفخيم – أي: ما قوي– وهو ما كان

(١) علم الأصوات ص٤٦٢.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٣٥.

مفتوحا بعده ألف، نحو: " قَالَ" (البقرة:٣٠) ... والثاني: ما كان مفتوحا من دون ألف بعده، نحو: " لَقَدْ كَانَ" (يوسف:٧)... والثالث: ما كان دونه، وهو المضموم، نحو: " يَقُولُ" (البقرة:٨)... الرابع: ما كان ساكنا، قال شيخنا: الساكن فيه تفصيل، وهو: إن كان ما قبله مفتوحا، يعطى تفخيم المفتوح الذي لم يكن بعده ألف، نحو: " يَقْطَعُونَ" (التوبة:١٢١) ... وإن كان ما قبله مضموما، يعطى تفخيم المضموم، نحو: " أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ" (التوبة:٥٤) ... وإن كان ما قبله مكسورا، يعطى تفخيما أدنى مما قبله مضموم، نحو: " نُذِقْهُ" (الحج:٢٥)، والخامس: نحو: " لَا قِبَلَ لَهُم" (النمل:٣٧) ..."[١] .

ومع تثمنينا وتقديرنا لاختيار الشيخ – رحمه الله– وما أضافه مما تلقاه من نحارير القراء، فإنه لم يكن مصيبا حين وافق الأوائل على أن المضموم أقل تفخيما من المفتوح؛ " فالتفخيم من سمات المضموم أكثر مما هو من سمات المفتوح؛ لأن الضم يضيق من الفتحة الأمامية للتجويف الفموي، ويعزِّز من صفة التفخيم، بينما الفتح يوسعها. فإذا كان الحرف مضموما ظهر عليه من التفخيم مقدار أكثر مما يظهر لو كان مفتوحا"[٢] .

وهذا الضمة المذكورة هنا توافق المقياس الثامن على مربع دانيال جونز، والمرموز لها بـــ (u)، أما الفتحة فهي توافق المقياس الخامس، والمرموز لها بـــ (a). وفي كلتا الحركتين يحدث تضييق بين اللسان

(١) نهاية القول المفيد ص١٣٦،١٣٧.

(٢) شرح صوتيات سيبويه ص١٥٣.

وما يقابله، فيتكون ممر يشبه القناة الضيقة التي تفصل بين فراغين كبيرين، إحداهما: الفراغ الخلفي، والثاني: هو الفراغ الأمامي. إلا أن حجم الفراغ الخلفي للحركة (a) أصغر بشكل ملحوظ مما هو عليه في الحركة (u)، كما أن الفراغ الأمامي للحركة (a) يكون أكبر بدرجة كبيرة – أوسع نسبيا– بالنظر إلى ما هو عليه في الحركة (u)[١] .

ولعل من تتمة القول أن أنبه إلى ملاحظة ينبغي أن يقف الذهن عليها؛ احتراسا من فهم خاطئ يرد على أذهان بعض المحدثين[٢] مؤداه: أن المرتبة الخامسة تكون مرققة؛ اعتمادا على أن التضييق الذي يحدث مع الكسرة أمامي، فيما بين مقدم اللسان وبين ما يقابله من الحنك الأعلى، وفتحته الخلفية ضيقة، وهذا فهم ليس بصحيح، بل محض وهم؛ لأن أدنى مرتبة من مراتب التفخيم هي أعلى من الترقيق، ذلك أن الكسر في أصوات الاستعلاء – سواء أكانت مفخمة تفخيما كليا أم جزئيا– يضعف التفخيم، ولا يلغيه نهائيا. وقد أشار الشيخ – رحمه الله– إلى هذا المعنى، فقال: " ... لأن حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته، أي قوته المفخمة؛ لتحركه بالكسر المناسب للترقيق ..."[٣] .

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول الوضع الفسيولوجي للحركات المعيارية على مربع دانيال جونز، والمسئول الأول عن مقدار التفخيم، ينظر: علم الصوتيات ص٢١٥–٢٣٩، مقدمة في أصوات اللغة العربية ص٧٤–٨٣، التشكيل الصوتي في اللغة العربية – فونولوجيا العربية ص٤٠، ٤١.

(٢) د. كمال بشر: دراسات في علم اللغة ص٢٠٨.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٣٠.

سادسا: اتسم حديث الشيخ – رحمه الله- في قضية التفخيم والترقيق بالشمول والاستقصاء، ولا أدل على ذلك من أن حديثه قد استوعب جميع أنواع التفخيم (التفخيم الكامل – الجزئي- السياقي)، وقد تحدثنا عن ذلك – من قبل- وسنخصص حديثنا في تلك الفقرة عن النوع الرابع وهو التفخيم المؤقت، ويقصد به: أن يكون الصوت مفخما في بعض الأحيان، ومرققا في بعضها، وهو يختص بالراء واللام، إذا كانتا مسبوقتين بشرط محدد، هو الفتحة القصيرة أو الطويلة، أو الضمة القصيرة أو الطويلة.

وأود أن أنبه – في هذا الصدد- أن التفخيم السياقي والمؤقت كليهما مشروط بسياق صوتي معين، ولكنهما يختلفان في نوعية الشرط، حيث يلاحظ في الأول وجود صوت مفخم مجاور، بينما الشرط في الثاني: وجود فتحة أو ضمة. كما يختلفان – أيضا- في طريقة تأثير الشرط؛ ذلك بأن التفخيم السياقي يعد نوعا من أنواع المماثلة بين الأصوات المتجاورة(١).

وأقول: إن حديث الشيخ – رحمه الله- في هذا النوع – بخاصة- قد تميز بالعمق والاستقصاء، ولا ضير في ذلك، فقد درج علماؤنا على عقد هذا الباب، لسرد أحكام هذين الصوتين بخاصة، ويمكن أن نستخلص مما ذكره الضوابط العامة لهذين الصوتين، بعيدا عن اختلافات القراء حتى لا ينشعب بنا الحديث:

أولا: أحكام الراء: استقصى الشيخ – رحمه الله- الراء في كل أحوالها: في الوصل وفي الوقف، متحركة وساكنة، مسبوقة ومتبوعة

(١) د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢١٧، بتصرف واختصار.

بحركة، أولا ووسطا وآخرا، وحكى في كل الأحوال أوجه القراء، مختارا الوجه الأصح لا ناقلا فحسب، ومعللا لاختياراته – في غالب الأحيان– بتعليلا صوتية دقيقة؛ لا تختلف – في جملتها– عما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة ومبينا الكلمات المستثناة من كل حالة وقاعدة، كما نقل الخلاف الدائر بين العلماء في كل ذلك، وقدم رؤيته مدعومة بالأمثلة الحية من القرآن الكريم، وخلاصة ما ذكره في هذا الباب بغض النظر عن التفصيلات(١):

١- إذا كانت الراء متحركة، فهي مرققة إذا كانت مكسورة، وإذا كانت مفتوحة أو مضمومة فهي مفخمة.

٢- إذا كانت الراء ساكنة بعد كسر فهي مرققة؛ بشرطين: ألا تكون الكسرة عارضة، وألا يقع بعد الراء حرف مستعل. أما إذا وقعت بعد فتح أو ضم فهي مفخمة.

٣- إذا كانت الراء موقوفا عليها بالسكون فإنها تتبع ما قبلها، فترقق بعد الكسر، وتفخم بعد الفتحة والضمة.

وإلى هذا كله أشار ابن الجزري بصورة مجملة بقوله:

ورقِّق الراء إذا ما كُسِرت كذاك بعد الكسر حيث سكنت

إذا لم تكن من قبل حرف استعلا أو كانت الكسرة ليست أصلا

وملاحظة الشيخ – رحمه الله– أمر الترقيق والتفخيم في الراء مشروطا بحركتها إن كانت متحركة، وبحركة ما قبلها إن كانت ساكنة –

(١) نهاية القول المفيد ص١٢٦-١٣٣

تبدو وجيهة منطقية؛ وذلك لأن التفخيم ينتج عن تصعد أقصى اللسان باتجاه ما يقابله من الحنك الأعلى، وهو ما يحدث مع الضمة والفتحة – كما ذكرنا من قبل– أما الكسرة: فإن اللسان يتسفل في قاع الفم عند النطق بها، أو يكون العمل بمُقَدِّمه، وهذا ما يستوجب الترقيق، وهذا يؤكد – ما سبق أن ذكرناه– أن موجب التفخيم

فسيولوجي بالدرجة الأولى.

وقد قدَّم الشيخ – رحمه الله– كما هي عادته بعض التنبيهات الخاصة بكيفية أداء الراء مرققة، فقال: " وليحترز حال ترقيقها من نُحولِها نُحولا يُذهِب أثرَها، وينقل لفظها عن مخرجها كما يفعله بعض الغافلين"(١).

ثانيا: أحكام اللام:

وقد ذكر أنها تفخم في حالتين، إحداهما: متفق عليها. والأخرى: مختلف فيها.

أما الأولى: إذا وقعت في اسم الله المعظم – وإن زيد عليه الميم– بعد فتحة أو ضمة، وذلك نحو: " قَالَ اللَّهُ" (آل عمران:٥٥) و " رُسُلُ اللَّهُ" (الأنعام:١٢٤) و " قَالُواْ ٱللَّهُمَّ" (الأنفال:٣٢)(٢) . وقد أشار ابن الجزري إلى ذلك في قوله:

وَفَخِّم اللامَ مِن اسمِ الله عن فَتحْ وضَمَّ كعَبد الله

(١) نهاية القول المفيد ص١٣٣.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٣٣.

وقد قدَّم الشيخ – رحمه الله– تعليلين لهذا اللون من التفخيم، الأول: دلالي أو معنوي، فقال: " ... وإنما فخمت اللام من اسم الله؛ قصدا لتعظيم هذا الاسم الأعظم ..."(١) . وقد أكد هذا المعنى حين افترض سؤالا وأجاب عليه: " فإن قلت: لِمَ لَمْ تُفَخَّم لام " السَّلَامُ" (الحشر:٢٣) وهو من أسمائه تعالى؟ قلت: نعم من أسمائه تعالى، لكن الأول يدل على الذات بالمنطوق، وللفرق بينه وبين اللات في الوقف بالهاء مع عدم المنافرة"(٢).

والثاني: صوتي، قال فيه: " ... ولأن موجب الترقيق معدوم، والفتحة والضم يستعليان في الحنك، والاستعلاء خفيف"(٣).

وأما الموضع الآخر: قال: " وأما المختلف فيه: فكل لام مفتوحة مخففة أو مشددة، متوسطة أو متطرفة، قبلها صاد مهملة أو طاء أو ظاء؛ سواء فتحت هذه الثلاث أو سكنت، خففت او شددت ..."(٤) ، وقد نص على أن تلك قراءة ورش من طريق الأزرق.

ومن الواضح أن النص على تغليظ اللام، يعني – ضِمْنًا– وقوع الترقيق في غير هذا المنصوص عليه أو بعبارة الشيخ – رحمه الله– " ... فإن كان قبلها كسرة محضة فلا خلاف في ترقيقها، سواء كانت الكسرة متصلة في الرسم أو منفصلة، عارضة أو لازمة ... وإنما رُقِّقت

(١) نهاية القول المفيد ص١٣٣.
(٢) نهاية القول المفيد ص١٣٤.
(٣) نهاية القول المفيد ص١٣٣.
(٤) نهاية القول المفيد ص١٣٤.

بعد الكسر؛ كراهة تصعد بعد التسفل له واستثقالا له. أما إذا كانت اللام مضمومة أو مكسورة أو ساكنة، نحو: " لَظَلُّوا" (الروم:٥١) و " إِلَّا مَنْ ظُلِمَ" (النساء:١٤٨) و " فَظَلْتُمْ" (الواقعة:٦٥) وشبه ذلك، فإن اللام ترقق لا غير. وكذلك إذا كانت هذه الأحرف (الصاد، الطاء، الظاء) مضمومة أو مكسورة، نحو: " ظُلَلٍ" (آل عمران:٢١٠) و " عُطِّلَتْ" (التكوير:٤) و " فُصِّلَتْ" (هود:١) فالترقيق لا غير"[١].

تتمة:

وقبل أن نبرح مقامنا هذا؛ تقتضي أمانة البحث أن نقرر أن الشيخ – رحمه الله– لم يتعرض لفكرة الأصل في كلا الصوتين (الراء – اللام) أهو التفخيم أم الترقيق؟ مع أنها كانت محل اهتمام علماء التجويد والأصوات على حد سواء. وقد اتفقوا على أن الأصل في الراء التفخيم، وأن الأصل في اللام الترقيق[٢]. ولعل تجاوز الشيخ – رحمه الله– تلك النقطة، يرجع – من وجهة نظري– إلى عدم جوهريتها، فهي لا تمس أصل القضية، ولاتغير من أحكامها شيئا.

سابعا: بقي أن أقول: إن الدرس الصوتي عند الشيخ – رحمه الله– قد بلغ شأوا بعيدا من الدقة والشمول؛ حيث تجاوز الحديث عن مخارج

(١) نهاية القول المفيد ص١٣٣،١٣٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول تلك القضية، ينظر: علم الأصوات ص٤٠٥،٤٠٨، دراسات في علم اللغة ص٢١٠، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد ص٤٠٥،٤٠٦،٤١٠، د. أنيس: الأصوات اللغوية ص٦٤،٦٦.

الأصوات وصفاتها، والأحكام التركيبية الناشئة عن الجوار الصوتي، إلى النظر في دقائق الكلام الملفوظ، وتحديد الملامح الناشزة عن العربية الفصحى ووصفها، وتحذير القراء من الوقوع فيها، وبخاصة ما يتعلق بالتفخيم والترقيق.

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الأسمى: نراه قد تناول أصوات العربية – صوتا صوتا– مرتبة على مخارجها، منبها القارئ على ما يقتضيه كل صوت حتى يوفى رتبته، ويبلغ حقه ومستحقه، ومحذرا إياه من الإخلال بتلك المقتضيات؛ حتى لا يخرج الصوت عن حدِّه، أو يختلط بغيره. وقد عالج هذه الفكرة تحت هذا العنوان: " وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد"، وقد شغلت قضية التفخيم والترقيق – فضلا عن غيرها– حيزا كبيرا، وقسطا عظيما من عنايته.

والحق يقال: إن هذه الفكرة لم تخطر على أذهان الأصوتيين – القدماء والمحدثين– ولم يتعرضوا لها في كتبهم، وإنما نجمت من معايشة الشيخ – رحمه الله– لكتاب الله العزيز، ومحاولته الدؤب للحفاظ على أدائه– كما تلقته الأمة عن الحضرة النبوية الأفصحية– والوصول به إلى أعلى درجات الدقة والجودة، وقد امتلأت نهاية مكي بالمحذورات النطقية التي ترجع إلى التفخيم والترقيق، والتي ينبغي أن يكون القارئ بمنأى عنه؛ درءا لأخطاء التلاوة،

ويكفي أن ندلل على صدق هذه الحقيقة ببعض الأمثلة:

١– فمن تنظيره في هيئة النطق – تفخيما وترقيقا– ما قرره بصدد صوت العين، يقول: " ... فإذا وقع بعدها حرف مهموس، كقوله: " تَعْتَدُوا"

و " الْمُعْتَدِينَ" (البقرة:١٩٠)؛ فلا بد من ترقيقها وبيان جهرها وشدتها. وكذا إذا وقع بعدها ألف، نحو: " الْعَالَمِينَ" (الفاتحة٢)، فلطِّف العين ورقِّق الألف، وبعض الناس يفخمونه، وهو خطأ ..."[١].

٢- ويقول عن صوت الكاف: " ... وإذا أتى بعدها حرف استعلاء وجب التحفظ ببيانها؛ لئلا تلتبس بلفظ القاف، نحو قوله: " كَطَيِّ السِّجِلِّ" (الأنبياء:١٠٤):... ولا بد من ترقيقها إذا أتى بعدها ألف، نحو " كافر" (البقرة:٤١)..."[٢].

٣- ومن المحذورات النطقية الخاصة بترقيق الحروف وتفخيمها، والتي ألمع إليها الشيخ – رحمه الله- ما قرره عن الياء، يقول: " ... وإذا كان بعد الياء ألف وجب ترقيقها، نحو: " شَيَاطِينِهِمْ" (البقرة:١٤) ... وإذا أتى بعد الياء حرف مفخم وجبت المحافظة على ترقيق الياء؛

لئلا يسبق اللسان إلى تفخيمها؛ لتفخيم ما بعدها، نحو: " يَصْطَرِخُونَ" (فاطر:٣٧) ..."[٣].

٤- ويقول عن الذال: " فإذا نطقت بها فوفها حقها من مخرجها وصفاتها، واعتن بترقيقها وبيان استفالها وانفتاحها إذا جاورها مفخم، وإلا فلربما انقلبت ظاء، نحو: " ذَرْهُمْ" (الأنعام:٩١)... ولا سيما في نحو: " الْمُنذَرِينَ" (يونس:٧٣)، و " مَحْذُورًا" (الإسراء:٥٧) و " وَذَلَّلْنَاهَا" (يسن:٧٢)؛ لئلا تشتبه بنحو: " الْمُنظَرِينَ" (ص:٨٠) و "

---

(١) نهاية القول المفيد ص٩٢.

(٢) نهاية القول المفيد ص٩٧.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٠٠،١٠١.

مَحْظُورًا" (الإسراء:٢٠) و " وَظَلَّلْنَا" (البقرة:٥٧)؛ لأن الذال لا تتميز عن عن الظاء إلا بالاستفال والانفتاح ... وإذا أتى بعدها قاف؛ فلا بد من ترقيقها، وإلا صارت ظاء، نحو قوله: " ذُقْ" (الدخان:٤٩) و " ذَاقُوا" (الأنعام:١٤٨)، و " الْأَذْقَان" (يسن:٨). وإياك والمبالغة في ترقيقها؛ لئلا تصير ثاء مثلثة كما يفعله بعض الناس ..." (١).

٥- وقد أكد على المحافظة على ترقيق الميم والباء، إذا جاورت حرفا مستعليا بوجه خاص، ليسلما من التفخيم، وهما إن كانا من أصوات الشفتين، فإنهما يتأثران بوضع اللسان عند النطق بهما، فإذا تصعد أقصى اللسان شيئا قليلا عند النطق بهما حصل لهما التفخيم، لا سيما إذا جاءت بعدهما الفتحة أو الألف، يقول عن الباء: " ... وإذا التقت الباء المتحركة بمثلها، وجب إتيان كل منهما على صفته مرققا، مخافة أن يقرب اللفظ من الإدغام، وذلك نحو: " سَبَبًا" (الكهف:٨٤) ... وإذا سكنت وجب على القارئ أن ينطق بها مرققة، وأن يظهر قلقلتها، سواء كان الإسكان لازما أو عارضا، لا سيما إذا أتى بعدها واو، نحو: " بِرَبْوَةٍ" (البقرة:٢٦٥) و " عِبْرَةٌ"(يوسف:١١١) و : الْكِتَابِ" (الرعد:١) ... وإن أتى بعدها حرف مفخم، وجب على القارئ أن يرقق اللفظ بها، نحو: " وَبَطَلَ" (الأعراف:١١٨) ... فإن حال بينهما ألف كان التحفظ بترقيقها أبلغ، نحو: " وَبَاطِلٌ" (الأعراف:١٣٩) ... فكيف إذا وليها حرفان مفخمان، نحو: " الْبَقَرَ" (البقرة:٧٠) ... وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها وجهرها لا سيما إذا كان بعدها حرف خفي، نحو: "بِهِ"

(١) نهاية القول المفيد ص١١٧.

(البقرة:٧٦)، أو حرف ضعيف، نحو: " بِثَلَاثَةٍ" (آل عمران:١٢٤) ... وليحذر أيضا إذا رققها أن يدخلها إمالة، فكثيرا ما يقع في ذلك عامة المغاربة" [١].

٦- أما الميم فيقول عنها: " ... فإن أتى محركا فليحذر من تفخيمه، ولا سيما إذا كان بعده حرف مفخم، نحو: " مَخْمَصَةٍ" (المائدة:٣) ... فإن أتى بعده ألف، كان الحذر من التفخيم آكد، فكثيرا ما يجري ذلك على الألسنة – خصوصا الأعاجم- نحو: " مَالِكِ" (الفاتحة:٤) و " وَمَا أُنزِلَ" " البقرة:٤) ..." [٢] .

ويطول نفس الشيخ – رحمه- في هذا الميدان؛ ملقيا الضوء – شرحا وتفصيلا، تأصيلا وتمثيلا- على فونيمات العربية[٣]؛ لافتا النظر إلى ما ينبغي وما لا ينبغي حال أدائها، تأثرا بالأنساق التجاورية، وملائمة ذلك لطبيعة الأداء القرآني، بما يؤكد أننا أمام عقلية صوتية من طراز نادر ونسيج فريد، تدل على ألمعيته وعبقريته وأسبقيته وموقعيته على خارطة الدرس الصوتي؛ حيث نبتت ونمت تأصيلاته المعيارية؛ مشفوعة بتطبيقاتها في البيئة القرآنية الخصبة – ولا شك أن تطبيق النظرية أهم من تأطيرها وتنظيرها- في حقل الدراسات الفونولوجية، بالقدر الذي يجعلها رافدا لا غنى عنه من روافد هذا العلم، وموردا لا يقل بحال من

(١) نهاية القول المفيد ص١٢٠،١٢١.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٢١.

(٣) ص٨٩-١٢١، تحت عنوان: " في توزيع الصفات على موصوفاتها؛ مرتبة على ترتيب مخارجها، وفي ذكر ما يتعلق بكل حرف من التجويد".

الأحوال – إن لم يتسنم درجة أعلى– عما توصلت إليه وسائل التقنية الحديثة.

وفي نهاية المطاف أقول: لقد استوت نظرية التفخيم والترقيق لدى الشيخ – رحمه الله– على سوقها؛ واستغلظت على عودها، وكيف لا؟! وقد تناولها بالنظر والدرس، وصنف أفرادها إلى طوائف، ونعت كل طائفة بنعتها المناسب. كما وُفِّقَ إلى إدراك جانبيها: العضوي والسمعي، هذا فضلا عن وصفه الدقيق لأسبابها، والتنبيهات الأدائية التي تتعلق بها، واستثمار ذلك كله في تجويد التلاوة وتحبير القراءة.

الفصل الثاني: الظواهر التركيبية في الصوائت

المبحث الأول: الصوائت الطويلة

المطلب الأول: المد والقصر

هي إحدى الظواهر الكمية المتعلقة بالصوائت الطويلة والناشئة عن التركيب. وقد عالج الشيخ – رحمه الله– تلك الظاهرة في سياق معالجته للظواهر التي تختص بطريقة الأداء القرآني. وأولاها عناية كبيرة من حيث: التوضيح والتقسيم، والتحليل والتعليل، وتبيين الأوجه المحتملة في كل نوع لجميع القراء، والتحريرات النفيسة التي ضبطها من أفواه مشايخه، وسوف نعرض ما قدمه من ضوابط وجزئيات تلك الظاهرة على النحو التالي:

أولا: المد والقصر – المفهوم والدلالة–

أما المد فقد عرَّفه بأنه: " إطالة الصوت بحرف من حروف المد" [١] . أما القصر: " إثبات حرف المد من غير زيادة عليه"[٢] . ويلاحظ أن التعريفين يركزان في تحديد مفهوم الظاهرة على الكم الزمني Duration، باعتباره بُعدا مُهما وفارقا في تصور طبيعة ظاهرة المد. حيث يقتضي إثبات حرف المد من غير زيادة الإتيان به مستوفى زمنه الفونولوجي – وهو مقدار حركتين– وهذا هو الزمن الطبيعي الذي لا يقوم ذات الحرف إلا به. وإما إطالته: فتقتضي الزيادة على ذلك – على

(١) نهاية القول المفيد ص١٧١.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٧٢.

ما سنذكره في موضعه- ولعلنا نلحظ أن الشيخ – رحمه الله- لم يتعرض في هذا التعريف إلى حرفي اللين، وموقفهما من حيث المد والقصر.

ثانيا: أقسام المد:

قسَّم الشيخ – رحمه الله- المد إلى أقسام متعددة، باعتبارات مختلفة على النحو التالي:

باعتبار السبب اللفظي: وهو إما همز أو سكون:

الأول: المد الأصلي: وقد فصَّل القول في ماهيته وشروطه وعلامته الصوتية، وكيفية أدائه، فقال: " فالأصلي: هو المد الطبيعي الذي لا تقوم ذات حرف المد إلا به، ولا يتوقف على سبب، بل يكفي فيه وجود أحد حروف المد الثلاثة المجتمعة في قوله تعالى: " نُوحِيهَآ" (هود:٤٩)، وعلامته: أن لا يوجد بعده ساكن ولا همزة ... وحدُّه: مقدار ألف وصلا ووقفا ... فإن قيل ما قدر الألف؟ فقل: هو أن تمد صوتك بقدر النطق بحركتين، إحداهما حركة الحرف الذي قبل حرف المد، والأخرى هي حرف المد، مثاله: ب ب، فحركة الباء الأولى: هي حركة الحرف الذي قبل حرف المدن والثانية هي مقدار حرف المد، نحو: " قال، يقول، قيل"، فحركة القاف في الأمثلة الثلاثة المذكورة هي إحدى الحركتين المذكورتين، والألف في المثال الأول، والواو في المثال الثاني، والياء في المثال الثالث هي الحركة الثانية" (١).

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٢.

وقد علَّل سر تسميته بهذا الاسم بقوله: " ... وسُمِّي طبيعيا؛ لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حده ولا يزيد عليه" (١) .

الثاني: المد الفرعي – وهو بيت القصيد في تلك الظاهرة، ومحل تفصيل العلماء– وقد أشبعه الشيخ – رحمه الله– تأصيلا وتفصيلا، وقد عرَّفه وبيَّن شروطه وأحكامه؛ فقال: " وأما المد الفرعي: فهو المد الزائد على المد الأصلي لسبب من الأسباب الآتية، وله شروط، وأسباب. أما شروطه فثلاثة: الواو الساكنة المضموم ما قبلها، والياء الساكنة المكسور ما قبلها، والألف الساكنة المفتوح ما قبلها ... وأما أسبابه فشيئان: أحدهما: لفظي، والآخر: معنوي. فاللفظي: إما همز بعد أحد حروف المد، أو سكون ... وأما المعنوي: فهو قصد المبالغة في النفي، وهو سبب قوي مقصود عند العرب، وإن كان سببا ضعيفا عند القراء، وهو ينقسم إلى قسمين: أحدهما: مد تعظيم، وهو في " لا" النافية في كلمة التوحيد، نحو: " لَآ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" (محمد:١٩) ... ويسمى مد المبالغة؛ لأنه طلب للمبالغة في نفي الألوهية عما سوى الله تعالى ... والثاني: مد التبرئة، وهو مروي عن حمزة في نحو: " لَآ رَيْبَ" (البقرة:٢) و " لَآ شِيَةَ" (البقرة:٧١)" (٢) .

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٢.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٧٢-١٧٤.

ثالثا: أحكام المد [١]:

ذكر الشيخ – رحمه الله– للمد ثلاثة أحكام، وهي:

أولا: الوجوب، ويكون للمد المتصل. وقد علَّل ذلك بقوله: " ... لأن جميع القراء أجمعوا على مده من لدن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– إلى يومنا هذا، ولا خلاف بينهم في مده قطعا، حتى قال إمام المتأخرين، محرر الفن، ابن الجزري – رحمه الله تعالى: تتبعت قصر المتصل، فلم أجده في قراءة صحيحة ولا شاذة، بل رأيت النص بمده عن ابن مسعود – رضي الله عنه" [٢] .

ثانيا: الجواز، ويكون في ثمانية أنواع على حد قوله، هي: المد المنفصل، المد العارض للإدغام، المد العارض للوقف، ما نقلت فيه حركة الهمزة إلى الساكن قبلها عند من أجاز ذلك: نحو: " آَلْآَنَ" (يونس:٥١، ٩١)، مد البدل، مد اللين، مد الصلة، مد الروم. وقد قال في تعليل المد المنفصل: " وتقدم أن المد في هذا النوع يسمى جائزا، أي لاختلاف القراء فيه، فابن كثير والسوسي يقصرانه ويمدانه، والباقون يمدون بلا خلاف" [٣] . وينسحب هذا التعليل على جميع الأنواع التي يصدق عليها هذا الحكم.

ثالثا: اللزوم، وهو قسمان، كلمي وحرفي، وكل منهما مثقل أو مخفف. وقد علل هذا الحكم بقوله: " وسُمِّي لازما لالتزام القراء مده

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٤.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٧٦.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٧٧.

مقدارا واحدا من غير تفاوت فيه، وهو ثلاث ألفات على الأصح المشهور من خمسة أقوال ذكرها صاحب النشر. ويقال أيضا: سُمِّي لازما للـــزوم سببه في الحالين، أي حالي الوصل والوقف" (١) .

وقد كان الشيخ – رحمه الله– من الحصافة بمكان؛ إذ أدرك أن اللزوم والوجوب شيء واحد، ولا فرق بينهما باعتبار المعنى اللغوي. فـــالفرق في التسمية بين المد اللازم والواجب اصطلاحي لـــيس إلا؛ إذ لا يجـــوز قصر أحدهما عند أحد من القراء " ...أقول: يعني يقال لكل منهما باعتبار المعنى اللغوي: مد لازم، ومد واجب، إذ معناهما بحسب اللغة واحد، وهو ما لا يجوز تركه" (٢).

رابعا: وقفة مع أنواع المد الفرعي كما عرضها الشيخ – رحمه الله–:

١– المد المتصل: وقد عرَّفه بقوله: " هو الذي اتصل سببه بشـــرطه كـــ " جاء" و " شاء" ..." (٣) .

وحكمه: وجوب المد وهو محل اتفاق بين القراء كما ذكر الشيخ، وأما محل الاختلاف فهو مقدار المد، فأطولهم مدا ورش وحمزة، يمدانه ست حركات، قدر ثلاث ألفات، وهو ما يسمى بمرتبة الإشباع، وباقي القـــراء يمدانه مدا متوسطا، عاصم بألفين وألفين ونصف (أي قـــدر أربـــع أو خمس حركات)، والشامي وعلي بألفين (أي قدر أربع حركات)، وقالون

(١) نهاية القول المفيد ص١٨٠.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٧٥.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٧٥.

وابن كثير وأبو عمرو بألفين وبألف ونصف(أي قدر أربع أو ثلاث حركات)" [١] .

ويظهر من هذا العرض أن نسبة الطول في هذا النوع من المد كانت وما زالت موضع خلاف بين القراء، كل منهم يحددها ويقيسها قياسا اجتهاديا، على أنهم جميعا قد أجمعوا على الإطالة مع اختلاف في مقدارها.

٢- المد المنفصل: وقد عرَّفه بقوله: " هو الذي انفصل عن شرطه، وهو أن يقع حرف المد آخر كلمة، والهمزة أول كلمة أخرى، نحو: " بما أنزل" و " في أنفسكم" ... وحكمه: الجواز، لاختلاف القراء فيه، فابن كثير والسوسي يقصرانه ويمدانه، والباقون يمدونه بلا خلاف " [٢] .

ومما يدل على عقلية الشيخ – رحمه الله- الفارقة هذا النص الذي يضبط به الفوارق الجوهرية بين المتصل والمنفصل، قال: " والحاصل أن المد المنفصل والمتصل اتفقا في الزيادة وتفاوتا في النقص، فلا يجوز فيهما الزيادة على ست حركات (وهو يعني بذلك من أشبع وجوبا في المتصل وجوازا في المنفصل على حسب مراتبهم في القراءة)، ولا يجوز نقص المتصل عن ثلاث حركات (إذ لا يجوز فيه القصر إطلاقا)، ولا المنفصل عن حركتين (وهو حد القصر عند من قصر)، وهذا كله تقريبا

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٥.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٧٧.

لا يضبط إلا بالمشافهة من أفواه المشايخ، والسماع من الأستاذ الراسخ، ثم الإدمان عليه" (١).

٣- المد اللازم: وهو على أربعة أقسام: لازم كلمي، ولازم حرفي، وكل منهما مثقل أو مخفف، ولكلٍّ ضابط يميزه.

- اللازم الكلمي المثقل؛ فضابطه: أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن مدغم وجوبا، نحو: " ٱلطَّآمَّةُ" (النازعات:٣٤) ... وسمي لازما لالتزام القراء مده مقدارا واحدا من غير تفاوت فيه، وهو ثلاث ألفات على الأصح المشهور. ويقال أيضا: سمي لازما للزوم سببه في الحالين، أي حالي الوصل والوقف. وسمي كلميا لوجود حرف المد مع الحرف المدغم في كلمة واحدة، ومثقلا لوجود التشديد بعد حرف المد، إذ الحرف المشدد أثقل" (٢).
- وأما اللازم الكلمي المخفف؛ فضابطه: أن يأتي بعد حرف المد حرف ساكن في الحالين، نحو: " آلْآنَ" (يونس:٩١) ... وسمي مخففا؛ لأن الحرف الساكن الموجود بعد حرف المد أخف من المدغم" (٣).
- وأما اللازم الحرفي، فضابطه: أن يوجد حرف في فواتح بعض السور، هجاؤه ثلاثة أحرف أوسطها حرف مد، والثالث ساكن، وذلك في ثمانية أحرف يجمعها قولك: نقص عسلكم ... ثم المدغم

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٨.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٨٠.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٨١،١٨٢.

من ذلك فيما بعده من الحروف يسمى مثقلا، وغير المدغم يسمى مخففا... ويسمى كل من هذين النوعين لازما لالتزام القرَّاء مدَّه القدر المتقدم في الكلمي، وحرفيا لوجود حرف المد مع الحرف الساكن، أو المدغم في حرف واحد" (١). فتحصل من هذا النص أن اللازم الحرفي أيضا نوعان، مثقل ومخفف.

وقد قدَّم الشيخ – رحمه الله– في كل ذلك الأوجه المختلفة للقراء، مما هو مبسوط في مظانه في كتب القراءات. كما قدم ضابطا حاكما للحروف في أوائل السور، حيث حددها وقسمها إلى أربعة أقسام بقوله: " والحاصل أن مجموع أسماء الحروف في أوائل السور أربعة عشر حرفا، جمعها صاحب التحفة في قوله: صله سحيرا من قطعك ... وهي تنقسم إلى أربعة أقسام، سبعة منها تمد مدًّا مشبعا بلا خلاف لوجود الموجب لذلك، وهو السكون، وواحد منها فيه الخلاف وهو العين، وخمسة منها ليس فيها إلا المد الطبيعي لعدم الساكن بعدها، وهي المذكورة في قول بعضهم (حي طهر)، وواحد ليس فيه مد أصلا وهو ألف؛ لكون هجائه ثلاثة أحرف ليس أوسطها حرف مد..." (٢).

٤– المد العارض للسكون: " ضابطه: أن يقع بعد حرف المد أو اللين ساكن عارض سكونه، إما للوقف نحو: " الْعَالَمِينَ" (الفاتحة:٢) ... وإما

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٦.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٨٤.

للإدغام عند بعض القراء كالإدغام الكبير لأبي عمرو من رواية السوسي، وذلك نحو: " ٱلرَّحِيمِ مَالِكِ" (الفاتحة:٣، ٤) وشبهه" [١].

أما حكمه فقد بين أن للقراء فيه ثلاثة مذاهب: " الأول: الإشباع، كاللازم لاجتماع الساكنين اعتدادا بالعارض... والثاني: التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضا فحطه عن الأصل... والثالث: القصر لعروض السكون فلا يعتد به؛ لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقا" [٢]. ولعلنا نلاحظ أنه يذكر الوجوه المحتملة في هذا اللون مشفوعة بالتعليل الصوتي الدقيق الذي يبررها، الأمر الذي ينم عن ملكة صوتية فريدة وفلسفة لغوية نادرة.

خامسا: حاول الشيخ – رحمه الله– أن يقدم الأسباب الحقيقية – والأكثر قناعة– التي أدَّت إلى ظاهرة المد الفرعي من وجهة النظر الصوتية، فقال: " ووجه المد: أن حرف المد ضعيف خفي، والهمز قوي صعب، فزيد في المد تقوية للضعيف عند مجاورة القوي. وقيل: ليتمكن من النطق بالهمزة على حقها من شدتها وجهرها. وقيل: ليستعان به على النطق بالهمزة، وليكون صونا لحرف المد عن أن يسقط عند الإسراع، لخفائه وصعوبة الهمزة" [٣] . وقال في موضع آخر: " ووجه المد للهمز: أن حروف المد خفية، والهمز بعيد المخرج، صعب في اللفظ،

(١) نهاية القول المفيد ص١٨٥.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٨٥.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٨٥.

فإذا لاصق حرفا خفيا خيف عليه أن يزداد خفاء، فقوي بالمد احتياطا لبيانه وظهوره" [١] .

تعقيب:

وبالنظر في هذه المبررات الثلاثة التي قدَّمها الشيخ – رحمه الله- لظاهرة المد، فإنه يمكن لنا أن نسجل بعض الملاحظات [٢] :

أولا: إن ادّعاء الشيخ – رحمه الله- بأن حرف المد ضعيف خفي غير مسلم؛ إذ ليس حرف المد ضعيفا ولا خفيا، بل هو على العكس من ذلك صوت قوي، إذا وضعنا في اعتبارنا أن قوة الصوت تبرز في سماعه وإدراكه، والذي دفع الشيخ إلى الحكم على أصوات المد بالضعف هو اعتداده بالجانب الفسيولوجي والجهد العضلي عند إخراج الصوت دون غيره[٣] ، ولما كان صوت المد – في نظره- لا يحتاج إلى جهد عضلي حكم بضعفه. لكن الحقيقة الإدراكية والسمعية أثبتت أن أقوى الأصوات في ذلك هي أصوات المد.

أضف إلى ذلك أن صوت المد ليس خفيا، إذ أثبتت الدراسات الصوتية المعاصرة أن أصوات الحركات – ومنها أصوات المد- أكثر الأصوات

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٩.

(٢) عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة، بتصرف واختصار وزيادة ص٣٤١-٣٤٤.

(٣) يراجع مطلب " نظرية الأصوات القوية والضعيفة" في بحثنا الموسوم بـــ " محمد مكي نصر الجريسي ١٣١٦هـــ والأصوات اللغوية- دراسة في قضـــايا الصـــوت المفرد".

اللغوية وضوحا في جميع اللغات، بناء على غناها في درجة الوضوح Sonority لدرجة أنها تسمع على مسافات لا تميز عندها الأصوات الأخرى. لذا فإن هذا الرأي غير مقبول ولا يعتد به في تعليل ظاهرة المد، إذ إنه بُنِي على مقدمة غير مسلم بها، وهي: ضعف صوت المد وخفاؤه.

ثانيا: إن ادعاءه بأن سبب المد جاء من أجل التمكن من النطق بالهمزة الذي يتطلب جهدا وقوة وعناية في نطقه، فإن هذا الرأي – على وجاهته– تبدو عليه ملاحظة تتلخص في اعتباره الهمزة صوتا مجهورا، وقد أثبتت الدراسات المعملية الحديثة أن الهمزة لها وضع فسيولوجي خاص يختلف عن كل من الأصوات المجهورة والمهموسة، فهي تعد بمثابة وقفة حنجرية Glottal stop فعند النطق بالهمزة ينغلق الوتران الصوتيان غلقا محكما، ثم يبتعد كل منهما عن الآخر دفعة واحدة، فيحدث الانفجار الذي نسمع معه صوت الهمزة. ولعل هذا ما دفع المحدثين إلى اعتبار الهمزة قسما برأسه؛ بإزاء الأصوات المجهورة من ناحية، وبإزاء الأصوات المهموسة من ناحية أخرى.

ثالثا: إن الرأي الثالث في تعليله لظاهرة المد يتشابه مع الثاني في حصره القيمة الصوتية للمد بقدرة الناطق على النطق بالهمز، وإن وقع – في الوقت ذاته– فيما وقع فيه الرأي الأول من نسبة الخفاء لأصوات المد، وهو ما يخالف الواقع الصوتي لهذه الأصوات.

ومما يحسب لهذا الرأي أنه زاد عن سابقَيْه أن الإسراع في زمن صوت المد قد يعرضه للحذف؛ بناء على أن استعداد أعضاء النطق سوف تتركز على نطق الصوت الصعب التالي له، وهو الهمزة. وهذه زيادة لها قيمتها العلمية؛ ومن ثَمَّ فإن الرأي الثالث هو الأرجح والأولى بالقبول.

أما وجهة نظر المحدثين في تلك القضية، فقد لخَّصها د. أنيس بقوله: " أما السر في الإطالة (وهو يقصد المد) فهو – كما يبدو لي– الحرص على صوت اللين وطوله لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة أو الإدغام؛ لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين، إذ الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حرًّا طليقا، وأن تكون فتحة المزمار حين النطق بيه منبسطة منفرجة، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار انطباقا محكما يليه انفراجها فجأة. فإطالة صوت اللين مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضوي كبير، وإلى عملية صوتية تباين كل المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين" (١) .

ثم يواصل حديثه قائلا: " وهذا هو نفس السر في إطالة صوت اللين حين يليه صوت مدغم؛ لأن طبيعة اللغة العربية ونسجها تستلزم قصر أصوات اللين الطويلة حين يليها صوتان ساكنان، فحرصا على صوت اللين وإبقاء على ما فيه من طول؛ بُولِغ في طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة التي شاعت في اللهجات العربية قديمها وحديثها، من ميل صوت اللين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان" (٢) .

وإذا أنعمنا النظر في هذا التعليل وجدناه يسير في نفس الاتجاه الذي سار فيه الشيخ – رحمه الله– فالإطالة من أجل المحافظة على صوت المد من جهة، وللتمكن من النطق بالهمزة لصعوبتها من جهة أخرى،

(١) الأصوات اللغوية ص١٥٨.

(٢) السابق ص١٥٩.

وهذا يؤكد أن الموقف واحد، والتحليل للظاهرة واحد مع اختلاف الوسائل والأدوات.

بينما يرى بعض الباحثين أن فائدة المد بعامة هي: " تركيز النبر على مقطع معين ليعين ذلك على تحقيق همزة، أو إظهار حرف مشدد، أو ساكن في نهاية الكلمة، وهذا حين يكون المد مشبعا..." (١) .

وأيًّا ما كان المنهج الصوتي لظاهرة المد؛ فإنه يبقى لتلك الظاهرة بعد هذا التعليل طبيعة صوتية وطريقة أدائية خاصة؛ تجعل للمد القرآني ترنما خاصًّا ذا ذائقة سمعية محببة تختلف عن أي منطوق آخر، وجرسا إيقاعيًّا عذبا ومؤثرا في جمال الأداء، بل وتنغيما جميلا يضفي على المعنى المراد من الأداء تحديدا دقيقا، ويكسبه لونا تركيبيًّا معيناً يتفق مع السياق والمقام (٢).

سادسا: عُني الشيخ – رحمه الله كما هي عادته- بالجانب الأدائي لتلك الظاهرة، فقدم مجموعة من التنبيهات والتحذيرات التي تمثل – في جملتها- الموازين الحاكمة لتلك الظاهرة، الضامنة لأدائها على الوجه الذي تلقته الأمة من الحضرة النبوية الأفصحية، والتي تعكس – في

---

(١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي – أبو عمرو بن العلاء ص١١٦، وقارن بـ: القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث ص١٤٠-١٤٣، ففيه تفصيل وزيادة إيضاح.

(٢) د. ممدوح إبراهيم محمود: جمال الأداء لآي الذكر الحكيم في ضوء علم الصوتيات ص٢٤٢، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ع٤٠، ١٣٣٧هـ/٢٠١٦م.

جوهرها- مقدار إدراكه لأثر التركيب على خصائص تلك الأصوات، وعمق وعيه بأبعاد تلك الظاهرة وزواياها، وكان ذلك على النحو التالي:

١- وجوب التسوية بين المدود إذا اجتمعت، وقد نبه على هذه الفكرة في أكثر من موضع، وظهرت تطبيقاته في ثنايا معالجته لظاهرة المد بأنواعها، وهاك البيان:

* قال في المد المتصل: " إذا اجتمع في حال القراءة مدان متصلان نحو: " وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَاءِ مَاءً" (البقرة:٢٢)، لايجوز للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر، بل تجب التسوية بينهما؛ لقول ابن الجزري في مقدمته: واللفظ في نظيره كمثله"، ولأنها من جملة التجويد. فإن مد الأول مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألفين ولا ينقصه، وإن مده مقدار ألفين ونصف لا يمد الثاني أكثر من ألفين ونصف ولا ينقصه [١].

* وقال في المد المنفصل: " وكذا اجتمع في حال القراءة مدان منفصلان نحو: " وَٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبلِكَ" (البقرة:٣)، لا يجوز للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر لما تقدم؛ فإن مد الأول مقدار ألف ونصف لا يمد الثاني أكثر من ألف ونصف ولا ينقصه. وإن مده مقدار ألفين لا يمد الثاني أكثر من ألفين ولا ينقصه" [٢].

* وقال في المد العارض: " إذا اجتمع في حال القراءة مدان عارضان أو أكثر كأن وقف على قوله: " رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ" (الفاتحة:٢) و " ٱلرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" (الفاتحة:١)، لا ينبغي للقارئ أن يمد أحدهما أقل أو أكثر من

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٩.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٧٩.

الآخر. وكذا إذا اجتمع حرفا لين، كأن وقف على قوله: " لَا رَيْبَ" (البقرة:٢) وعلى قوله: " الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ" (البقرة:٣)؛ لأن ذلك وإن لم يكن حراما، لكنه مكروه ومعيب يقبح على الفاعل ارتكابه، ويعاتب عليه عند أهل هذا الشأن، لما فيه من تركيب الطرق وتخليطها، ولأن التسوية في ذلك من جملة التجويد" (١).

* وقال في المد اللازم: " إذا اجتمع في حال القراءة مدان لازمان مثقلان نحو: " أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ" (الأنعام:٨٠)، أو مثقل ومخفف نحو: " الم" (البقرة:١) و " المص (الأعراف:١)، لايجوز للقارئ أن يمد أحدهما دون الآخر، بل تجب التسوية بينهما" (٢).

٢- وجوب إعمال القوي وإلغاء الضعيف إجماعا؛ إذا اجتمع سببان قوي وضعيف، وذلك في نحو قوله: " ءَامِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ" (المائدة:٢)، و " جَآءُو أَبَاهُمْ" (يوسف:١٦)، فلا يجوز فيه توسط ولا قصر للأزرق، وإذا وقف على نحو: " نَّشَآءُ" (يوسف:٥٦) و " تَفِيءَ" (الحجرات:٩) و " السُّوءِ" (الأعراف:١٦٥) بالسكون، لا يجوز فيه القصر عن أحد ممن همز، وإن كان ساكنا للوقف. وكذا لا يجوز التوسط لمن مذهبه الإشباع وصلا، بل يجوز عكسه، وهو الإشباع وقفا لمن مذهبه التوسط وصلا" (٣).

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٨٨.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٨٥.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٨٨.

وقد ظهرت تطبيقات تلك القاعدة في ثنايا حديثه عن تلك الظاهرة بجلاء ووضوح، حين رأيناه يقرر أن المد لأجل السبب المعنوي وسط لا يبلغ حد الإشباع (مقدار ثلاث ألفات)، وذلك لضعف سببه عن السبب اللفظي، ولكن إذا اجتمع السببان اللفظي والمعنوي في نحو: " لَآ إِلَهَ إِلَّا ٱللَّهُ" (محمد:١٩)، فيمد لحمزة مدا مشبعا على أصله لأجل الهمزة، ويلغى المعنوي؛ إعمالا للقوي، وإلغاء للضعيف [١].

٣- وقد نقله عن صاحب الإتحاف [٢]؛ حيث قرر أنه إذا تغير سبب المد، جاز المد والقصر؛ مراعاة للأصل ونظرا للفظ، سواء كان السبب همزا أو سكونا، وسواء كان التغيير بين بين أو بإبدال أوحذف أو نقل. وقد نقل اختلاف أهل الأداء في ذلك: وأن المد اختيار الداني وابن شريح والشاطبي والجعبري وغيرهم. والتحقيق عند صاحب النشر: التفصيل بين ما ذهب أثره كالتغير بالحذف، فالقصر نحو: " هَٰٓؤُلَآءِ إِنْ" (البقرة:٣١)، عند من يسقط أولى الهمزتين، وما بقي أثر يدل عليه، فالمد ترجيحا للموجود على المعدوم؛ كقراءة قالون بتسهيل الهمزة المذكورة بين بين. ونص عليه في طيبته بقوله:

والمد أولى إن تغير السبب وبقي الأثر أو فاقصر أحب [٣]

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٤.

(٢) أحمد بن محمد البنا: إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر ١/١٧٤، تح: د. شعبان محمد اسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١٤٠٧،١هـ/١٩٨٧م.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٧٦،١٧٧.

٤- وكذلك من المحاذير الأدائية التي نبه القارئ على ضرورة مراعاتها " ومنها الإفراط في المد زيادة عن مقداره؛ لأن المد له حد يوقف عنده ومقدار لا يجوز تجاوزه، ومراتب القراء فيه مختلفة بحسب تفاوتهم في الترتيل والحدر والتوسط. ومنه مد ما لا مد فيه؛ كمد واو: " مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ" (الفاتحة:٤) وصلا، وياء (غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ) (الفاتحة:٧) كذلك؛ لأن الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما كانا حرفي لين لا مد فيها، ولكنهما قابلان للمد عند ملاقاة سببه وهو الهمز أو السكون"(١). فهذه من الأمور المحرمة المنهي عنها في القراءة.

سابعا: إيمانا من الشيخ – رحمه الله- بأن طول الصوت اللغوي من أبرز الظواهر اللغوية التي يترتب عليها النطق الصحيح بأي لغة كما ذكر المحدثون(٢)، فقد حاول ابتكار وسيلة لقياس مقادير المد وضبطها، فكان أن قدَّر أصوات المد بتشكلاته المختلفة بالحركات والألفات، وضبط ذلك أو مثَّله بحركة الإصبع قبضا وبسطا، قال: " ... ثم إن هذه الألفات قدر كل منها حركتان عربيتان، وكان مشايخنا يقدرون لنا ذلك تقريبا بحركات الأصابع، أي قبضا وبسطا، وذلك يكون بحالة متوسطة ليست بسرعة ولا بتأن. فاعلم ضبط ذلك لتكون على يقين في ضبط كل مرتبة. ومن قال بأن أطول المد خمس ألفات، فعنده مقدار كل ألف حركة، فتكون الجملة ست حركات؛ لأنه يريد غير ما فيه من المد الطبيعي، ومقداره عنده حركة، وكذا من قال بأن مقدار التوسط ثلاث ألفات، ودونه ألفان: فإنه

(١) نهاية القول المفيد ص٣٣.

(٢) د. أنيس: الأصوات اللغوية ص١٥٥، د. الخولي: الأصوات اللغوية ص٢٠٨.

يريد غير ما فيه من المد الطبيعي، ومقداره عنده حركة كما تقدم، فتنبه لذلك؛ لئلا تختلف عليك الأقوال"[١].

وتكمن أهمية هذا النص في إدراكه أن للزمن أهمية واضحة في تأطير كل ظاهرة، وأن الزمن وسيلة مهمة لضبط أفراد الظاهرة الواحدة، وقياس طول الصوت يعطينا فكرة محددة عن القيمة الصوتية لكل منها، وبهذا القياس يمكن أن نفرِّق بين القيم الصوتية المتقاربة (المد المتصل- المنفصل- البدل- اللازم)، ويمكن كذلك أن نعرف إن كان اللافظ لسياق صوتي معين قد تجاوز الحد المسموح به أم لا، وهو أمر قد تنبه إليه الدرس الصوتي الحديث بأخرة.

وإذا كان الشيخ – رحمه الله- في هذا النص – على قدر ما تيسر له نقلا عن شيوخه- قد ضبط مقدار الحركة بثني الإصبع أو فتحها بلا إسراع أو إبطاء، فإن وسائل التمكين الصوتي الحديث قد قدرت زمن امتداد الحركة بالثانية بما يعادل (٠,١٦) من الثانية[٢].

وينبغي أن ننوه في هذا المقام، أن المدة الزمنية للمد قضية لا يمكن الحكم عليها إلا في ضوء اعتبارات عديدة، منها – على سبيل المثال لا الحصر- التأثيرات الأدائية والسياقية، وكذلك موقعية المد، وما إذا كان أولا أو وسطا أو في النهاية، وكذلك تعدد المدود داخل النص – سواء أكانت من نوع واحد أو أكثر- وكذلك مرتبة القراءة من تحقيق أو حدر

---

(١) نهاية القول المفيد ص١٧٥،١٧٦.

(٢) د. محمد حسن جبل: المختصر في أصوات اللغة العربية – دراسة نظرية وتطبيقية ص١٨٧، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

وما بينهما ...إلخ، الأمر الذي يحتاج من وجهة نظري إلى دراسة مستقلة[١]. وكان الشيخ – رحمه الله– قد صرَّح بذلك حين قال: " فالمنقول عن القراء ليس إلا التفاوت في المد، فمن مدَّ فمدُّه متفاوت على قدر مراتبهم في: التحقيق، والترتيل، والتوسط، والحدر"[٢].

وقد قدَّم تطبيقات لهذه القاعدة مبينا تفاوت مذاهب القراء في مد المنفصل بتفاوت مراتبهم في القراءة " فأطولهم مدًّا ورش وحمزة، وقدر بثلاث ألفات (وذلك لأن ورشا وحمزة يذهبان إلى التحقيق)، ثم عاصم بألفين وألفين ونصف (لأنه في القراءة دون ورش وحمزة؛ ؛ إذ يذهب إلى الترتيل الذي هو نوع من التحقيق)، ثم ابن عامر والكسائي بألفين (لأنهما يميلان إلى التوسط في القراءة؛ أي بين الترتيل والحدر، ثم قالون والدوري بألفٍ وبألف ونصف، ثم ابن كثير والسوسي بألف (لأنهم يذهبون إلى الحدر والإسراع في التلاوة)"[٣] .

وقد عزا مراتب القراءة للقراء على النحو التالي: " <u>فأما التحقيق</u>.. وهو عند أهل هذا الفن عبارة عن إعطاء الحروف حقها من إشباع

---

(١) هناك محاولة قام بها د. يحي علي مباركي، تحت عنوان: " ظاهرة المد في الأداء القرآني – دراسة تطبيقية في المدة الزمنية، المد الفرعي بسبب الهمز"، وهي محاولة رائدة ومشكورة إلا أن الظاهرة ما زالت بحاجة إلى مزيد من التتبع والدراسة في ضوء المؤثرات الخارجية – كما ذكرنا سابقا– هذه الدراسة المشار إليها بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى، السعودية، السنة العاشرة، العدد الخامس عشر١٤١٧هـ.

(٢) نهاية القول المفيد ص١٧٧.

(٣) نهاية القول المفيد ص١٧٦،١٧٧.

المد.. وهو مذهب ورش من غير طريق الأصبهاني عنه، وحمزة، وعاصم.. وأما الحدر: فهو مذهب من قصر المنفصل؛ كابن كثير، وقالون، وأبي عمرو، ويعقوب، وأبي جعفر، والأصبهاني عن ورش.. وأما التدوير: فهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه الإشباع؛ كابن عامر والكسائي" (١) .

ثامنا: بالغ الشيخ – رحمه الله– بذكر أنواع كثيرة للمد؛ حتى أنهاها إلى واحد وعشرين نوعا(٢) على هذا النحو: مد الأصل، المد المتصل، المد الممكن، المد المتوسط، المد المنفصل، مد التعظيم، مد المبالغة، مد الروم، مد الحجز، مد العدل، مد الفرق، المد الخفي، المد العارض للإدغام، المد العارض للوقف، مد التمكين، مد البدل، مد الهجاء، مد اللين، مد الصلة، مد العوض، المد الطبيعي.

ولا يقال عن مثل هذه الأنواع إلا ما قاله المرعشي من قبل: " والاشتغال بمعرفة تلك الأسامي قليل الجدوى" (٣). إذ إننا إذا أنعمنا النظر في هذه الأنواع وجدناها ترجع إلى الأصل الذي يعتمد عليه المد؛ وهو مجاورة حروف المد للهمزة والسكون.

وقد حاول بعض المحدثين أن يفسر السبب أو السر في تلك الألقاب المتعددة للمد، فقال: " وهذا الأنواع قامت على عدة اعتبارات؛ مثل:

---

(١) نهاية القول المفيد ص٢٦–٢٨ باختصار، وينظر أيضا ص٣٠.

(٢) وقد استوفى الشيخ – رحمه الله– هذه الأنواع في خاتمة باب المد والقصر، حيث عقد تتمة تحت عنوان: في ذكر أنواع المد، نهاية القول المفيد ص١٩١–١٩٧.

(٣) جهد المقل ص٢٢٣.

اعتبار الوظيفة التي يقوم بها صوت المد في ثنايا النسيج الصوتي في داخل الكلمة، أو على حدود وحدتين لغويتين، أو على مستوى تركيبين؛ كالإخبار والاستفهام في مثل: " آلذَّكَرَيْنِ" (الأنعام:١٤٣، ١٤٤). ومثل: اعتبار المعنى والدلالة (كما هو في مد المبالغة، ومد التعظيم)، ومثل اعتبار طريقة النطق من حيث الصعوبة والسهولة، ومثل اعتبار طريقة الأداء ...إلخ" (١).

وإذا أنعمنا النظر في تلك الأنواع أمكن ردها إلى أصولها، فمد الأصل – مثلا– والمد الممكن، والمد المتوسط، جميعها من أقسام المد المتصل. كما أن المد الخفي، ومد العدل، ومد الفرق تندرج جميعها تحت المد اللازم الكلمي، سواء أكان مثقلا أم مخففا. وقد فطن الشيخ نفسه إلى ذلك حين قال: " ثم اعلم أن هذه الألقاب المذكورة لا تنافي تقسيم بعضهم المد إلى لازم وواجب وجائز، فأُدرج في اللازم الكلمي والحرفي، وجعل في الواجب المتصل وحده، وجعل في الجائز المنفصل والعارض، وفرضوا ذلك فرعيا، وجعلوا ما عدا ذلك أصليا، وعنوا بالأصلي المد الطبيعي، وبالفرع اللازم والواجب والجائز؛ لأن هذه الألقاب لتلك المدود لا يضر فيها تعدد اللقب لشيء واحد" (٢).

وفي الختام نستطيع أن نقول: إن ما ذكره الشيخ – رحمه الله– حول ظاهرة المد من آراء، وما ناقشه فيها من جزئيات، هو شائع معروف، إلا أنه قدَّم عرضا حسنا لقضاياه، متمثلا بحسن التقسيم، فأكثر منها لكي

(١) عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة ص٣٧٢.
(٢) نهاية القول المفيد ص١٩٧.

يستطيع بحث الموضوع من كل جوانبه، وأظنه قد فعل. ولا يخفى على ذي بصيرة أن عنايته بتلك الظاهرة تؤكد إيمانه بأن قراءة القرآن يجب أن تتوفر فيها كل مظاهر العناية والإتقان في توفية الحروف حقوقها من الأحكام الخاصة بها؛ لأن طول الصوت اللغوي من أبرز الظواهر اللغوية التي يترتب عليها النطق الصحيح في اللغات بوجه عام.

الخاتمة

وقبل أن يجف مداد القلم؛ يطيب لي أن أسجل بعض الملاحظات والنتائج التي تمخضت عنها الدراسة:

١- عُني الشيخ – رحمه الله- بتحرير المصطلحات وتحديدها، وبيان قيمتها الحقيقية ودلالتها عناية كبيرة، وقد اتسمت رؤيته بالشمولية والتكاملية. كما وضع الحدود الفاصلة بين الظواهر- على ما هو مبين في ثنايا البحث- ولم يزد المحدثون شيئا ذا بال عما ذكره الشيخ في هذا الباب، ولم تتعد إضافتهم سوى بعض التفاصيل العلمية التي وفّرها لهم التقدم العلمي والتقني.

٢- فطن الشيخ – رحمه الله- إلى أهمية الزمن في ضبط حدود الظاهرة، وقد اعتمد عليه في تحديد قيمة كل ظاهرة، ظهر ذلك عند حديثه عن طول الحرف المشدد في الإدغام، وتقدير زمن الغنة، وتحذيره من تمديدها، والسكت على الميم المظهرة (التلبث في نطقها) خشية اللحن، وتحديد قدر الألف في المد، ووجوب التسوية بين المدود في الكم الزمني إذا اجتمعت. كما استغله في التوزيع والترتيب الداخلي لبعض الظواهر – على ما هو مبين في مراتب الإخفاء والمدود.

٣- كان الشيخ – رحمه الله- أسبق من الدراسات الصوتية الحديثة في معالجة الظاهرة الفونولوجية القرآنية في ضوء فكرتي: السهولة (الاقتصاد في الجهد العضلي)، والأقوى – ولا سيما الإدغام والإقلاب-. ويمكننا أن نقول: إن حديثه في هذا

الباب كان إرهاصا بمولد كبرى القوانين في حقل الدراسات الصوتية المعاصرة.

٤- لم تقف عناية مكي بالظاهرة الفونولوجية في القرآن عند التحليل والتقييم، أو ترسيم الفواصل بين الشقائق والنظائر فحسب، بل أولى الأداء ما يستحق، فبين الطريقة المثلى للتطبيق، وقدم من التنبيهات والاحترازات ما يضمن له السلامة، ويحقق له الإجادة. وخير دليل على ذلك: حديثه في إظهار النون وإخفائها، وإظهار الميم، والتفخيم والترقيق لفونيمات العربية في السياقات المختلفة والبيئات المتنوعة ...إلخ.

٥- عُني مكي عناية بالغة بتفسير الظواهر والأحكام والتعليل لها، وهذا – إن دلَّ- يدل على دقته المنهجية؛ لأن بيان العلة أمر مهم في إثبات الأحكام اللغوية. وقد كان هذا منهجا له في جميع ما تناول من ظواهر وأحكام، يطيل الوقوف عليها، ويتريث في المكث عندها؛ مُستكنها أسرارها، ومُستبطنا أسبابها.

المصادر والمراجع

أبحاث في علم أصوات اللغة العربية: د. أحمد عبد التواب الفيومي، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ/١٩٩١م.

أبحاث في علم التجويد: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

أبحاث في اللغة العربية: د. داود عبده، مكتبة لبنان، بيروت١٩٧٣م.

أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي: د. عبد الغفار حامد هلال، دار الطباعة المحمدية، القاهرة١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد البنا، تح: د. شعبان محمد اسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط١٤٠٧،١هـ/١٩٨٧م.

أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.

أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: د. فوزي الشايب، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

أساس البلاغة: أبو القاسم محمود جار الله الزمخشري، تح: محمد باسل العيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.

الأصوات اللغوية: د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٥م.

الأصوات اللغوية: د. عبد القادر عبد الجليل، دار صفاء، عمان، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م

الأصوات اللغوية: د. محمد علي الخولي، مكتبة الخريجي، الرياض، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

الأصوات اللغوية- رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: د. سمير شريف استيتية، دار وائل، الأردن، ط١، ٢٠٠٣م.

الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد ابن الباذش، تح وتقد: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.

أهمية علم الأصوات اللغوية في دراسة علم التجويد: د. غانم قدوري الحمد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، الرياض، ط٢، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

التجويد القرآني – دراسة صوتية فيزيائية: د. محمد صالح الضالع، دار غريب، القاهرة٢٠٠٢م.

التشكيل الصوتي في اللغة العربية – فونولوجيا العربية: د. سلمان العاني، تر: د. ياسر الملاح، مراجعة: د. محمود محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي بجدة، السعودية، ط١، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: د. الطيب البكوش، تقد: د. صالح القرمادي، المطبعة العربية، تونس، ط٣، ١٩٩٢م.

جهد المقل: محمد بن أبي بكر المرعشي، تح: د. سالم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط٢، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٣، ١٩٩٩م.

الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط٢، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

دراسات في علم اللغة: د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة١٩٩٨م.

دراسة الصوت اللغوي: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

دروس في علم أصوات العربية: جان كانتينو، تر: صالح القرمادي، نشريات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجامعة التونسية١٩٦٦م.

الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي: تح: د. أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، ط١٤١٧،٣هـ/١٩٩٦م.

سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م.

شرح صوتيات سيبويه – دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه: د. عبد المنعم الناصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

العربية والإعراب: د. عبد السلام المسدي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.

شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، بد. ت.

علم الأصوات: برتيل مالمبرج، تر: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة١٩٨٤م.

علم الأصوات: د. كمال بشر، دار غريب، القاهرة٢٠٠٠م.

علم الأصوات العربية – علم الفونولوجيا- دراسة تبحث في مستوى التشكيل الصوتي القديم الجديد: د. عبد القادر شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

علم التجويد – دراسة صوتية ميسرة: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

علم الصرف الصوتي: د. عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة، عمان١٩٩٨م.

علم اللغة – مقدمة للقارئ العربي: د. محمود السعران، دار النهضة العربية، بيروت، بد. ت.

علم وظائف الأصوات اللغوية – الفونولوجيا: د. عصام نور الدين، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

عن علم التجويد القرآني في ضوء الدراسات الصوتية الحديثة: د. عبد العزيز علام، ط١، القاهرة، بد ت.

العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث: د. مي الجبوري،

سلسلة رسائل جامعية، دار الشئون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٠م.

القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية – منهج لساني معاصر: د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن٢٠٠٥م.

الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان (سيبويه): ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط٢، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تح: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

في البحث الصوتي عند العرب: د. خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ، بغداد١٩٨٣م.

اللسانيات – المجال، الوظيفة، المنهج: د. سمير شريف استيتية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط٢، ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م.

اللغة: جوزيف فندريس، تر: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص، تقد: د. فاطمة خليل،

المركز القومي للترجمة، القاهرة، ع١٩٨٩، ت. ط٢٠١٤م.

اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان، دار الثقافة، المغرب١٩٩٤م.

اللهجات العربية في التراث: د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، القاهرة١٩٨٣م.

اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية: د. صالحة راشد، دار المدني،

السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: د. غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، سلسلة دراسات (١٥٥) ١٩٧٨م.

متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع: القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي، ضبطه وصححه وراجعه: محمد تميم الزعبي، مؤسسة ألف لام ميم للتقنية، السعودية، ط٩، ١٤٣٦/٢٠١٥م.

المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، دار الشروق العربي، بيروت، ط٣، بد. ت.

المختصر في أصوات اللغة العربية – دراسة نظرية وتطبيقية: د. محمد حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: د. عبد العزيز الصيغ، دار الفكر، دمشق، الإعادة الأولى١٤٢٧هـ/٢٠٠٧م، عن ط١، ٢٠٠٠م.

مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية: د. محمد يحيي الجبوري ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

مقدمة في أصوات اللغة العربية وفن الأداء القرآني: د. عبد الفتاح البركاوي، القاهرة، ط٢، ١٤٢١هـ/٢٠٠٢م.

المنهج الصوتي للبنية العربية – رؤية جديدة في الصرف العربي: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

الموضح في التجويد: عبد الوهاب بن محمد القرطبي، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، الأردن، ط.١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

النشر في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، تق: الشيخ علي محمد الضباع، تح: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م.

النطق بالقرآن العظيم: د. ضياء الدين الجماس، مركز نور الشام للكتاب، بد. ت.

نهاية القول المفيد: محمد مكي نصر، تصحيح ومراجعة: الشيخ علي الضباع، تدقيق وضبط: أحمد علي حسن، مكتبة الآداب، القاهرة، ط٤، ١٤٣٢هـ/٢٠١١م.

المجلات والدوريات

أحكام التجويد في ضوء علم الصوتيات الحديث: د. عبد اللطيف إبراهيم الشيخ، بحث منشور في مجلة بيادر، نادي أبها الأدبي، السعودية، ع٥، ١٩٩١م.

الإدغام بين الاصطلاح والواقع اللغوي: د. جزاء محمد المصاورة ، بحث منشور في مجلة جامعة المدينة العالمية (مجمع) ع٦، مايو٢٠١٣م.

أصوات العربية والقرآن الكريم: منهج دراستها وتعليمها عند مكي بن أبي طالب (المتوفى سنة٤٣٧هـ): د. عبد الله ربيع، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، ع١٠ ،١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

جمال الأداء لآي الذكر الحكيم في ضوء علم الصوتيات: د. ممدوح

إبراهيم محمود، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ع٤٠، ١٣٣٧هـ/٢٠١٦م.

في حقيقة الإدغام: د. جعفر عبابنة، بحث منشور في مجلة أبحاث اليرموك (سلسلة الآداب واللغويات)، الأردن، مج٣، ع٢، ١٩٨٥م.

محمد مكي نصر الجريسي (ت.١٣١٦هـ) والأصوات اللغوية – دراسة في قضايا الصوت المفرد- د. أحمد أبو بكر الصديق أحمد، بحث منشور في مجلة قطاع كليات اللغة العربية والشعب المناظرة لها، القاهرة، ع١٣، ١٤٤١هـ/٢٠١٩م.

من ظواهر السياق الصوتي عند علماء التجويد: د. عبد العزيز علام، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، القاهرة، ع٨، ١٩٨٩/١٩٩٠م.

النون في اللغة العربية- دراسة لغوية في ضوء القرآن الكريم: د. مصطفى زكي التوني، بحث منشور في حولية كلية الآداب، جامعة الكويت،ع١٧، ١٤١٧/١٩٩٧م.

الرسائل الجامعية

أثر أصوات التفخيم في تشكيل بنية الكلمة العربية ودلالتها، رسالة دكتوراة، إعداد: سكينة يوسف الرواشدة: إشراف: د. عبد القادر مرعي الخليل، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، الأردن٢٠١٤م.

الإدغام في ضوء علم اللغة الحديث، رسالة دكتوراه، إعداد: وجدان عبد اللطيف موسى الشمايلة، إشراف: د. عبد القادر مرعي الخليل، قسم اللغة العربية، جامعة مؤتة، الأردن٢٠٠٢م.

فونولوجيا القرآن – دراسة لأحكام التجويد في ضوء علم الأصوات الحديث، إعداد: أحمد راغب أحمد، إشراف: د. محمد الدسوقي الزغبي، د. محسن عبد الرزاق رشوان، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

المراجع الأجنبية

1) E. H. Palmer, Grammar of the Arabic Language, London1874.

فهرس الموضوعات

عنوان البحث
ملخص باللغة العربية
ملخص باللغة الإنجليزية
المقدمة
التمهيد: الفونولوجيا: أهميتها، ومنهج مكي في دراستها
المطلب الأول: الدراسة الفونولوجية – الطبيعة، والضرورة
المطلب الثاني: محمد مكي نصر والسياق الصوتي
الفصل الأول: الظواهر التركيبية في الصوامت
المبحث الأول: الإدغام
المبحث الثاني: الإظهار
المبحث الثالث: الإخفاء
المبحث الرابع: الإقلاب
المبحث الخامس: التفخيم والترقيق
الفصل الثاني: الظواهر التركيبية في الصوائت

المبحث الأول: الصوائت الطويلة
المطلب الأول: المد والقصر
الخاتمة
قائمة المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات